



مختار الآراء

السنة السادسة - العدد ٨٤ - يوليو ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة

مرسى عطا الله

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المراغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزيبق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف :

لقاء عائلى جميل جمع أسرة بوش
وبوتين ومداعبة لطيفة من بوتين لـ "كلب"
بوش، لكن المحصلة جاءت فى شكل
مبادرة روسية أقنعت الأوروبيين بعدم
جدارة الموقف الأمريكى فيما يتعلق
بمشكلة الدرع الصاروخى.

سكرتارية التحرير الفنية:

مصطفى علوان

المدير الفنى:

حامد العويضى

المستشار الفنى:

السيد عزمى

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

٤	افتتاحية العدد: إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين..... د. محمد السعيد إدريس
	دراسات:
٦	١ - موقع إيران في العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة بعد نجاح الثورة
١١	٢- إيران والعضوية في منظمة تعاون شنغهاي.....
	قراءة في كتاب:
١٦	- التاريخ السياسي للحرب المفروضة التي شنها العراق على الجمهورية الإسلامية.....
٢٥	افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية شهر مايو/ يونيو ٢٠٠٧.....
	قضية العدد:
٢٧	تداعيات الحوار الإيراني - الأمريكي.....
	شئون داخلية:
٢٩	١- مجلس تنسيق قوى الثورة بين البقاء والرحيل.....
٣٠	٢- الاتحاد الوطني في حاجة إلى خطاب جديد.....
٣٠	٣- ضرورة الهدوء على أعتاب صيف ساخن.....
٣٣	٤- قرار باعث على التوتر.....
٣٤	٥- الاكتفاء الذاتي في تصنيع أنظمة الصواريخ الدفاعية.....
٣٥	٦- معوقات تشكيل الدولة الحديثة والتنمية الاقتصادية في إيران.....
٣٩	٧- إيران وحقوق الإنسان.....
	إيران.. لماذا؟
٤٦	أمن الخليج بين مصر وإيران وأمريكا.....
	تفاعلات إقليمية:
٥٠	١- الحوار الإيراني - الأمريكي بين مؤيد ومعارض (ملف خاص).....
٥٩	٢- إيران ودول الخليج (الفارسي).....
٦٠	٣- عين على الطريق.....
٦١	٤- ترحيب المسؤولين الإيرانيين بالعلاقات مع مصر غير مقبول.....
٦٢	٥- الدبلوماسية الفعالة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.....
٦٥	٦- البنية الجديدة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية.....
٦٦	٧- نظرة على الأزمة السياسية في لبنان.....
٦٧	٨ - السياسات الإقليمية الأمريكية.....
٦٨	٩- الشرق الأوسط الكبير: حلم الولايات المتحدة الضائع.....
٧٠	١٠- إسرائيل والهندسة السياسية التركية.....
٧١	١١- أفغانستان: أرض الاضطرابات.....
٧٣	١٢- تحديات الناتو في أفغانستان.....
	علاقات دولية:
٧٧	١- نظرة على دور ومكانة إيران في المعادلات العالمية.....
٧٨	٢- أمريكا وأمن إيران.....
٧٩	٣- إيران وروسيا وإعادة للتاريخ.....
٨٠	٤- العرب قلقون من رؤية الإليزية الجديدة.....
٨١	٥- كيف: محور المواجهة الكبرى.....
	الزاوية الثقافية:
٨٣	١- فن تنسيق الحدائق والبساتين عند الإيرانيين.....
	شخصية العدد:
٨٩	على بن الحسين (زين العابدين) .. الإمام السجاد.....
	جدليات إيرانية:
٩٤	المبادأة بأساليب ناعمة
	روى عربية:
٩٥	١- الحرس الثوري: رقم مهم في صنع القرار الإيراني
٩٨	٢- هل يتحول العراق إلى منطقة نفوذ إيرانية؟..... خالد السرجاني

إيران وصراع الدرع الصاروخي

يبدو أن الإدارة الأمريكية المندفعة في عدائها لإيران والمتحفزة ضد برنامجها النووي سوف تضطر إلى مراجعة أوراقها مرة أخرى بسبب أخطاء كثيرة أوقعت فيها الإدارة الأمريكية نفسها. فهي أولاً لم تدرك العامل الزمني شديد الحساسية بين الاندفاع الإيراني في إنجاز المشروع النووي وبين سرعة التورط الأمريكي في أحوال المستقبل العراقي. فلولا هذا التورط الأمريكي في العراق ما تجرأت إيران على التعامل، بكل هذه الثقة، التي تتعامل بها مع ملفها النووي، حيث يدرك الإيرانيون أن الحل العسكري الأمريكي لأزمة برنامجهم النووي غير قابل للتوظيف طالما ظل الأمريكيون على ورطتهم في العراق. هنا بالتحديد ربما يتكشف أحد أسرار غموض الموقف الإيراني من مسألة الدعوة إلى الانسحاب الأمريكي من العراق، فأيران تتحدث بصوت خافت أقرب إلى الهمس عن هذا الانسحاب، بينما حلفاؤها يرفضون بشدة هذا الانسحاب. هناك مصلحة إيرانية آنية، وربما على المدى القريب، في أن يبقى الأمريكيون على ورطتهم في العراق إلى أن يتجاوز البرنامج النووي لحظة الخطر ويصل إلى بر الأمان، عندها يكون لكل حادث حديث.

واشنطن لم تدرك أيضاً خطورة "خلط الأوراق" في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني، وبالدات في تعاملها مع روسيا، ولم تقيم الموقف الاستراتيجي الروسي التقييم الصحيح الذي يستحقه.

الأمريكيون تجاهلوا مدى حساسية روسيا لامتلاك إيران برنامجاً نووياً عسكرياً، وهم الذين يقومون ببناء محطة بوشهر النووية، وهم الأقرب إلى إيران في هذا المجال، وهم الأكثر حساسية في الخوف من أي تطور في البرنامج النووي الإيراني يحوله من برنامج سلمي إلى برنامج عسكري يمكن أن ينتج قنابل نووية، فالروس هم أكثر المتضررين من حدوث مثل هذا التحول، كذلك فإن موقفهم من أزمة البرنامج النووي الإيراني مبني على تقديرات حقيقية وعلمية وجادة غير مشوهة بدوافع سياسية.

الأمريكيون تجاهلوا أيضاً أن روسيا هي الأقرب إلى الصناعة العسكرية الإيرانية، وهي الأصدق في تقدير مستوى تطور هذه الصناعة. لذلك فإنه عندما يضغط الأمريكيون لابتزاز الروس لاتخاذ مواقف تتوافق مع مواقفهم بخصوص البرنامج النووي أو بخصوص الأسلحة الإيرانية، يكونون قد أدخلوا أنفسهم في المناطق الخطأ المليئة بالألغام، واقتقدوا القدر اللازم من المصادقية.

هذا ما حدث عندما ضغط الأمريكيون أكثر من اللازم على القيادة الروسية للموافقة على فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران دون مراعاة لا للمصالح الروسية مع إيران ولا للمكانة الروسية في النظام العالمي في وقت تتطلع فيه القيادة الروسية لاستعادة القدر الأكبر من الهيبة لهذه المكانة التي تداعت مع سقوط الاتحاد السوفيتي.

لكن الموقف الأخطر حدث بالنسبة للأسلحة الصاروخية الإيرانية عندما وقع الأمريكيون في خطأ لعبة "خلط الأوراق"، وربطوا بين مشروعهم لبناء درع صاروخي في شرق أوروبا وبالتحديد في بولندا وتشيكيا، وبين المخاوف من أخطار الصواريخ الإيرانية. فكانوا أشبه بمزارع قام بوضع أسد على بوابة مزرعته تحسباً لاحتمال أن يقوم بعض طيور المزرعة المجاورة بالإغارة على مزرعته.

كان الربط الأمريكي بين مشروع الدرع الصاروخي الذي يريدون بنائه في مواجهة روسيا وبرنامج صناعة الصواريخ الإيرانية أشبه بـ "المزحة السخيفة" بالنسبة للروس الذين رفضوا بشدة هذا الربط منعدم المنطق بين مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي وصواريخ إيران.

ففي زيارته لموسكو التي خصصت لإقناع القيادة الروسية بالموافقة على مشروع الدرع الصاروخي، حاول روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي إقناع روسيا بالمشاركة في الفعاليات العسكرية الأمريكية في مجال الدفاع الاستراتيجي المضاد للصواريخ من خلال الزعم بأن منظومة الدفاع المضادة للصواريخ التي تنوي بلاده تطويرها في أوروبا "لن توجه ضد روسيا أو أي دولة أخرى، وأن هذه المنظومة موجهة ضد المعتدين المحتملين في الشرق الأوسط وآسيا (إيران وكوريا الشمالية)، والذين يستطيعون استخدام الصواريخ الباليستية لممارسة أعمال ابتزاز ضد أوروبا والولايات المتحدة وإحداث فوضى". روسيا رفضت هذا المنطق الأمريكي ورفضت معه الدعوة الأمريكية للمشاركة وحذرت من أن إنشاء الولايات المتحدة خطأ متقدماً للدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا قد يؤدي إلى سباق تسلح جديد، وإلى نتائج معاكسة لما هو معلن، "وقد تمهد لجولة من سباق التسلح وزعزعة الاستقرار في المنطقة والعالم" حسب توضيح الكسندر جروشكو نائب وزير الخارجية الروسي. أما سيرجي ايفانوف نائب رئيس الوزراء الروسي فكان أكثر صراحة وقال أنه "لا يرى أساساً لتعاون محتمل بشأن الدرع الصاروخي"، وتساءل في حوار مع صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية إن كانت الخطة فعلاً لصد خطر إيران التي لا يرى كيف لها أن تنتج هذه الصواريخ في المستقبل المنظور، على الأقل. وقال: "ربما أنه ليس هناك، ولن

بين بوش وتين

يكون هناك، صواريخ باليستية عابرة للقارات (إيرانية) فصد من يوجه إذن هذا الدرع الصاروخي"، ثم أجاب: "ضدنا نحن فحسب". الموقف الروسي لم يقف عند هذا الحد، أي عند مستوى الرفض السلبي للدعوة الأمريكية، ولكن كانت المفاجأة الكبرى للرئيس فلاديمير بوتين أمام قمة الدول الصناعية الكبرى في ألمانيا عندما اقترح اعتماد قاعدة رادار مشتركة في المحطة التي تستأجرها روسيا في أذربيجان كبديل لنشر منظومة الصواريخ الأمريكية المضادة في بولندا وأذربيجان.

جاء هذا الاقتراح أقرب إلى الصدمة بالنسبة للإدارة الأمريكية لأنه كان بمثابة تفريغ للمنطق الأمريكي من أي مصداقية. فإذا كانت إيران هي المستهدفة من إقامة هذه الصواريخ في تشيكيا ونصب الرادار في بولندا فلماذا لا يتم نصب هذه الصواريخ والرادارات بالقرب من إيران في أذربيجان وتركيا (حيث القواعد الأمريكية وقواعد حلف شمال الأطلسي).

وجاء الرد الأمريكي في شكل دعوة بزيارة خاصة للرئيس فلاديمير بوتين لنظيره الأمريكي في كينيديكورت (ولاية مين الأمريكية) كان يأمل من خلالها الرئيس الأمريكي جورج بوش أن ينجح في تليين موقف الرئيس الروسي، لكن لم تمض ثلاثة أيام على تلك الزيارة الخاصة بكل أجوائها العائلية حتى استبق سيرجي ايفانوف نائب رئيس الوزراء الروسي موعد الاجتماع الرياعي لوزير الخارجية والدفاع في روسيا والولايات المتحدة الذي اتفق عليه في تلك الزيارة وطرح مبادرة روسية لحل أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي هدفها توسيع الفجوة بين الأمريكيين والأوروبيين.

فبعد أن اتهم ايفانوف واشنطن بأنها تسعى إلى إقامة "جدار برلين جديد" بين روسيا وأوروبا بسبب خططها لنشر الدرع المضادة للصواريخ في أوروبا الشرقية، وأنها تسعى إلى دفع روسيا إلى مواجهة مع أوروبا، دعا ايفانوف إلى "تأسيس منظومة متكاملة في أوروبا تشارك فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها من البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بالإضافة إلى دول محايدة مثل فنلندا والنمسا والسويد"، وأوضح أن "الحديث يدور عن منظومة موحدة وشاملة لمواجهة الأخطار الصاروخية تشترك فيها كل الأطراف على قدم المساواة من حيث إدارة هذه المنظومة التي يمكن أن تكتمل بحلول عام ٢٠٢٠".

هذا الرد الروسي كانت له أصداءه الإيجابية على المستوى الأوروبي باتجاهين:

الأول، خلق قناة أوروبية تتزايد يوما بعد يوم بجدية الموقف الروسي وجدارته وعدم الثقة في الموقف الأمريكي. عبر عن هذه القناة ادموند شتويبر رئيس وزراء إقليم بافاريا الألماني. فبعد تصريحات لمسؤولين إيطاليين وفرنسيين عبروا عن دعمهم للموقف الروسي أعلن شتويبر عقب لقاء جمعه في موسكو مع الرئيس فلاديمير بوتين عن دعم بلاده للموقف الروسي بشكل كامل. وقال أن السيناريوهات المحتملة لتطور الموقف باتت محصورة في احتمالين: إما أن تستمر واشنطن في عنادها وإصرارها على تنفيذ خطة نشر الدرع الصاروخي التي تهدد بتدهور حاد للعلاقة بين موسكو وحلف شمال الأطلسي، أو تقبل بالتعاون على أساس الاقتراح الروسي القاضى بفتح محطات الإنذار المبكر الروسية في أذربيجان وجنوب روسيا أمام خبراء البلدين للتعاون في مواجهة الأخطار المشتركة وتأسيس مركزى معلومات مشتركين في موسكو وبروكسل لهذا الغرض. وأنهى شتويبر تعليقه بالقول: "إن برلين تدعم بشكل أكبر السيناريو الثانى وترى أنه يضمن أمن أوروبا وحمايتها من الأخطار المتوقعة".

والثانى، اقتناع أوروبى متزايد بعدم رجاحة الحل العسكرى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى وهو الاقتناع الذى أحدث صدمة كبيرة لوزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلى افيجدور ليبرمان الذى كلفه إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلى فى الأسبوع الأول من يوليو الجارى بـ "التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى" بهدف التخلص منه. فقد عاد ليبرمان من بروكسل مقر حلف شمال الأطلسي مصدوماً من موقف الحلفاء الأطلسيين الذين أبلغوه، حسب تصريحاته لصحيفة "يديعوت احرونوت"، بأنه لا يمكن لإسرائيل أن تعتمد على الأسرة الدولية فى منع إيران من التزود بالسلح النووى "ذلك إننا عالقون فى أفغانستان، وقوات أمريكية وأوروبية تغرق فى الوحل العراقى الأمر الذى سيمنع قادة الدول الأوروبية وأمريكا من اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية".

والنتيجة، حسب قول ليبرمان، أن إسرائيل "ستكون مطالبة بأن تنزع التهديد النووى الإيرانى بالوسائل الموضوعية تحت تصرفها، ولا يمكنها أن تعتمد على التعاون الدولى".

نهاية مأساوية لإدارة وسياسة أمريكية خاطئة لأزمة الملف النووى الإيرانى لن يستفيد منها غير إيران.

د. محمد السعيد إدريس

موقع إيران في العلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة بعد نجاح الثورة

■ د. علي رضا موسى زاده - إطلاعات سياسى اقتصادى (دورية الأخبار السياسية والاقتصادية)
السنة الرابعة، العدد الخامس، مايو ٢٠٠٧

يقول إف إس نورتج أن الحكومات القوية أو القوى العظمى يمكن التمييز بينها بسهولة وخاصة إذا ما كانت الدول الأخرى عدا تلك التى تعيش ظروفًا سيئة مثل جامبيا وفيجي ترغب فى أن ترى نفسها فى مكانة متوسطة بينما من الطبيعى أن يكون للقوة العظمى قدرة أكثر مما لدى الدول المتوسطة. ومنذ فترة الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما الدولتان الوحيدتان اللتان يمكنهما خوض حرب كاملة تستخدم فيها الأسلحة الحديثة. وتشير التقديرات إلى أن ست قنابل هيدروجينية ذات قوة تدميرية قصوى يمكنها أن تقضى على الحياة فى الجزر البريطانية. كما أن قيام أى من الدولتين العظميين بهجوم مماثل على أية دولة أخرى يمكن أن يؤدي إلى خسائر مماثلة وقد لجأت بريطانيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية خوفاً من التهديد الشيوعى ونقص المصادر المالية اللازمة للدفاع على آثار الأزمة الاقتصادية التى وقعت فيها بعد الحرب. وقد اتفقت كل من حكومة العمال البريطانية فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ وحكومة المحافظين فى الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٣ على هذه الرؤية لمواجهة السياسة التوسعية للإتحاد السوفيتى وبعد نجاح الإتحاد السوفيتى فى تصنيع القنبلة الهيدروجينية بعد عام واحد من نجاح الولايات المتحدة فى تصنيعها اعتبرت بريطانيا أن هذا النجاح السوفيتى يزيد الوضع

سوءاً واتجهت إلى تعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة وتكوين جبهة غربية تقف فى وجه التوسع السوفيتى. وقد طرح تشرشل فكرة العلاقات الخاصة بين الكومنولث البريطانى وبين الولايات المتحدة حيث لم يقصر طبيعة هذه العلاقات على الجوانب التقليدية بل وسعها إلى التشاور العسكرى وتوحيد تحديد العدو والمساعدة فى التسليح. وقدم اقتراحاً لتأسيس قواعد عسكرية وقال إن العلاقات الخاصة تعنى أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا يمكنهما الاستفادة من الإمكانات الموجودة لتوفير الأمن لكليهما وهذه الإمكانات تشمل القواعد البحرية والجوية التابعة لكل منهما فى أى مكان بالعالم. وهو ما يضاعف قدرات القوات البحرية والجوية الأمريكية وكذلك يؤثر فى تضخم القوة الإمبراطورية لبريطانيا وبالتالي ينتج عنه مكاسب مادية وتوفير لكل من البلدين ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن مشجعاً على عكس المتوقع.

كان ظهور الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا وعدم انسحاب الاتحاد السوفيتى من شمال إيران قد أدى إلى تفكير الولايات المتحدة فى انتهاج سياسات فردية لمواجهة الإتحاد السوفيتى، ففى عام ١٩٥٣ عندما عاد تشرشل إلى السلطة عاود طرح سياسة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة وأرسل إلى الرئيس الأمريكى ايزنهاور رسالة يقول فيها إنه يأمل أن يكون هناك فى المستقبل اتحاد للعالم الناطق بالانجليزية وأنه

إذا لم يحدث ذلك فإن أحدا لا يدري ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل. وفي هذا الوقت أصيب تشرشل بالسكتة الدماغية وتولى إيدن قيادة دبلوماسية الحكومة البريطانية ورغم أن إيدن كان يؤمن بضرورة التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا إلا أنه كان يؤمن أن بريطانيا لا يجب أن تسمح بأن تكون سياستها الخارجية تابعة لنظيرتها الأمريكية. كما لم يكن يضع العلاقات مع الولايات المتحدة على رأس أولوياته حيث كان دائما يولى الأهمية الكبرى لأوروبا وسوق الكومنولث البريطانى ويضع اتحاد الأطلسى فى المرتبة الثانية وبالتالي ضاع الأمل فى تحقيق تعاون وشراكة بين بريطانيا والولايات المتحدة بعد مرض تشرشل وتولى إيدن رئاسة الوزراء. وفى فترة رئاسة إيدن وصلت العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة إلى أكثر حالات البرودة فى القرن العشرين وخاصة بعد أزمة السويس فى عام ١٩٥٦، فقد كانت قناة السويس تمثل الطريق الرئيسى بين بريطانيا وإمبراطوريتها وخاصة الهند، وبعد استقلال الهند ظلت قناة السويس تمثل أهمية كبيرة لها لأن ثلثى النفط المنتج فى منطقة الخليج كان يتم نقله عبر القناة. كما أن الولايات المتحدة بعد تأميم النفط فى إيران تحولت إلى القوة المسيطرة على الخليج ولهذا لم يعد إيدن يرغب فى تدخل الولايات المتحدة لأنه لم يكن يريد أن تتطور الأمور إلى التسبب فى زيادة النفوذ الأمريكى فى المنطقة وإضعاف موقف بريطانيا وكانت النتيجة أن توقف إيدن عن التشاور مع الأمريكيين وبدأت بريطانيا تتصرف على نحو مستقل وقد قال إيدن لأعضاء حكومته فى عام ١٩٥٥ إن مصالحنا فى الشرق الأوسط أكثر من مصالح الولايات المتحدة لأن اعتمادنا على نفط المنطقة أكثر من اعتماد الأمريكين ولهذا لا يجب أن نسمح بأن نقيد أنفسنا بالسياسة الأمريكية يجب أن نوفر نفقات سياساتنا عن طريق الاهتمام بمصالحنا فى الشرق الأوسط ونعمل على تشجيع الأمريكيين على تأييد هذه السياسة بقدر استطاعتنا. وكان طرح بريطانيا مفهوما جديدا للعلاقات الخاصة على الأمريكين وفى الوقت نفسه محاولة تضليلهم قد أدى إلى غضب أيزنهاور فبعد العدوان الثلاثى على مصر كان للولايات المتحدة دور أساسى فى إدانة بريطانيا فى الأمم المتحدة والمطالبة بالإنسحاب الفورى من الأراضى المصرية أى أن أزمة السويس فى عام ١٩٥٦ كانت تمثل انعكاسا لاختلاف المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة فضلا عن كونها صداما بين رئيس الوزراء البريطانى إيدن والرئيس الأمريكى أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس. وعندما تولى ماكميلان السلطة كان الأمل فى إقامة علاقات خاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة منعدما

تماما بعد أزمة السويس وكان البريطانيون يرون أن الولايات المتحدة دولة قوية ولكنها لم تبلغ سن الرشد فى الشئون الدولية بينما يرون أن بريطانيا هى أمة عظيمة ذات تجارب وخبرات دبلوماسية أكثر. وكان ماكميلان مثل تشرشل يميل إلى التحالف مع الولايات المتحدة وكانت تربطه بأيزنهاور علاقات وثيقة تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية حيث كان الممثل السياسى للحكومة البريطانية فى الولايات المتحدة. وفى هذه الفترة كان ماكميلان هو أكثر رجال حزب المحافظين البريطانى أهمية وتأثيرا إذ تولى رئاسة الوزراء وأحيا العلاقات المتدهورة بين بريطانيا والولايات المتحدة. وكان يرى ضرورة إقامة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة ورغم أن بريطانيا كانت تمتلك تكنولوجيا تصنيع القنبلة النووية والقنبلة الهيدروجينية إلا أنها لأسباب مالية لم تكن قادرة على استخدامها مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وقد أدى الخوف من التهديد السوفيتى والنفوذ الشيوعى فى المستعمرات البريطانية الباقية ومستعمراتها السابقة إلى تشجيع ماكميلان على الإسراع بإعادة العلاقات العادية مع الولايات المتحدة كما استمرت بريطانيا فى منح الاستقلال لمستعمراتها.

وفى عام ١٩٥٩ اقترح أحد أهم مهندسى سياسة المستعمرات البريطانية الجديدة وهو اندرو كوهين تحويل النزعة القومية فى أفريقيا إلى معارضة الشيوعية. واتباعا لهذه الفلسفة استمر ماكميلان فى منح الاستقلال للمستعمرات وخاصة فى أفريقيا وبعد أن ترك السلطة فى عام ١٩٦٣ كان الكومنولث البريطانى قد استكمل.

ونعود إلى سياسة ماكميلان الخاصة بالدفاع عن بريطانيا حيث كان التوجه التوسعى للإتحاد السوفيتى سببا فى اتجاه ماكميلان إلى السعى للحصول على قوة دفاعية قوية وسريعة ليتمكن من الدفاع عن بريطانيا ومصالحها وكان الحل هو اتباع السياسة التى كانت تنتهجها الحكومات السابقة أى متابعة فكرة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة. وفى مارس ١٩٥٧ التقى ماكميلان وأيزنهاور فى برمودا وتبادلا الآراء والأفكار صراحة حول أزمة السويس وأسفر اللقاء عن إجراء اتصالات على أعلى مستوى بين البلدين والواقع أن هذا اللقاء يعد أساس التعاون النووى بين بريطانيا والولايات المتحدة الذى ما زال مستمرا حتى الآن.

وفى عهد الرئيس الأمريكى جون كيندى كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر قوة رغم وجود خلاف شديد بين ماكميلان وكيندى حيث كان يرفض مثل إيدن أن تكون بريطانيا تابعة للولايات المتحدة وكان على استعداد لانتهاج سياسات مستقلة إذا

اقتضت مصلحة بريطانيا ذلك فخلال أزمة السويس كان يرى أن التشاور مع الولايات المتحدة يمكن أن يؤدي إلى سيطرة الأخيرة على قناة السويس وبالطبع كانت فكرة العلاقات الخاصة تلقى معارضة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة فكان المعارضون في بريطانيا يرون أن بلادهم ستتحول إلى قاعدة أمريكية وبالتالي ستقع تحت سيطرة واشنطن مما يضر بها كثيرا. ورغم العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة إلا أن ماكميلان كان لا يثق كثيرا في الأمريكيين ويسعى إلى الاستقلال النووي وفي هذه الفترة أبدى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي انتقاده لسياسة ماكميلان للاستقلال النووي وفي النهاية وافقت الولايات المتحدة على بيع صواريخ بلاريس لبريطانيا ليتم إطلاقها من الغواصات النووية البريطانية الصنع.

وفي الوقت الحالي ترى بريطانيا مستقبها في الارتباط بالولايات المتحدة وما زالت السياسة المتبعة هي سياسة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة وهي تسير في ركاب الولايات المتحدة خطوة بخطوة.

إيران في استراتيجية العلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة.

بعد عام من إقصاء الدكتور مصدق عن السلطة كتب السفير البريطاني في واشنطن السير روجر ميكينر يقول إن الأمريكيين قد جاءوا ليحلوا محلنا في الشرق الأوسط وقد زاد نفوذهم في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية بدرجة كبيرة حيث يظهرون كقوة كبيرة في السعودية وهم الآن يعملون على السيطرة على إيران.

ونظرا لضعف بريطانيا الاقتصادي لم تكن قادرة على المحافظة على مكانتها في ساحة المنافسة مع منافسيها وخاصة من حيث القوة النووية، كما كان التخوف من التهديد الشيوعي للمصالح البريطانية سببا في اضطرار بريطانيا للتحالف مع الولايات المتحدة وكانت المصالح البريطانية في الخليج بالإضافة إلى نصيبها الذي يبلغ ٤٠٪ من الكسريتيوم الدولي للنفط الإيراني على النحو التالي:

- الحصول على نصف الاحتياجات النفطية البريطانية من الكويت

- بناء سد في مواجهة المد الشيوعي

ونظرا لأن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التي يمكنها الوقوف أمام الخطر الشيوعي فقد قبلت بريطانيا بزعمامة الولايات المتحدة. ولم يكن تقييم واشنطن للتهديد السوفيتي لمنطقة الخليج مختلفا عن التقييم البريطاني كثيرا بل إن الولايات المتحدة كانت تبدي تخوفا متزايدا من الخطر القادم من الاتحاد السوفيتي وانتشار الشيوعية في المنطقة ولهذا كانت

منطقة الخليج تحتل مكانة كبيرة في السياسية والأفكار الاستراتيجية الأمريكية من حيث كونها مصدرا أساسيا لإنتاج النفط وخطوط نقله وأيضا كطريق للدفاع، فتحول احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع حصوله على مصادر النفط الخليجية وضمن إنتاج النفط ونقله دون تدخل الشيوعية إلى هدف مشترك لكل من بريطانيا والولايات المتحدة. كان الأمريكيون يرون أن إقامة علاقات وثيقة اقتصاديا وسياسيا مع إيران التي كانت في طريقها للتحول إلى دولة صناعية والتي تعد في رأيهم أقوى دولة في الخليج يأتي في إطار مصالح الغرب. وكان السياسيون الأمريكيون يرون أن السيطرة المباشرة على إيران تمثل خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة لأن السيطرة المباشرة في منطقة مهمة كمنطقة الخليج بما تحتويه من مخازن نفطية ضخمة سوف تؤدي إلى الصدام مع الاتحاد السوفيتي لا محالة. وكانت الرؤية الأمريكية بالنسبة لإيران تتمثل في أنها يجب أن تظل دولة مستقلة لأن فقدانها سيؤدي إلى:

- تهديد كبير للغاية بالنسبة لأمن منطقة الشرق الأوسط وكذلك باكستان والهند

- الإضرار بمكانة الولايات المتحدة لدى دول المنطقة وتقليل درجة ثقة هذه الدول في نفسها بالنسبة لمواجهة الضغوط الشيوعية.

- ظهور آثار سلبية في مناطق أخرى من العالم الحر

وبالتالي تمت صياغة السياسة الأمريكية تجاه إيران على النحو التالي: "أن تسعى الولايات المتحدة بكل قوتها للحفاظ على استقلال إيران وعدم السماح بوقوعها تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي" كما كانت سياستها تجاه منطقة الخليج تتلخص في أنها تعتمد على الدولة التي تقع تحت التهديد المباشر وأن هذه الدولة تتولى بنفسها مسئولية الدفاع عن نفسها. وترى وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لديها مصلحة كبيرة في مساعدة دول العالم في الدفاع عن نفسها في مواجهة عمليات التخريب الشيوعية.

ورغم أن الولايات المتحدة لم تكن في هذه المرحلة في ظروف تتيح لها توفير المصادر المالية الكافية لهذا الاحتياج الطارئ إلا أنها على أية حال بدأت في إرسال المعدات العسكرية والمستشارين لتدريب العسكريين الإيرانيين، ووفقا لتقدير وزارة الخارجية الأمريكية كانت إيران تعتزم التعاون لإجراء عملية إحلال لقواتها المسلحة ويمكن أن نذكر في هذا الصدد العديد من الوسائل منها عرض الأفلام ومحطات الإذاعة العسكرية المحلية والدعاية المكتوبة ونشر الكتب. في النهاية أصبحت إيران عام ١٩٥٦ بعد سنوات قليلة من

أزمة تأمين النفط تتمتع باستقرار وقوة عسكرية ملموسة.

الحفاظ على المصالح البريطانية

في الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٥٥ وقع المسئولون الأتراك والعراقيون تحالفا عسكريا ثانيا في بغداد وكانت تركيا منذ عام ١٩٥٢ حليفا غربيا وعضوا في حلف شمال الأطلسي.

وفي الرابع من ابريل عام ١٩٥٢ انضمت بريطانيا إلى التحالف العراقي التركي لتقوية دفاعها في الخليج ومنع انتشار النفوذ السوفيتي وبعدها بعامين انضمت باكستان وإيران أيضا إلى الحلف الذي سمي فيما بعد باسم حلف بغداد الذي كان يشكل خطا دفاعيا في مواجهة انتشار النفوذ السوفيتي في الخليج. ورغم تأييد الولايات المتحدة لهذا الحلف بهدف الوقوف أمام النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط إلا أنها لم تكن تميل إلى الانضمام إليه لأن بريطانيا كانت تتعرض لانتقادات شديدة من جانب الدول العربية الراديكالية بسبب دعم مواجهة الغرب للزعيم القومي المصري جمال عبد الناصر وعزله دوليا. ولهذا كان انضمام الولايات المتحدة للحلف سيثير غضب الدول العربية الراديكالية المستقلة كما أن انضمامها إلى الحلف كان سيثير حفيظة إسرائيل أيضا لأسباب أخرى طبعاً.

وقد قال وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد إن هدف بريطانيا في الخليج هو ضمان الحصول على النفط وتحقيق الاستقرار الضروري لإنتاجه. رغم هذا تحول توسيع نطاق النفوذ الأمريكي في الخليج وتقوية العلاقات مع إيران إلى سياسة ثابتة للولايات المتحدة.

وكانت بريطانيا لا تزال ترى أن هناك مصالح كبيرة لها في شرق السويس حيث كان فقدان النفوذ الإمبراطوري في الهند لا يعني أن بريطانيا يجب أن تترك هذه المنطقة فقد كانت لا تزال تمتلك قواعد عسكرية وتتمتع بعلاقات طيبة مع دول الخليج وكل هذه كانت من المصالح البريطانية. ورغم أن بريطانيا فقدت الهند إلا أنها كانت تتمتع بدور فعال في مناطق مثل الملايو وهونج كونج وسنغافورة. فليس من الصحيح إذن أن نقول إن موقف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط كان قد ضعف أو انتهى في تلك المرحلة لأنها لم تكن ترى نفسها كقوة في حالة أفول. فبعد الحرب العالمية الثانية كان الوجود البريطاني في المحافل الدولية ضعيفا بسبب ما كانت تعانيه من مشكلات اقتصادية ومشكلات في الشرق الأوسط ورغم أنها كانت لا تزال باقية ولم تفن تماما حيث لم تكن أية قوة مثل فرنسا أو ألمانيا أو الاتحاد السوفيتي تقوى على مواجهتها، إلا أن هذه القوة كانت متزعزعة وهو ما أدى بها إلى الاقتناع

بأن الأوضاع سوف تتحسن وأن الإمبراطورية سوف تبقى فالملايو لا تزال من أهم مصالح بريطانيا وقد خاضت من أجل الحفاظ عليها حرب عصابات طويلة. ولكن إنتاج الاتحاد السوفيتي للقبلة الهيدروجينية قلب الموازين تماما. وفي عام ١٩٥٧ نجحت بريطانيا في إجراء تجاربها على القبلة الهيدروجينية رغبة في التوازن مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ولأسباب اقتصادية كانت الحكومة البريطانية تميل أكثر إلى القيام بإشراك الولايات المتحدة في عملية الدفاع عن الخليج فرغم أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى حلف بغداد إلا أن احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع وصوله إلى مصادر النفط الخليجية الضخمة كان من الهواجس والأهداف المشتركة بين بريطانيا والولايات المتحدة. فقد أعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور رؤيته العسكرية إثباتا لحسن النية وإعلانا للاستعداد للتدخل في المنطقة وكانت رؤيته التي حظيت بتأييد الكونجرس الأمريكي تتمثل في إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى كل جزء من الشرق الأوسط لمواجهة أي تجاوز من الشيوعية العالمية. كما تضمنت الرؤية توفير من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار معونات اقتصادية للدول الراغبة فيها بشرط أن توافق هذه الدول على دعوة الولايات المتحدة لإرسال قواتها إلى المنطقة في حالة وقوع أي تهديد أو عدوان عسكري من جانب الشيوعية العالمية. ولكن مشروع أيزنهاور واجه طريقا مسدودا حيث كان يعد نفوذا إمبرياليا وخاصة بعد تدخل الولايات المتحدة في لبنان في عام ١٩٥٨ وكانت الحكومات العربية تراه تدخلا من غير ذي صفة.

في عام ١٩٥٨ انفصل العراق عن حلف بغداد بعد الانقلاب العسكري والإطاحة بالملك فيصل وانتقل المكتب المركزي للحلف إلى تركيا وفي النهاية تحول حلف بغداد إلى حلف مركزي (سنتو) وقد انضمت الولايات المتحدة إلى الحلف الجديد فقط بسبب خوفها المتزايد من انتشار النفوذ السوفيتي والفكر الشيوعي في الشرق الأوسط وتقرر أن تقدم الولايات المتحدة لإيران مساعدات عسكرية وغير عسكرية أكثر مما كانت تقدم من قبل بعدة أضعاف لكي يمكن أن تمثل درعا للدفاع عن مصادر النفط في الخليج في مواجهة التهديدات السوفيتية.

جمهورية إيران الإسلامية والعلاقات البريطانية - الأمريكية

بعد نجاح الثورة الإسلامية كانت سياسة بريطانيا في المنطقة تسير في ركاب الولايات المتحدة خطوة بخطوة ونذكر على سبيل المثال تعاون بريطانيا مع الولايات المتحدة في فترة الحرب العراقية الإيرانية في تأمين نقل النفط في الخليج وتعاون بريطانيا مع

الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى في تسعينات القرن الماضي وكذلك تعاونها معها في حرب الخليج الثالثة في مارس ٢٠٠٣ . وقد استمرت العلاقات الخاصة بين البلدين في المنطقة بالرغم من نجاح الثورة الإسلامية في إيران . ووفقا لهذه السياسة لا تزال إيران دولة مهمة في منطقة الخليج .

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بخطوات للسيطرة على الثورة بحيث حاولتا طرح قضية انتهاك حقوق الإنسان في إيران للضغط عليها . كما عملتا على إحباط الدعاية الإيرانية المعادية للغرب في المحافل الدولية ولدى الرأي العام العالمى وتشويه صورة إيران لدى شعوب العالم . كما حاولت الولايات المتحدة مواجهة السياسات الإيرانية المعادية عن طريق عزل إيران اقتصاديا وسياسيا وتبعتها بريطانيا في هذا ليس فقط لأنها ترى أن مصالحها تتحقق في إطار العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ولكن أيضا لأن الدعاية الإيرانية المعادية لبريطانيا وكذلك الهجمات ضد المصالح البريطانية كانت مستمرة أيضا ويذكر هنا الهجوم على السفارة البريطانية في طهران وإشعال النار في جزء منها ، وبعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران ازداد الموقف الأمريكى ضد إيران عنفا حيث مارست الضغوط على الدول الغربية وكندا واليابان لفرض حظر اقتصادى وسياسى ضد إيران وبالطبع كانت بريطانيا تتحرك تبعا للولايات المتحدة في هذا الأمر . كما كانت الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ سببا في اضطراب استراتيجية العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وبين بريطانيا تجاه إيران بصيغة أكثر حدة تمثلت في تحسين العلاقات مع العراق وهي العلاقات التى كانت مقطوعة منذ عام ١٩٦٧ وكان من نتيجة تحسين العلاقات استئناف تزويد العراق بالمعلومات العسكرية عن طريق طائرات الأواكس الأمريكية المباعة إلى المملكة العربية السعودية حيث كانت الولايات المتحدة ترحب بأى خطوة من شأنها إيذاء الجمهورية الإسلامية وكانت تساند العراق طوال الحرب مع إيران كما كانت بريطانيا تتخذ نفس موقفها . وفى أواخر فترة الحرب كانت السفن الحربية الأمريكية والإنجليزية موجودة في الخليج بزعم الحفاظ على أمن الملاحة في الخليج وقد تمكنتا من ترسيخ موقفهما في الخليج بعد إبرام عدد من الاتفاقيات مع دول المنطقة وهو النهج الذى استمر بعد انتهاء الحرب أيضا . وفى مطلع القرن الجديد استمرت واشنطن في انتهاج سياستها تجاه إيران فبذلت جهودا كبيرة لإثارة الرأي العام ضد الأنشطة النووية الإيرانية

وتبعتها في هذا بريطانيا . فى أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران كان كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تستشعران خطرا كبيرا على مصالحهما في الخليج وقامتتا بإعداد ترتيبات وأمنية جديدة في المنطقة منها :

- الوجود المباشر للقوات العسكرية الأمريكية والإنجليزية بهدف تطبيق استراتيجية الردع ضد الثورة الإسلامية في إيران ومنع انتشار النفوذ السوفيتى نحو الجنوب .

- الاعتماد على الإمكانيات والقدرات الموجودة بالمنطقة والمنظمات الموجودة بها مثل مجلس التعاون الخليجي .

فمجلس التعاون الخليجي يتمتع بصيغة أمنية ودفاعية وكانت فلسفة إيجاده تتمثل في الشعور بالاحتياج الأمنى للولايات المتحدة وبريطانيا في إطار سياسة العلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة وبين زعماء المنطقة للمحافظة على مصالح هؤلاء الزعماء ووجودهم أمام التهديدات المستقبلية التى طرحت من قبل الثورة الإسلامية في إيران . فقد كان نجاح الثورة الإسلامية في إيران واقتلاع أساس سلطة الولايات المتحدة في المنطقة وإحساس الخطر وانعدام الأمن لدى حكام منطقة الخليج بالنسبة لمستقبل أنظمتهم فى مقابل الثورة الإسلامية سببا فى تكوين نظام بين الدول الخليجية الصغرى باسم مجلس التعاون الخليجي حيث تم التوقيع على وثيقة تأسيسه فى السعودية فى فبراير عام ١٩٨٠ وكان تشكيل هذا المجلس نقطة مهمة فى استراتيجية العلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مقابل إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية وفى بداية القرن الحادى والعشرين . ففى هذا القرن تتمتع كل من بريطانيا والولايات المتحدة بعلاقات طيبة مع الدول العربية الخليجية فى إطار سياسة العلاقات الخاصة بينهما . وهما تعملان على المحافظة على مصالحهما فى الخليج عن طريق المحافظة على علاقاتهما مع الحكومات العربية الخليجية بأساليب عديدة مثل إقامة علاقات طيبة مع الأسر الحاكمة فى المنطقة بهدف تحقيق مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية وكانت دوافع المصالح الاقتصادية مثل الوصول إلى أسواق الدول العربية الخليجية الغنية وبيع الأسلحة والحصول على النفط واحتواء الجمهورية الإسلامية الإيرانية سببا فى أن استراتيجية العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وبين بريطانيا تلعب دورا فعلا فى العلاقات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجي .

إيران والعضوية في منظمة تعاون شنغهاي

■ ناد على باي ■ مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٧/٥/١٥

علاقاتها الخارجية أي موقف ضد أي دولة أو منظمة. وفي مثل هذه الظروف تلعب المنظمات الإقليمية دوراً بارزاً وتدخل منظمة تعاون شنغهاي ضمن هذه المنظمات. وإيران باعتبارها عضواً مراقباً في هذه المنظمة في الوقت الحاضر تقدمت مؤخراً بطلب العضوية الكاملة، وقد



قوبلت مشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمدی نجاد في هذه الدورة لمنظمة تعاون شنغهاي في يونيو ٢٠٠٦ بحساسيات كثيرة من جانب الغرب. ووجود إيران في منظمة تعاون شنغهاي من الممكن أن يكون بمفهوم حلقة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز وربما يحول المنافسة في المنطقة إلى شكل من أشكال التعاون.

وبالنظر إلى هذه المقدمة القصيرة سنتحدث في هذه المقالة بداية عن بنية وأهداف ومبادئ منظمة تعاون شنغهاي ثم نناقش مستقبل هذه المنظمة ورؤية إيران لمنظمة تعاون شنغهاي، وأخيراً أهداف إيران من وراء العضوية في هذه المنظمة.

بنية وأهداف ومبادئ منظمة تعاون شنغهاي:

في عام ١٩٩٦ أسست الصين الاتحاد الدولي الذي كان يعرف باسم مجموعة شنغهاي الخمس. وكان هذا

عقدت القمة السادسة لقادة الدول الأعضاء بمنظمة تعاون شنغهاي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ يونيو ٢٠٠٦ في شنغهاي بالصين وكان الاجتماع الأول لدول هذه المنظمة التي شاركت فيها إيران كعضو مراقب على مستوى رؤساء الحكومات. ومن المؤكد أنها تسعى مع بيلا

روسيا لتكون عضواً كاملاً ولها حق التصويت، ويعد تشكيل الاتحادات الإقليمية التي تضع على أجندتها التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب مثل شنغهاي دفعة كبيرة للدول النامية لتقليل الفجوة بينها وبين الدول الصناعية. وقد تأسست منظمة تعاون شنغهاي في ١٥/٧/٢٠٠١ عن طريق ست دول هي: الصين الشعبية وروسيا وأوزبكستان وقيرغيزستان وقازاستان وطاجيكستان وأهم أهداف هذه المنظمة هو دعم الثقة المتبادلة وعلاقات الجوار الطيبة بين الدول الأعضاء والتقدم على مستوى التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعملية والثقافية والتعليمية علاوة على الطاقة والشحن والسياحة والحفاظ على البيئة والأمن والاستقرار الإقليميين وتأسيس نظام سياسي اقتصادي عالمي جديد قائم على العدالة والديمقراطية. ولا تتبنى منظمة تعاون شنغهاي في

الاتحاد يشمل الصين وروسيا وقازاقستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وكان يركز في البداية على مقاومة الإرهاب في أفغانستان وسائر النقاط الحدودية مع أفغانستان وعمل على أن يقيم استقراراً إقليمياً، وفي يونيو ٢٠٠١م تم توجيه الدعوة لأورباكستان للانضمام إلى هذه المجموعة وفي ١٥ يوليو ٢٠٠١ سميت هذه المجموعة وبشكل رسمي باسم منظمة تعاون شنغهاي والتقى أعضاء هذه المنظمة في ٢٠٠٢ في سان بطرسبرج ووقعوا ميثاق تعاون شنغهاي وقد جعل هذا الميثاق منطقة نشاط تعاون شنغهاي عامة وتم بحث موضوعات مثل الأهداف والمبادئ والبنية وطريقة الأداء وتوجه العلاقات الخارجية لهذه المنظمة. وبناءً على المادة واحد من ميثاق منظمة تعاون شنغهاي وبيان تأسيسه فإن أهدافها الأساسية وواجباتها عبارة عن دعم الثقة المتبادلة وحسن الجوار والصداقة بين الدول الأعضاء وتنشيط التعاون المثمر في الشؤون السياسية والاقتصادية والتجارة والعلوم والتقنية والثقافة والتعليم والطرق والنقل والحفاظ على البيئة وكذلك أيضاً التعاون في مجال دعم السلام والأمن والاستقرار الإقليميين ودعم وإنشاء نظم جديدة اقتصادية وسياسية دولية تكون مظهراً للديمقراطية والعدالة والعقلانية.

وبناءً على المادة ٢ من ميثاق هذه المنظمة فإن مبادئ هذه المنظمة عبارة عن الاهتمام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام استقلال الدول ودعم سيادتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وعدم التهديد بالاستخدام المزدوج للقوة والمساواة بين كل الأعضاء. وعدم الانحياز ضد دولة أخرى والانفتاح على العالم الخارجى والمشاركة مع سائر الدول والمنظمات ذات الصلة الدولية أو الإقليمية.

ويتكون الهيكل التنظيمى للمنظمة من الآتى:

- (١) مجلس قادة الدول.
- (٢) مجلس قادة الحكومات.
- (٣) مجلس وزراء الخارجية.
- (٤) مؤتمر قادة الوكالات.
- (٥) مجلس المنسقين الوطنيين.
- (٦) السكرتارية.
- (٧) هيئة مكافحة الإرهاب الإقليمى.

- رؤية منظمة تعاون شنغهاي:

ظهرت منظمة تعاون شنغهاي للتعامل مع الأخطار الناجمة عن القوى العظمى على المنطقة الجغرافية

السياسية فى آسيا الوسطى. وقد تم إعلان أن الهدف الأساسى لمنظمة تعاون شنغهاي هو تدعيم التعاون العسكرى على حدود المنطقة ومقاومة الحركات الانفصالية أما من حيث القطبية السياسية، فقد حولت مجموعة شنغهاي الخمس من اتحاد أمنى محدود إلى نواة لتكتل دولى الأمر الذى لم يتوقعه مؤسسو هذه المنظمة أنفسهم، ومع تفاقم مظاهر التوتر الدولى اتجهت الدول بشكل أكبر نحو منظمة تعاون شنغهاي وطالبت بعض الدول التى كانت عضواً مراقباً بالعضوية فى المنظمة باستيفاء كامل العضوية. ولكن بما أنه فى بداية تأسيس المنظمة لم يتصور نمو وتطور هذه المنظمة بالشكل الحالى لم يتم وضع لائحة تأسيسية وضوابط لقبول عضوية أعضاء جدد. وقد أدى هذا الأمر إلى أن يحضر طالبوا العضوية كأعضاء مراقبين فى القمم وقد قبل حتى الآن كأعضاء مراقبين باكستان والهند وإيران ومنغوليا، وقد تمثل أول ظهور لوجود منظمة تعاون شنغهاي بشكل مؤثر على مستوى السياسة الدولية فى إصدار بيان بخصوص القواعد العسكرية الأمريكية فى المنطقة حيث طالبت هذه المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية فى بيان صادر فى عام ٢٠٠٥ بوضع جدول زمنى محدد لتصفية قواعدها العسكرية فى آسيا الوسطى، وقد تحول طلب شنغهاي بتصفية القواعد العسكرية الأمريكية فى قرغيزستان إلى عامل لاحتدام الصراع الخفى بين الصين وروسيا فى جانب والولايات المتحدة فى جانب آخر. وبهذا البيان تغير فجأة مشروع التعاون الحدودى بين الدول فى آسيا الوسطى إلى تعاون معسكر شرقى جديد فى مواجهة الغرب، ومن الممكن أن يسرع طلب الانضمام لمنظمة تعاون شنغهاي من جانب دول مثل الهند وإيران من ظهور وصعود أقطاب جديدة للقوة فى عالم الرأسمالية وتفاقم الصراع الدولى ولو أن منظمة تعاون شنغهاي تتبنى مسيرة اتحاد رأسمالى جديد فسيتبلور معسكر شرقى جديد وهذا الأمر بدوره سيفير موازين القوى العالمية لصالح الاتحاد الأوروبى وعلى الرغم من هذا فهناك حقيقة مفادها أن منظمة تعاون شنغهاي بدون الحصول على تكنولوجيا دول مثل اليابان وألمانيا لن تجد الفرصة للإعلان عن وجودها كقطب لكن من الناحية السياسية العسكرية من الممكن أن تلعب دوراً جغرافياً سياسياً مهماً فى التطورات العالمية، وقد أحرزت هذه المنظمة خلال الأعوام الأخيرة نجاحات جديدة بالاهتمام فى مجال

مواجهة العالم الأحادي القطب ومكافحة المخدرات والإرهاب.

ويرى المراقبون أن العلاقات بين الولايات المتحدة ومنظمة تعاون شنغهاى يجب أن تقرأ فى إطار العلاقات الأمريكية الصينية والسبب فى هذا أن الموتور والمحرك الأساسى لهذه المنظمة هو الصين وقد لعبت الصين وستلعب الدور الأكبر فى نشاط وديناميكية هذه المنظمة، والتأكيد على هذا الموضوع لا يجب أن يعتبر تقليلاً من أهمية سائر الأعضاء والمراقبين فى هذه المنظمة ومن بينهم روسيا، لكن دور أى دولة فى هذه المنظمة لا يقارن بدور الصين، وبالنظر إلى فاعلية نشاط الصين يجب القول أن منظمة تعاون شنغهاى لن تتحول إلى منظمة معادية للولايات المتحدة وعلى الرغم من التصريحات المتطرفة لبعض المحافل الأمريكية فإن الصينيين لن يختاروا مسيرة المواجهة مع الولايات المتحدة فى آسيا الوسطى عن طريق عسكرة المنافسة وإضفاء الطابع العدائى على علاقات بكين مع الولايات المتحدة. وليس من المنتظر تحويل هذه المنظمة إلى منظمة عالمية على الأقل فى هذه المرحلة من العلاقات الدولية.

- إيران والعضوية فى منظمة تعاون شنغهاى:

تنظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى منظمة تعاون شنغهاى باعتبارها نادى الدول المتقاربة ثقافياً واقتصادياً وأنها مهمة لمصالحها الاستراتيجية فى آسيا الوسطى وستدعم منظمة تعاون شنغهاى كذلك أيضاً سياسة إيران الخارجية القائمة على الاتجاه شرقاً. فإيران تمتلك علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية قوية مع كثير من دول آسيا الوسطى، وكذلك أيضاً تريد إيران تنمية علاقاتها مع قوى كبرى مثل الصين والهند وتنظر إيران إلى منظمة تعاون شنغهاى باعتبارها ضماناً ممكنة لأمنها القادم، وقد طلبت العضوية الكاملة فى هذه المنظمة للتخلص من الضغوط الدولية فى برنامجها النووى. كذلك أيضاً فإن عضوية إيران فى هذه المنظمة ستسمح لروسيا والصين أن تأثر وبشكل أكثر إيجابية على السياسة الخارجية الإيرانية خاصة إزاء العالم الإسلامى.

والسؤال الأساسى الذى يطرح هنا ماذا تريد إيران من وراء الانضمام لهذه المنظمة؟ لإلقاء الضوء على هذا الموضوع بداية لابد من طرح عدة نقاط هى:

١- تابعت إيران فى أعوام ما بعد الثورة الإسلامية، باهتمام موضوع الانضمام إلى التكتلات الإقليمية،

وقد توافقت هذه السياسة مع أهداف السياسة الخارجية الموجودة فى دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتتمتع إيران بميزة جغرافية سياسية فريدة فإيران عضو من مجموعة دول الشرق الأوسط وفى نفس الوقت هى جزء من مجموعة جنوب غرب آسيا وعضو فى مجموعة دول الخليج الفارسى وبحر الخزر، كما أنها جزء من آسيا الوسطى الكبيرة التى تأخذ تعريفاً جديداً من نفس منطقة خراسان التاريخية الكبرى، وحتى ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى كانت إيران تستفيد من مزاياها فى الخليج والشرق الأوسط وبعد عام ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفيتى فجأة توافرت فرص عديدة فى شرق وشمال شرق وشمال غرب على إيران ومنحت عشرة دول جديدة فى القوقاز وآسيا الوسطى وعلى بحر الخزر سرة واحدة مكانة جديدة، وانتفت تماماً مخاوف إيران الأمنية الناجمة عن جوارها مع إحدى القوى العظمى فى العالم.

٢- كانت إيران فى الأعوام الأخيرة من القرن العشرين تنظر بشكل أعمق إلى دول ما وراء الجوار الجديدة ورأت أن حماية عمقها الاستراتيجى تكمن فى التعاون مع الدول الآسيوية الصين والهند وماليزيا وإندونيسيا الدول التى بالنظر إلى هويتها الآسيوية وتعداد سكانها الكبير والنمو السريع والتقدم فى قطاعات الصناعة والتكنولوجيا قد اجتذبت اهتمام إيران، وكذلك أيضاً فى الأعوام الأولى من القرن الحادى والعشرين اتجه وبشكل تدريجى سوق الطلب على الطاقة بشكل عام والطاقة الفسيولوجية بشكل خاص من أوروبا والولايات المتحدة إلى الشرق وبالنظر إلى الطلب المتزايد على النفط والغاز فى دول الصين واليابان والهند رأت إيران أن توازن العرض والطلب سيكون مع الدول الآسيوية.

٣- خلافات إيران مع الغرب من جملة المشاغل الدائمة للسياسة الخارجية الإيرانية فى سنوات ما بعد الثورة الإسلامية، وبالأساس فإن عوامل الثقافة والمذهب والتقاليد التاريخية وإمكانيات إيران المحتملة تجعل السياسة الخارجية الإيرانية وبشكل ما محددة وفريدة. وبعد الثورة أدت سياسة إيران الاستقلالية إلى تفاقم خلافاتها مع الدول الغربية لكن على مدى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى تمت إدارة هذه الخلافات بحكمة من الطرفين خاصة فى ظل الرؤية الواقعية لبعض الدول الأوربية، لكن منذ عام ٢٠٠٣ ومع إصرار الولايات المتحدة على

تأزيم علاقات إيران مع الدول الغربية وصلت الخلافات السياسية والاقتصادية حد المنازعات الأمنية وأدى ملف إيران النووي إلى تفاقم الضغوط الغربية لتقييد إيران في عملية الوصول إلى التقنيات المتقدمة وعدم الوصول إلى مكاسب أساسية مثل اتفاقية التعاون والتجارة بين الاتحاد الأوربي وإيران وإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات أساسية تكنولوجية وعلمية ومالية والتهديد باستخدام العقوبات على نطاق أكبر. في مثل هذه الحالة فإن الاتجاه إلى الدول الآسيوية من الممكن أن يمنح إيران مجالاً لـ:

أولاً، التخطيط للاستفادة من إمكانية التعاون مع الدول الشرقية والشمالية خلال الأوقات الحرجة ثانياً، الاستفادة من قدرات هذه الدول لمواجهة العقوبات والتهديدات والآن فإن الاستفادة من إمكانيات بحر الخزر وآسيا الوسطى من الممكن أن تكون كمكملات أو بدائل للقنوات التقليدية لاتصال إيران في الخليج الفارسي وهذا التغيير يتزامن مع تشجيع دول مثل الصين للاستفادة من الوسائل الجديدة لتأمين الطاقة والوصول إلى أسواق جديدة بالنسبة للبضائع الصينية. وكانت الصين لسنوات قلقة من الاتجاه الأحادي لوصول النفط الخام والغاز السائل عن طريق المحيط الهندي الذي يمروره في مضيق مالاکا الذي يخضع لمراقبة بل وتدخل محتمل من جانب القوات الأمريكية المتمركزة في المنطقة، ولذا فإن الاستفادة من خطوط الأنابيب الجديدة التي تمر من روسيا وكازاخستان إلى الصين وما وراء جبال الهمالايا وبتانشان التي هي بعيدة عن متناول القوات والرقابة الأمريكية سيؤمن الطاقة للصين بشكل أفضل. ويعقد الصينيون الأمل في أن يصل خط أنابيب من إيران أو بحر الخزر عن طريق اليابس إلى الأجزاء الغربية من الصين، كما أن الأسواق الاستهلاكية في دول أفغانستان وآسيا الوسطى وإيران تتمتع بجاذبية أكبر وتجعل ميزانية إنشاء طرق جديدة من سينج يانج إلى قيرغيزستان وقزاقستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان باتجاه الغرب اقتصادية.

- إيران والقمة السادسة لقادة منظمة تعاون شنغهاي:

كانت الجمهورية الإسلامية قبل القمة السادسة لقادة الدول الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي تشارك في هذه القمم على مستوى النائب الأول

لرئيس الجمهورية ومن بينها قمة قادة المنظمة المنعقدة في ٢٠٠٥/٧/٥ في كازاخستان والتي كان قد شارك فيها حسين عارف النائب الأول لرئيس الجمهورية خاتمي، والقمة الثانية في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥ في موسكو والتي حضرها النائب الأول للرئيس أحمدى نجاد.

وكانت قمة قادة تعاون شنغهاي في الصين فرصة لكي يستطيع رئيس الجمهورية الإيرانية أن يتحاور ويتبادل وجهات النظر عن قرب مع بعض رؤساء الدول الكبرى كما كانت هذه الرحلة فرصة لكي يوضح أحمدى نجاد مرة ثانية للرأى العام الأهداف والمقاصد السلمية لإيران في مجال الطاقة النووية.

وكانت القمة السادسة للدول الأعضاء في هذه المنظمة قد انعقدت في ٢٠٠٦/٦/١٥ في مدينة شنغهاي شرق الصين، وقد حضرت الدول الست الأعضاء الصين وروسيا وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وشاركت أيضاً أربع دول بصفتهم أعضاء مراقبين هم الجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند وباكستان ومنغوليا، على الرغم من أن الصين وروسيا كانتا قد اقترحتا العضوية الدائمة لطهران في حلف تعاون شنغهاي. وقد حضر أحمدى نجاد على الرغم من معارضة الولايات المتحدة ومساعي واشنطن لعدم حضور إيران هذه القمة لكنه شارك بناء على دعوة رسمية من نظيره الصيني هو خيتاو. وقد أثار وجود إيران كعضو مراقب في هذه المنظمة وسعيها للحصول على العضوية الدائمة مخاوف المسؤولين الأمريكيين من هذه المنظمة.

وقد شارك أحمدى نجاد رئيس الجمهورية الإيرانية في القمة السادسة لمنظمة تعاون شنغهاي والتي عقدت على مدى ثلاثة أيام من ١٥ إلى ١٧ يونيو ٢٠٠٦ في شنغهاي بالصين وكانت القضايا الاقتصادية ثم الأمنية وتحليل القضايا الإقليمية والعالمية يشكل أهم المحادثات التي تمت في هذه القمة. وعلى مدى الجلسات الجانبية والرئيسية توصلت إيران مع المسؤولين الحضور في هذه الجلسة إلى اتفاقيات ومحادثات إيجابية للغاية. وقد صرح أحمدى نجاد في حديث مع الصحفيين أن هذا الحلف الاقليمي يتمتع بعضوية دول مهمة وبعض أعضاء هذه المنظمة أعضاء بشكل كامل. والبعض مثل إيران أعضاء مراقبون. وبصفة عامة فإن أكثر من نصف سكان العالم يحتشدون في منظمة تعاون شنغهاي التي خلقت فرص وإمكانيات هائلة.

- أهداف إيران من العضوية في منظمة تعاون شنغهاي:

ويبدو أن إيران تميل للغاية لتطوير علاقاتها مع روسيا والصين لأن هاتين الدولتين تمتلكان إقتصاداً قوياً ولهما مواقف أكثر قرباً مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال القضايا الإقليمية والدولية وإيران بانضمامها إلى هذه المنظمة سوف تتمكن من إحراز مكانة أفضل فيها.

وإيران لديها القدرة على لعب دور وساطة بين الجماعات الإسلامية المعارضة والحكومتين الروسية والصينية وبناء على هذا تستطيع خفض التوترات الإقليمية وتساعد في السلام والاستقرار العالميين، وكذلك أيضاً على الساحة الاقتصادية تستطيع إيران أن تتمتع بالمزايا الاقتصادية لمنظمة تعاون شنغهاي مثل المناطق المعفاة من الضرائب وخفض التعريفات الجمركية والمشاركة في مشروعات النفط والغاز وفي الصراع النووي من الممكن أن تعقد الأمل على كسب دعم هاتين الدولتين باعتبارهما أعضاء دائمين في مجلس الأمن مع أنه بناء على المصالح القومية الروسية والصينية لم يحدث هذا الأمر ولا تعتبران نفسها شركاء استراتيجيين لإيران، بناء على هذا في حالة الانضمام لهذه المنظمة تستطيع إيران أن تستفيد بشكل أفضل من قدرتها على المساومة الدولية ووجود إيران في هذه المنظمة سيهيئ لها الفرصة حتى تقدم عن طريق هذه المنظمة الإقليمية ببسط ونشر نفوذها في آسيا الوسطى وأحد القواسم المشتركة الأهم بين إيران وروسيا والصين هو مواجهة الأحادية الأمريكية في النظام الدولي. وستهيئ منظمة التعاون هذه الإمكانية لإيران حتى تحقق هذا الهدف المشترك ببلورة محور إيران روسيا الصين. وبما أن الدول العربية تقيد وبشدة إمكانية لعب إيران دور في منطقة الخليج الفارسي وبما أن إيران أيضاً هي قوة ولاعب إقليمي فاعل إذاً على إيران أن توسع من مجالها الحيوي وتعتبر آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أفضل مجال حيوي بالنسبة لإيران، وإيران نظراً لعدم وجود الأدوات الكافية ومعارضة الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق طموحها هذا عن طريق العضوية في منظمة تعاون شنغهاي فقط. وعلى أية حال فإن دراسة ميزانية وفائدة القبول ولاعضوية الدائمة لإيران في منظمة تعاون شنغهاي من الممكن

أن تكون مفيدة لاقتصاد إيران ومكانتها الدولية، ودور إيران يشتمل على الوساطة في الصراعات وخفض التوترات في المنطقة وتستطيع أن تقوم باستثمارات في البنى الاقتصادية في المنطقة مما يؤدي إلى تقوية الأواصر السياسية والاستثمار في مشروعات النفط والغاز والاستفادة من طريق الحرير لنظام قوى للنقل من الممكن أن يحيل قدرة المنافسة في المنطقة إلى شكل من التعاون. كذلك أيضاً فإن منظمة تعاون شنغهاي من الممكن أن تتحالف مع منظمة التعاون الاقتصادي "اكو" لتؤدي إلى رفاهية المنطقة واستقرارها، والواقع إن وجود إيران في منظمة تعاون شنغهاي من الممكن أن يكون بمثابة حلقة وصل بين منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

لكن تظل هناك نقطة وحيدة فقط هل انضمام إيران لمنظمة تعاون شنغهاي يرتقى بمنزلة ومكانة إيران الأمنية؟ والجواب مما لا شك فيه أن أي نشاطات تحالفية مع الدول المستقلة يؤدي إلى وضع أفضل بالنسبة لإيران. لكن مخاوف إيران الأمنية هي أقل من النقاط التي تقع تحت مظلة هذه المنظمة وفيما عدا تهديد التطرف الإسلامي من نوعية طالبان والقاعدة ونشاط منظمات مثل حزب التحرير في آسيا الوسطى الذي تستطيع شنغهاي أن تلعب دوراً مؤثراً في السيطرة عليه أو تقييده، فإن مخاوف إيران الأساسية هي في مناطق أخرى مستقبل العراق موضوع الحرب الداخلية والتقسيم المحتمل لهذه الدولة. ووجود القوى الأجنبية خاصة بأعداد كبيرة وتجهيزات عسكرية معقدة واتصال أمريكي بالخليج الفارسي والدول العربية المجاورة لإيران، وسمي الولايات المتحدة لخلق معسكر جديد يتكون من العرب وإسرائيل لمواجهة خطر نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط وتفاقم الخلافات ما بين الشيعة وأهل السنة وازدياد الضغط على الدول المنتجة للنفط لزيادة الانتاج وخفض الأسعار و.... كلها من جنس آخر.

وفي مناطق أخرى ومن المحتمل الا تتمكن شنغهاي من مساعدة إيران في هذه المواضع ويبدو أن إيران للارتقاء بمستوى أمنها القومي علاوة على العضوية في منظمة شنغهاي يجب أن تفكر في الاستفادة من لاعبين آخرين وآليات أخرى. السياسة التي من المؤكد أنها ستكون موضع اهتمام ومتابعة.

التاريخ السياسى للحرب المفروضة التى شنها العراق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية

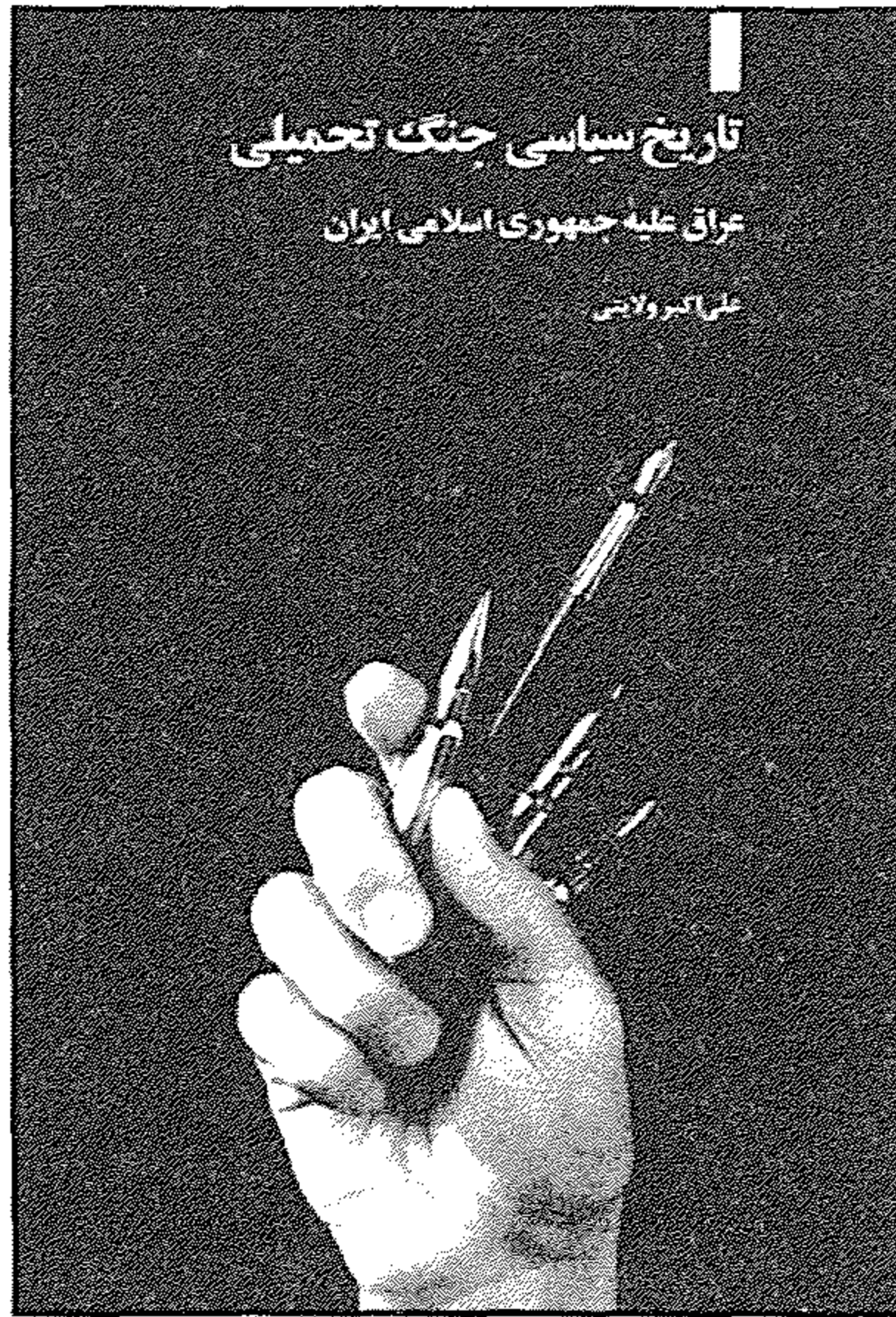
■ د/ يحيى داوود عباس

الأستاذ بكلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

البرية العراقية على الأراضى الإيرانية على طول الحدود المشتركة بين البلدين. وكانت العراق طوال فترة الحرب التى استمرت ثمانى سنوات تبرر اعتداءها بوجود اختلافات تاريخية قديمة حول الأرض والحدود، واستمرار التوتر السياسى والعسكرى بين البلدين فى العقود السابقة.

ويشير المؤلف إلى أن العراق ورث عن العثمانيين (٦٩٩ - ١٢٤٢ هـ) الاختلافات الحدودية مع إيران، وإلى أنه حتى شهر مارس عام ١٩٧٥م - الذى عقدت فيه اتفاقية الجزائر بين شاه إيران (١٩٤٢ - ١٩٧٩م) ونائب رئيس الجمهورية العراقية - أبرمت اتفاقيات سلام وصداقة وترسيم حدود عديدة، لإزالة الاختلافات الحدودية بين

البلدين. وفى اتفاقية الجزائر تم بحث جميع أوجه الاختلاف، وتم التوصل إلى حلول ترضى الطرفين. إلا أن العراق انتهزت فرصة إبرام معاهدة كامب ديفيد وانهقاد مؤتمر القمة العربى فى نوفمبر ١٩٧٨م، لرفض المعاهدة وشجب ما فعلته الحكومة المصرية والرئيس السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١م)، وحاولت ملء الفراغ الناتج عن خروج مصر من الميدان، وتهميش دورها وانزوائها سياسياً عن العالم العربى، كما حاولت أداء دور الشرطى فى المنطقة،



ترجع أهمية هذا الكتاب - الذى صدرت طبعته الأولى فى طهران فى عام ١٩٩٧م - إلى أن مؤلفه هو الطبيب على أكبر ولايتى الذى تقلد منصب وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية طوال ست عشرة سنة (١٩٨٠م - ١٩٩٦م)، وهو الآن مستشار مرشد الثورة الإسلامية للشئون الدولية، وهو صاحب تجربة ثرية فى إجراء المباحثات الخاصة بقرار الأمم المتحدة رقم (٥٩٨)، وفى إنهاء وإغلاق ملف الحرب العراقية - الإيرانية. أما "الحرب المفروضة" فهو الوصف الذى دأبت إيران على إطلاقه على حربها مع العراق.

يذكر المؤلف فى التمهيد أنه أطلع على جميع الوثائق الموجودة فى وزارة الخارجية الإيرانية وفى مندوبيات إيران فى جنيف ونيويورك، وأنه سجل جميع المباحثات والحوارات والفعاليات المنوطة بملف الحرب العراقية - الإيرانية. ويبدأ مقدمته بقوله: إن يوم (١٩٨٠/٩/٢٢) يوم لا ينسى فى تاريخ إيران المعاصر، فهو اليوم الذى بدأ فيه الاعتداء العسكرى من جانب العراق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالقصف الجوى لمطارات إيران ومدنها الكبرى بواسطة الطائرات العراقية، والهجوم الذى شنته القوات

وأبعدت مصر عن زعامتها القديمة للعالم العربي. وخطت حكومة البعث العراقي خطوة مهمة لزعامة العرب، وحسنت علاقاتها مع الدول العربية المحافظة والمعتدلة، واعتبرت نفسها - حينئذ - الملجأ والحمى للحكومة الرجعية في المنطقة التي تشعر بالقلق تجاه اتساع نطاق الثورة الإسلامية التي قامت في إيران في (١١/٢/١٩٧٩م).

وفي الشهور الأولى للثورة الإسلامية والنظام الجمهوري الوليد تظاهرت العراق بصداقتها للنظام الجديد وللشعب الإيراني، وأعربت عن أملها في إقامة علاقات وطيدة مع جيرانها. إلا أنها قامت مرتين خلال أربعة أيام بقصف قرى الأكراد الإيرانيين في (يونيه عام ١٩٧٩م)، ثم اعتذرت في مذكرة رسمية، وأعلنت عن استعدادها لتعويض الخسائر ودفع الغرامات. ثم طرحت مسألة ضرورة إعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٧٥م (الجزائر)، وأعلنت أنها ترغب في استرداد جميع حقوقها في شط العرب. واشتدت الاضطرابات في المدن الحدودية، وتزايدت الخصومة، حتى تم استدعاء سفيرى البلدين إلى عاصمتها في (٩/٣/١٩٨٠م)، وبدأت التهديدات العراقية بالحرب ضد إيران، وتم طرد آلاف الشيعة العراقيين من أصل إيراني في (مارس ١٩٨٠م) وكانت إيران قد اكتشفت خلال صيف ١٩٧٩م خطة انقلاب، قامت على إثرها بعمل تصفية كبيرة للقوات المسلحة الإيرانية، وهذا شجع العراق على الهجوم على إيران، وسافر صدام حسين إلى السعودية لجلب مساندة إقليمية لمشروع حربه ضد إيران.

وكانت هناك عوامل أخرى شجعت العراق على الإسراع في الاستعداد من أجل الاعتداء العسكري على إيران، ومن هذه العوامل: استمرار أزمة الرهائن (أعضاء السفارة الأمريكية في طهران) بين إيران وأمريكا، وقطع العلاقات بين البلدين في إبريل ١٩٨٠م، واحداث طمس (قيام أمريكا بعمل عسكري لإنقاذ الرهائن الأمريكيين) واتسع نطاق الاشتباكات الحدودية من جانب العراق، وكثر التهديد باستخدام القوة، وبالتقدم بشروط وطلبات غير معقولة ومخالفة لاتفاقية (١٩٧٥م)، وبخاصة إدعاء السيادة الكاملة على شط العرب.

ثم يذكر ولايتي في الفصل الأول من الكتاب أنه تم في (١٠ أغسطس ١٩٢٠م) تأسيس دولة تحت الحماية تحمل اسم "العراق"، وأنه في عام ١٩٢١م حصلت العراق على استقلالها من بريطانيا، لكن الخلافات استمرت بين إيران والعراق، وتحسنت العلاقات بعد إبرام معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥م. وكان احتلال الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن الأمريكيين أثر سلبي على الرئيس الأمريكي كارتر، فقد كانت هذه المسألة أهم مشكلة واجهت سياسته الخارجية، وكان لها دور رئيسي

في نشوب الحرب العراقية ضد إيران. وانتهزت العراق فرصة وجود مشكلات وقلقل داخلية في الفترة التي أعقبت قيام الثورة الإسلامية، وفرصة انتقال إيران من نظام إلى نظام آخر مختلف، وقامت بشن هجمات برية وجوية وبحرية على الحدود على فترات متباعدة وفي أوقات مختلفة، وطلبت من إيران الانسحاب من جزر: (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) الاستراتيجية، وإعادتها إلى أصحابها (الإمارات العربية المتحدة) وقامت - عن طريق عملائها - بسلسلة من الأعمال التخريبية عن طريق زرع القنابل في ربوع إيران المختلفة، وقامت بتكوين جبهة تحرير عربستان (خوزستان)، للإطاحة بالحكومة المركزية الإيرانية وضم عربستان إلى العراق، وشجعت على عمل تفجيرات في الميادين العامة ووسائل النقل العام وغيرها من الأهواز، مما أجبر المسؤولين الإيرانيين على إعطاء الأوامر للجيش النظامي وجيش الحرس الثوري بالاستعداد للحرب. واتصلت العراق - رسمياً - بجميع الهيئات الدولية، وأرسلت رسائل إلى شخصيات عالمية وهيئات دولية وإقليمية، ومنها: السكرتير العام للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفيدل كاسترو والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وواشنطن، وهيأت أذهان الجميع مدعية أنها هي المجنى عليها، وأن إيران هي المعتدية، وأن من حقها الرد بهجوم مماثل. وأعلن صدام حسين إلغاء معاهدة الجزائر (التي كانت قد أبرمت في السادس من مارس عام ١٩٧٥م) من جانب واحد، وذلك في (١٧/٩/١٩٨٠) أي قبل الهجوم الشامل بخمسة أيام. وقد برر صدام حسين هذا الإلغاء بخرق إيران للاتفاقية، وعدم استرداد الأراضي التي كان يجب أن تستردها العراق بموجب اتفاقية الجزائر، وسوء معاملة إيران لعرب خوزستان (تسميها العراق عربستان)، وعدم استرداد الجزر الإماراتية الثلاث في الخليج.

ويبدأ ولايتي الفصل الثاني بقوله: في (٢٢/٩/١٩٨٠م) بدأت أطول حروب العالم بعد الحرب الثانية وأكثرها دموية وتخبياً، لكنها - في الوقت نفسه - أكثر الملاحم فخراً وعزة في تاريخ إيران الحديث. ويسترسل السيد ولايتي قائلاً: اجتمع مجلس الأمن في اليوم التالي، وأصدر بياناً طلب فيه من البلدين وقف أعمال الحرب، وحل الخلاف بينهما سلمياً، لكن رد فعل البلدين كان سلبياً، واستمرت الحرب في البر والبحر والجو. وصدر القرار رقم (٤٧٩) في (٢٨/٩/١٩٨٠) عن مجلس الأمن، وأعلنت العراق قبولها للقرار، ورفضته إيران بذريعة أن الاعتداء مستمر من جانب القوات العراقية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وزاد توغل القوات العراقية المعتدية في الأراضي الإيرانية، واحتلت أجزاء مهمة من هذه الأراضي، وأشاعت العراق أن إيران

أغلقت "مضيق هرمز" في وجه السفن التي تحمل البترول، وكذبت إيران هذه الشائعة، وأصدر مجلس الأمن أكثر من بيان، وعقد أكثر من جلسة لحل المشكلة. كما عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي جلسة في (١٩٨٠/٩/٢٦م) وقررت تشكيل لجنة باسم: لجنة "حسن النوايا" لإنهاء الحرب، وسافر أعضاء اللجنة إلى طهران وبغداد غير مرة لمقابلة المسؤولين وإنهاء الأزمة، لكنهم لم يصلوا إلى نتائج إيجابية. واستمرت الحرب، لكن الكلفة بدأت تميل لصالح إيران.

أما حركة عدم الانحياز، فكانت لجنة "حسن نوايا" أيضاً من أجل إنهاء الحرب، وتمسكت إيران ببند معاهدة ١٩٧٥م، ورفضت إجراء أية مباحثات حتى تسحب القوات العراقية انسحاباً كاملاً من الأراضي الإيرانية. وأكدت العراق لأعضاء اللجنة في بغداد على تمسكها بالاعتراف رسمياً بحقوقها وسيادتها على أراضيها ومياهها الوطنية التي تشمل على شط العرب. وقبل أن ينتهي الفصل الثاني يشير السيد ولايتي إلى الأوضاع في جبهات القتال، فيقول: حققت القوات العراقية نجاحات في بداية الحرب، لكن بعد بضعة أسابيع ظهرت آثار انسجام وتماسك المقاومة الشعبية، وتم التنسيق بين الجيش النظامي وجيش الحرس الثوري، وتمكنت القوات الإيرانية في فك حصار "آبادان" خلال عمليات "ثامن الأئمة" في ١٩٨١/٩/٢٧م، وتم تحرير نقاط استراتيجية، مثل: مدينة "بستان" وحوالي ٦٠٠ كم من الأراضي الإيرانية خلال عمليات طريق القدس التي بدأت في ١٩٨١/١١/٢٩م، وبعد عمليات "الفتح المبين" في ١٩٨٢/٣/٢٢م تم تحرير ٢٢٠٠ كم من الأراضي الإيرانية وتم طرد العدو من ديزفول وشوش، ثم بدأت عمليات "بيت المقدس" التي انتهت بتحرير خرمشهر "المحمرة" في ١٩٨٢/٥/٢٤م.

ويشير الدكتور ولايتي في الفصل الثالث إلى أن التغيير الملموس في التوازن العسكري ترك أثره على المشهد السياسي، مما كان سبباً في زيادة نشاط الأطراف الموالية للعراق، فبدأت هذه الأطراف في الحديث عن خطر إيران على المنطقة، ومارست الضغوط على إيران عن طريق فرض نظرياتها الخاصة بإنهاء الحرب، وزاد النشاط الدبلوماسي. ووصفت بعض الصحف الأجنبية هزيمة العراق في خرمشهر (المحمرة) بأنها كارثة كبرى، وسعى أصدقاء العراق إلى زيادة المساعدات السياسية والعسكرية وغيرها للعراق، وبعد اثنين وعشرين شهراً من الصمت أدرج مجلس الأمن موضوع الحرب في جدول أعماله مجدداً، وأعلن صدام حسين في ١٩٨٢/٧/٢٢ وقف إطلاق النار من جانب العراق، وأصدر أوامره بانسحاب القوات العراقية في الجبهات الغربية. وفي الوقت نفسه استكملت إسرائيل

هجومها على جنوب لبنان، حتى يتم توجيه ضربة إلى الأطراف الموالية لجمهورية إيران الإسلامية، وإضفاء أهمية على ضرورة وقف إطلاق النار بين إيران والعراق. ورفعت إيران شعار الصمود في الجبهتين: السياسية والعسكرية حتى تحقق أهدافها. وزاد الضغط عليها من أجل قبول وقف إطلاق النار، وقويت إرادة إيران في الاستمرار في الدفاع والقتال، حتى تنتصر في النهاية انتصاراً كاملاً.

ويشير الدكتور ولايتي إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية لـ "خرمشهر" ويقول: نظراً لأن الادعاءات العراقية الواهية انصبت على هذه المنطقة الرئيسية، فقد تعرضت هذه المنطقة للقصف العراقي المكثف منذ اليوم الأول للحرب، وسقطت "خرمشهر" بعد خمسة وثلاثين يوماً من المقاومة الباسلة. لكن القوات الإيرانية قامت بتحريرها في عمليات "بيت المقدس" في ١٩٨٢/٥/٢٤ على ثلاث مراحل، ويذكر الدكتور ولايتي أن العراق تكبدت خسائر فادحة في الأفراد والمعدات، مما جعلها - طبقاً للتقارير الإخبارية التي وصلت من بغداد آنذاك - تطلب المساعدة من مصر. ولم يسعد الغرب بهذا الانتصار، ونادى بوقف إطلاق النار، وإعادة السلام والوثام إلى المنطقة. وكانت أمريكا قد حذفت - قبل تحرير خرمشهر - اسم العراق من قائمة الدول المساندة للإرهاب، وهكذا تم إلغاء الخطر على صادرات أمريكا للعراق. وبعد تحرير خرمشهر زاد اقتراب أمريكا من العراق، وباعت أمريكا الأسلحة لدول الخليج، وسمحت لها بتقديمها إلى العراق. وروج الغرب مقولة إن تداعيات انتصار إيران تسبب القلق لدول الخليج، وشاع في هذا الوقت أن دول الخليج على استعداد لدفع جزء من التعويضات الحربية إلى إيران. وكانت دول الخليج معرضة لتهديدات من جانب العراق بصفة دائمة قبل الحرب الإيرانية العراقية، لكن الخوف من اتساع نطاق الحرب ومن سريان وتصدير الثورة الإسلامية كان قد قرب دول الخليج العربية من العراق البعثي، وقد لعب إعلام الغرب دوراً بارزاً في اتساع نطاق هذا الخوف. واستمرت الحرب على الرغم من محاولات الوساطة وحسن نوايا المجتمع الدولي. وكانت مسألة عودة مصر إلى الجامعة العربية من تداعيات تحرير "خرمشهر" وكان الكثيرون من العرب على قناعة بأن تدخل مصر العسكري أو - على الأقل - تهديدها بالتدخل العسكري في الحرب الإيرانية - العراقية من الممكن أن يكون سبباً في إنقاذ العراق من الهزيمة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الاستفادة من مكانة مصر السياسية والعسكرية في الأحداث غير المتوقعة، وتقوى بذلك جبهة الدول العربية المعتدلة. وذكرت إذاعة الـ (بي بي سي) أن مصر أرسلت معدات عسكرية إلى العراق، ونشرت

بياناً أدان فيه استخدام الأسلحة الكيماوية وقرر إرسال وفد لتقصي الحقائق، وقد تأكد أعضاء الوفد من استخدام العراق لغاز "الخرذل" وغاز "التابون" المدمر للأعصاب عن طريق القصف الجوي. وطالب القرار بضرورة احترام "بروتوكول عام ١٩٢٥م"، وأدان نقض حقوق الإنسان في الحرب، وطالب بتنفيذ قرار المجلس وأيد محاولات الوساطة.

ولم يكن رد فعل مجلس الأمن مناسباً ولا كافياً، وهذا ساعد على تكرار ارتكاب هذه الجريمة، وأيضاً لم يذكر اسم العراق صراحة. وفي ١٩٨٤/٦/٢٩م طالب السكرتير العام البلدين بالالتزام بعدم استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب، وأكدت له إيران أنها لم تستخدم الأسلحة الكيماوية في الحرب حتى الآن، وواصل العراق استخدامه للأسلحة الكيماوية، بل وتوسعت في استخدامها، على الرغم من أن إيران تقدمت بشكوى إلى الأمم المتحدة في هذا الصدد، وعلى الرغم من البيانات التي أصدرتها الأمم المتحدة والتي أدانت فيها هذا العمل.

وعلى الرغم من أن العراق هي التي كانت تستخدم الأسلحة الكيماوية في الحرب، إلا أنها كانت تتهم إيران باستخدام الأسلحة الكيماوية، وقد ساعدت سكوت المجتمع الدولي وعدم اكترائه على زيادة جرأة العراق على التوسع في استخدام هذه الأسلحة، على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن (رقم ٦١٦) في ١٩٨٨/٧/٢٠م وفي هذا الصدد. وفي نهاية هذه المرحلة زادت الضغوط على إيران لإنهاء الحرب، ولجأت الأمم المتحدة إلى سياسة التهديد والترغيب والتخويف من آثار وتبعات استمرار الحرب في المنطقة، واقتربت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من بعضهم البعض، وتم التمهيد لعودة مصر إلى العالم العربي، وتمت الاستفادة من البترول، وواجهت إيران مشكلة كبيرة في تصدير بترولها، وصل سعر البترول إلى أدنى سعر له. وفي هذه المرحلة كانت إيران ترفض مقترحات الوساطة ووقف إطلاق النار في قالب شروط، مثل: محاكمة صدام حسين. وبعد كارثة "حلبجة" التي وقعت في ١٩٨٨/٣/١٧م بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب المفروضة على إيران.

وفي الفصل الخامس يقول الدكتور ولايتي إن إيران كانت في حاجة دائماً إلى الأسلحة الغربية، وكانت توفر هذه الأسلحة عن طريق السماسرة، وكانت تواجه بعض الصعوبات في هذا المجال أحياناً. ويتحدث الدكتور ولايتي عن سياسات وردود أفعال القوى العظمى: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا، ويقول عن سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران: في بداية الحرب أعلنت الولايات المتحدة عن حيادها في الظاهر، وكانت

استراتيجيتها قائمة على حصر نطاق الحرب في حدود البلدين، لكن علاقات العراق وأمريكا أصبحت رسمية وعلنية شيئاً فشيئاً، ولم تر أمريكا انتصارات إيران موافقة لمرادها، واستخدمت مصادر معلوماتها لتفذية وتقوية العراق في الحرب عن طريق طائرات "الآواكس" والأقمار الصناعية، وكانت تقوم بإبلاغ العراق بتقنيات القوات الإيرانية في الجبهات العسكرية، وكانت تبلفها بمواضع السفن في حرب الناقلات في الخليج. وأدى فشل العراق وانتصار إيران في الحرب إلى أن تعيد الولايات المتحدة النظر في سياستها بشكل جدي، وإلى أن تسعى إلى الاقترب من إيران (الطرف المنتصر)، فشجعت الولايات المتحدة حلفاءها الغربيين على مساعدة إيران وتلبية احتياجاتها المسلحة من العتاد الحربي، لكن بشرط ألا يخل هذا بتوازن القوى في المنطقة. وكانت مصالح الولايات المتحدة تكمن في الآتي:

١- الحيلولة دون تجزئة إيران، والمحافظة عليها كدرع واق بين الاتحاد السوفيتي والخليج.

٢- تقليل الفرص السياسية للاتحاد السوفيتي في إيران.

٣- المحافظة على الوصول إلى بترول الخليج، والمرور في "مضيق هرمز".

٤- إنهاء مساندة إيران للعناصر والجماعات الثورية والإسلامية.

٥- استمرار مقاومة إيران للتوسع السوفيتي، وبخاصة في أفغانستان.

٦- إنهاء الحرب بدون أن يتوسط الاتحاد السوفيتي، ويغير توازن القوى في المنطقة.

٧- اعتدال إيران في سياسة تسعير بترول منظمة الأوبك.

وأرسلت الولايات المتحدة أربع شحنات من الأسلحة الأمريكية إلى إيران، وقالت الولايات المتحدة إنها أرسلت هذه الأسلحة على أمل قيام إيران بالوساطة في مسألة إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين السبعة الذين اعتقلتهم حركة الجهاد الإسلامي اللبنانية. وقد نفى السيد/ خامنئي - رئيس الجمهورية آنذاك - أن صفقة الأسلحة تمت في مقابل إطلاق سراح الرهائن، وقال: لقد دفعنا ثمن الأسلحة التي وصلت إلينا ضعفين أو ثلاثة أضعاف، لكن باعة هذه الأسلحة طلبوا منا استخدام نفوذنا لإطلاق سراح الرهائن، ووافقنا، ولم نجد غضاضة في المساعدة في مسألة إطلاق سراح الرهائن. وأغضب هذا الموضوع الدول العربية، وأفقدتها الثقة في تصريحات المسؤولين الأمريكيين، لأنها أرسلت أربع شحنات أسلحة إلى إيران، وكانت دائماً تمنع الدول من إرسال أسلحة إلى إيران. وأدى النقد الشديد الذي وجهه حلفاء الولايات المتحدة، وضغط الرأي العام الأمريكي الدائم، وعدم

إطلاق سراح جميع الرهائن الأمريكيين من جانب حركة الجهاد الإسلامي اللبنانية إلى زيادة تأييد الولايات المتحدة للعراق، ووقف من إيران موقفاً عدائياً، واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحرب.

ويلخص الدكتور ولايتي سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران، ويقول: جدير بالذكر أنه فيما يتعلق بسياسة أمريكا إزاء إيران، كان رأي وزارة الخارجية الأمريكية يختلف عن رأي وكالة المخابرات الأمريكية (سيا)، وكان إرسال الشحنات الأربع إلى إيران بتوصية من الـ (سيا)، وقال ريجان - رئيس الجمهورية آنذاك - إن الهدف من إرسال أسلحة وقطع غيار لإيران سرّاً: هو إنهاء الحرب الإيرانية العراقية بشرف.

ويذكر الدكتور ولايتي أن طائرات التجسس الأمريكية (آواكس) ساعدت القوات العراقية على قصف جزيرة "خارك" عام ١٩٨٦م، مما ألحق بإيران خسائر فادحة، وقلل من قدرة الجزيرة على تصدير البترول. كما ساعدتها على ضرب جزيرة "سيري" - أهم ميناء تصدير بعد جزيرة "خارك" في أغسطس ١٩٨٦م، وعلى ضرب المنشآت البترولية في جزيرة "لارك" في ١٢/٥/١٩٨٦م، وعلى ضرب محطة كهرباء "نكا" في مازندران في ١٢/١٢/١٩٨٦م. كما ساعدت العراق في هجومها على ناقلات البترول بعد أن قدمت المعلومات والصور لها. مما أدى إلى خفض صادرات إيران من البترول، وكان سعر البترول قد انخفض في صيف عام ١٩٨٦م إلى أقل من عشرة دولارات في البرميل، وانخفضت عائدات البترول في عام ١٩٨٦م إلى ستة مليارات دولار، وكانت ١٦ مليار دولار في عام ١٩٨٥م. كما ساعدت المعلومات والصور التي قدمتها الولايات المتحدة إلى القوات العراقية على استخدام الأسلحة الكيماوية، وقتل الجنود الإيرانيين في أماكن تجمع القوات.

وعن موقف الاتحاد السوفيتي، يقول الدكتور ولايتي: أعلن الاتحاد السوفيتي عن حيادية منذ بداية الحرب، حتى يحافظ على علاقاته بالبلدين، لكن الروس كانوا يساعدون العراق عن طريق دول صديقة، واستمر هذا حتى عام ١٩٨٢م. وحاول الاتحاد السوفيتي خلال هذه المدة توفير جزء من احتياجات إيران من السلاح عن طريق حلفائه العرب (سوريا وليبيا)، لكن محاولته فشلت لأن إيران أوقفت تصدير الغاز للاتحاد السوفيتي، وقامت بتخفيض عدد الدبلوماسيين في طهران، وأغلقت القنصلية السوفيتية في "رشت"، وأغلقت بنك إيران روسيا، وأوقفت نشاط جمعية العلاقات الثقافية بين البلدين، وزادت العلاقات سوءاً في عام ١٩٨٢م بعد اعتقال زعماء "حزب توده" بتهمة التجسس لصالح الاتحاد السوفيتي. وبسبب سوء العلاقات زاد تعاون الاتحاد السوفيتي مع العراق، وقدم الاتحاد السوفيتي

للعراق قرضاً طويل الأجل قيمته (٢ مليار دولار في عام ١٩٨٤م، وزاد معدل شراء البترول من العراق، وتسلمت العراق من الاتحاد السوفيتي طائرات ميج ودبابات تي ٧٢ وصواريخ أرض / أرض مقابل البترول، وأرسل الاتحاد السوفيتي ألفين من المستشارين العسكريين لتدريب العراقيين على كيفية استخدام الأسلحة السوفيتية الصنع. ويمكن القول إن الاتحاد السوفيتي كان هو المزود الرئيسي للعراق بالأسلحة طوال الحرب، فقد قدم للعراق أكثر من ٧٠٪ من الأسلحة التي كانت تحتاج إليها. ومع تولى إدوارد شيفارد نادزه منصب وزير الخارجية في عام ١٩٨٦م تغيرت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه القضايا الدولية والإقليمية، حيث رأى الاتحاد السوفيتي أن استمرار الحرب بين إيران والعراق لمدة غير معلومة من الممكن أن يكون ذريعة للتواجد العسكري الغربي في منطقة الخليج.

وعن سياسة فرنسا وموقفها، يقول الدكتور ولايتي: لقد ساندت فرنسا العراق منذ بداية الحرب، وأخذت هذه المساندة أبعاداً أخرى طوال الحرب من الناحيتين الاقتصادية والتجارية. وزودت فرنسا العراق بطائرات مجهزة بالصواريخ وهي الطائرات التي ساعدت العراق في حرب ناقلات البترول، كما مكنتها من مواصلة الحرب. وقدمت لها قروضاً في (عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦م) بحوالي خمسة مليارات دولار، هذا في الوقت الذي لم تسدد فرنسا فيه ديونها وقيمتها مليار دولار لإيران، وقطعت العلاقات مع إيران في ١٧/٧/١٩٨٧م من جانب واحد.

وعن موقف بريطانيا ذكر الدكتور ولايتي أن العلاقات ساءت بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية، وأن توتر العلاقات تصاعد، حتى أغلقت السفارة البريطانية في طهران في ٢٨/٥/١٩٨٧م، واقتصرت عدد الدبلوماسيين الإيرانيين في بريطانيا على عدد قليل، وفي الوقت نفسه استمرت المساعدات العسكرية البريطانية للعراق. وكانت بريطانيا قد بنت سياستها - مثل فرنسا - في منطقة الخليج على أساس علاقاتها المتوافقة مع الولايات المتحدة.

وعن قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) الذي صدر في ٢٠/٧/١٩٨٧م يقول الدكتور ولايتي إن إيران رأت أن المؤدى التنفيذي لهذا القرار منطقي ومعقول، وأنه من القرارات التي أدخلت فيها إيران بعض مطالبها ورغباتها قبل أن تصدر، فقد أدخلت بعض الإصلاحات على البنود (٦، ٧، ٨) في نص المسودة. وكانت الظروف العسكرية والسياسية قد تغيرت لصالح إيران، بعد أن حققت انتصارات عسكرية ملحوظة، واستعادت "خرمشهر"، واستولت على جزر "مجنون"، وفتحت "شبه جزيرة الفاو" وبعض الأجزاء من كردستان العراقية، ونجت - سياسياً - في إفشال محاولة العراق مرتين لرئاسة حركة عدم

الانحياز، واستطاعت بالمناورات السياسية والدعاية أن تجعل الرأي العام العالمي يقبل أن العراق هو المعتدي، وأن المجتمع الدولي تساهل وتهاون في هذه المسألة. وقد ربطت العراق قبولها للقرار ٥٩٨ بقبول إيران لهذا القرار بدون قيد أو شرط. ولم ترفض إيران ولم تقبل، وذكرت أنها شاهدت نقاطاً إيجابية في هذا القرار، وأنها مستعدة للتباحث حولها، لكن يجب تحديد من هو المعتدي وتقديمه للمحاكمة، كما يجب أن يدفع تعويضات الحرب. ووافقت إيران على المشروع التنفيذي الخاص بالقرار ٥٩٨ الذي تقوم به السكرتير العام، وعلى التعاون معه لتنفيذ هذا المشروع، وكان هذا دليلاً على حسن نية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، واعتقدت الولايات المتحدة أن موافقة إيران محاولة منها للهروب من قرار مقاطعة بيع الأسلحة لإيران.

ويذكر الدكتور ولايتي أنه تم إطلاق ثلاثة صواريخ صوب الكويت في (أغسطس ١٩٨٧م)، ونفت إيران مسئوليتها عن إطلاق هذه الصواريخ، إلا أن الكويت ادعت أن الصواريخ من نوع: "دودة القز" التي باعها الصين لإيران. وفي ١٩٨٧/٩/٤م تم إطلاق صاروخ آخر، فطلبت الكويت من البعثة الدبلوماسية الإيرانية مغادرة أراضي الكويت. وفي ١٩٨٧/٩/٨م قصفت العراق (١٢) هدفاً إيرانياً: مدن ومنشآت بترولية وناقلات بترول في الخليج وعدد من المصانع الإيرانية التي تعمل في مجال صناعة الأسمدة والسكر والورق والسيارات، وأطلق صاروخ آخر على الكويت في ١٩٨٧/١٠/١٦م على ناقلة بترول كويتية تحمل العلم الأمريكي، وكانت الكويت هي التي طلبت من الولايات المتحدة أن تضع علمها على السفن الكويتية، وهذا العمل من وجهة نظر الدكتور ولايتي يدل على مساندة الولايات المتحدة للدول العربية في جنوب الخليج، وعلى مساندة الولايات المتحدة للعراق في حرب الناقلات، وهو إجراء كان ضد إيران، وحد من العمليات البحرية والجوية الإيرانية في الخليج.

ويضيف الدكتور ولايتي قائلاً: إن الولايات المتحدة قصفت - بذريعة الانتقام - جزيرة "رستم" ورصيفها البترولي (رشادت)، كما قصفت حقل (رسالت) البترولي مدعية أن هذه المناطق بها "رادار" وأجهزة اتصال، وألحقت بالأفراد والمنشآت خسائر فادحة، وقد استخدمت الولايات المتحدة أربع مدمرات أمريكية في هذا القصف. وكان هذا الاعتداء الأمريكي المسلح اعتداء على سيادة إيران، ويعد نقصاً لميثاق الأمم المتحدة وللحقوق الدولية. وفي ١٩٨٨/٤/١٨ قامت ثلاث سفن حربية أمريكية بقصف الرصيف البترولي (ساسان) في الخليج، وأغرقت بارجة وزورقاً سريعاً وسفينتين حربيتين صغيرتين بزعم أن إيران أصابت بارجة حربية أمريكية كانت ترافق ناقلة بترول كويتية بلغم.

وفي ١٩٨٨/٧/٣م أسقطت الصواريخ الأمريكية التي أطلقتها البارجة الأمريكية (ويتسنس) طائرة ركاب إيرانية من طراز (إيرباص) تابعة لشركة الطيران الإيرانية، كانت قد أقلعت من "بندر عباس" متجهة إلى دبي. ومات جميع الركاب وعددهم (٢٩٠) راكباً منهم عدد من الركاب الهنود والباكستانيين والإماراتيين واليوغسلافيين، وجميع أفراد طاقم الطائرة. وطالبت إيران مجلس الأمن بتشكيل لجنة لبحث الموضوع، وأصدرت اللجنة في (١٩٨٨/٧/١٤م) بياناً أدانت فيه استخدام السلاح ضد طائرات الركاب المدنيين.

وعن القبول النهائي للقرار رقم (٥٩٨) يقول الدكتور ولايتي: في شهور الحرب الأخيرة زادت المساندة الدولية للعراق، ودخلت الولايات المتحدة ميدان المعركة عملياً وبشكل مباشر، وقصفت أرصفة البترول الإيرانية، وسهلت قصف الناقلات بإرشادها للطائرات العراقية. وقدمت فرنسا الطائرات المتطورة للعراقيين، وقدم الاتحاد السوفيتي أحدث الطائرات المقاتلة للعراق، وأرسلت الكويت والسعودية الدولارات إلى العراق، وقدمت ألمانيا السلاح الكيماوي للعراق، وقصفت العراق المناطق السكنية الإيرانية بضراوة، وأيدت المجامع الدولية هذه الجرائم بالتزامها الصمت. وقد أطلع الإمام الخميني على هذه الأمور جميعها، وتلقى تقارير مختلفة في هذا الصدد، وتوصل إلى نتيجة مؤداها: قبول القرار رقم (٥٩٨)، وقال إن هذا كان بمثابة تجرع السم. وعقدت في (١٩٨٨/٧/١٦م) جلسة مهمة حضرها رؤساء السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية وأعضاء مجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور ومجلس القضاء الأعلى، وذلك لبحث مسألة وقف إطلاق النار في مقر رئاسة الجمهورية، وطرحت في هذه الجلسة فكرة وساطة الجزائر وباكستان والمؤتمر الإسلامي، لكن المجتمعين لم يوافقوا على هذه الفكرة. وفي نهاية الاجتماع تقرر قبول القرار رسمياً وإبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة به بعد توقيع رئيس الجمهورية (السيد خامنئي) عليه. وأذاع راديو طهران الخبر في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الاثنين (١٩٨٨/٧/١٨م)، وكان لهذا الخبر ردود أفعال واسعة النطاق في الداخل والخارج، وقد نقله عدد من الدبلوماسيين وهم غير مصدقين له. وكانت موافقة إيران على القرار (٥٩٨) مفاجأة غير متوقعة للعالم بأسره.

وتم تسليم مذكرة بهذا المعنى للسكرتير العام للأمم المتحدة في منزله، وقام مندوب إيران الدائم في الأمم المتحدة بتسليمها في (١٩٨٨/٧/١٧م). وصرح السيد هاشمي رفسنجاني (نائب القائد العام للقوات العسكرية الإيرانية آنذاك) في المؤتمر الصحفي الذي عقده في (١٩٨٨/٧/١٨م) قائلاً: إن الظروف جعلتنا نتوصل إلى

نتيجة وهي: إن مصلحة الثورة ومصلحة الشعبين: الإيراني والعراقي ومصلحة المنطقة تكمن في قبول القرار (٥٩٨). وأصدر الإمام الخميني بياناً تاريخياً في (١٩٨٨/٧/٢٠م) جاء فيه:

"لأسباب وعوامل أمتنع عن ذكرها الآن، وسوف تتضح في المستقبل بإذن الله، وافقت على (القرار ٥٩٨) وعلى وقف إطلاق النار بعد أخذ رأي جميع الخبراء العسكريين والسياسيين في البلاد، وأنا أثق في هؤلاء الخبراء، واعتبر هذه الموافقة في مصلحة الثورة والنظام، وأشكر أبنائي المقاتلين في جميع الجبهات، وأشكر جميع أفراد الشعب الإيراني على صبرهم ومقاومتهم. لقد كان قبول هذا الأمر بالنسبة لي أشد إيلاماً من تجرع السم، لكنني راض بما ارتضاه الله، ومن أجل إرضائه تجرعت هذا السم، لكن يجب أن نتذكر أن قبول هذا القرار كان على مسئولية المسؤولين الإيرانيين فقط، وقد اعتمد هؤلاء المسؤولون على أنفسهم في اتخاذ هذا القرار المصيري، ولم يتدخل أي شخص أو أية دولة في هذا الأمر".

وكلف الإمام الخميني وزارة الخارجية بتولى مسألة المباحثات، وأعدت الوزارة خطة المباحثات، للمحافظة على مصالح إيران، وسافرنا إلى نيويورك بعد أن فوضي الإمام الخميني تفويضاً كاملاً في إجراء المباحثات. والحق أن القوى العظمى لم تكن ترغب في استمرار الحرب، والدول العربية وحماة صدام أيضاً كانوا يعتبرون استمرار الحرب خطراً على مصالحهم، لهذا بدأوا جميعاً في الضغط على العراق من أجل قبول وقف إطلاق النار وقبول القرار (٥٩٨)، وبدأ النضال السياسي والجهود الدبلوماسية والمباحثات الطويلة والمعقدة بين إيران ومجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة، وانتهت المباحثات بتبني وجهات نظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخاصة بتطبيق وقف إطلاق النار والبدء في تنفيذ القرار (٥٩٨) بدون المساس باتفاقية الجزائر (١٩٧٥م)، وبدون ضياع مصالح إيران.

ويتحدث الدكتور ولايتي عن تفصيلات لقاءاته العشرة مع السكرتير العام، حتى تم الاتفاق النهائي - بعد أسبوعين من المباحثات المغنية - على وقف إطلاق النار في (١٩٨٨/٨/٢٠)، ويتحدث عن الجلسات التي عقدها السكرتير العام مع وزيرى خارجية البلدين لتنفيذ بقية بنود القرار في (١٩٨٨/٨/٢٤)، وهي الجلسات الثلاث التي دار فيها الحديث حول تطهير شط العرب وحرية الملاحة والانسحاب وتوقيته. كما يشير إلى استئناف المباحثات في نيويورك وعودتها إلى جنيف مرة أخرى، حيث تم عقد سبع جلسات ثلاثية شارك فيها الدكتور ولايتي ووزير خارجية العراق والسيد الياسون (الممثل الشخصي للسكرتير العام).

ويذكر الدكتور ولايتي أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة ملموسة في تنفيذ بقية بنود القرار لأن العراق كانت تضغط من أجل إطلاق سراح الأسرى، وكانت إيران تؤكد على ضرورة انسحاب القوات إلى الحدود الدولية. وحدث تقدم بسيط في مسألة تبادل الأسرى المرضى والمصابين. وحاولت العراق إلغاء اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م، وضغطت إيران من أجل بقائها، وظل الخلاف على تطهير شط العرب وحرية حركة السفن في شط العرب قائماً. وطلب السكرتير العام سلطات أوسع من "مجلس الأمن" لإنجاح المباحثات ودفعها إلى الأمام. وعقدت ثلاث جلسات في جنيف ونيويورك بين السكرتير العام ووزيرى خارجية البلدين. وتم تبادل اللقاءات بين المسؤولين الإيرانيين والعراقيين في طهران وبغداد من أجل تنفيذ (القرار ٥٩٨)، وفتح حدود البلدين، وافتتاح مكاتب طيران في بغداد وطهران، والتمهيد لزيارة الأماكن المقدسة في البلدين.

ويشير الدكتور ولايتي إلى أن المباحثات طالت لأن العراق كانت تضع العراقيل والموانع في مسألة تنفيذ بنود القرار، وأنها كانت تسعى إلى استبدال المباحثات الثلاثية بمباحثات ثنائية ومباشرة بعيداً عن إشراف الأمم المتحدة، وذلك من أجل الحصول على امتيازات في شط العرب مستفيدة من ميزة احتلالها لجزء من أراضينا. لكن إيران رفضت المباحثات المباشرة، وأرسل صدام حسين بضعة رسائل إلى السيد هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية اقترح فيها اللقاء المباشر بين زعماء البلدين في مكة المكرمة أو أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه، لكن الرئيس رفسنجاني رحب بأية مبادرة تؤدي إلى السلام الكامل بين البلدين، لكنه رفض عقد اللقاء في السعودية للموقف السلبي الذي يتخذه المسؤولون السعوديون من الثورة الإسلامية الإيرانية، وأكد على ضرورة خروج القوات العراقية من الأراضي الإيرانية التي لازالت تحتلها. وفي رسالة أخرى لجأ صدام حسين إلى التهديد والتحذير من تجدد أعمال الحرب بين البلدين، واقترح مشروعاً للسلام من (١٢) بنداً تغفل القرار (٥٩٨) واتفاقية ١٩٧٥م تماماً. لكن الجيش العراقي احتل دولة الكويت بعد ثلاثة أيام فقط من إرسال لرسالة الأخيرة، وأدانت إيران هذا العمل، وطالبت بانسحاب العراق من الأراضي الكويتية. وفي (١٩٩٠/٩/٣م) أرسل صدام حسين الرسالة الخامسة إلى السيد هاشمي رفسنجاني، وانتقد موقف إيران، وحذرهما من أي تدخل من جانبها في هذه المسألة، وطالب بالإسراع بعقد جلسة الزعماء لحل المشكلات الموجودة بين البلدين. وفي الرسالة التي أرسلها السيد هاشمي رفسنجاني إلى صدام تم رفض ما ذكره صدام في رسالته عن شط العرب وتمت المطالبة بعدم إغفال

معاهدة ١٩٧٥م في مباحثات الصلح، وبالإسراع في تنفيذ الانسحاب. وكانت الظروف الخاصة بأزمة احتلال العراق للكويت سبباً في عدول العراق عن موقفها من معاهدة ١٩٧٥م، ووافق صدام على الالتزام ببند هذه المعاهدة، وعلى انسحاب القوات العراقية من المناطق المواجهة لإيران على طول الحدود في (١٧/٩/١٩٩٠م)، وعلى تبادل الأسرى، ورحب السيد هاشمي رفسنجاني في رسالة له بقبول صدام لمعاهدة ١٩٧٥م، وبالبدا في الانسحاب من جانب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية المحتلة، وباستقبال مندوبي رئيس الجمهورية العراقية في طهران. وهكذا انتهت مرحلة الاتصالات والمباحثات التي استمرت حوالي مائة وعشرين عاماً، والتي تبادل فيها الرئيسان عشر رسائل، وبدأت مقدمات الدخول في مرحلة جديدة، وهي مرحلة تطبيع العلاقات بين البلدين.

وأدركت إيران أن صدام حسين كان يهدف إلى عدم الانشغال بالحدود الشرقية أي الحدود المشتركة مع إيران، لكي يتفرغ للحدود الجنوبية مع الكويت، والاستفادة من احتلال هذه الدول الصغيرة التي تملك مصادر بترولية عظيمة.

ويتحدث الدكتور ولايتي عن طمع صدام حسين في الكويت، ويقول: عندما تأكد صدام حسين من عدم تحقيق أهدافه من الاعتداء على إيران، ومن أنه فشل في الاستيلاء على مصادر البترول الغنية الموجودة في جنوب إيران وفي السيطرة على المزيد من السواحل والطرق الموصلة إلى المياه المفتوحة في الخليج، قرر الاتجاه صوب الكويت مستنداً إلى ادعاءات تاريخية وذرائع مختلفة، ومعتمداً على قواته العسكرية التي سلاحها وجهازها الشيوخ العرب في المنطقة، ومتصوراً أن ما لم يستطع الحصول عليه طوال ثمانى سنوات من الحرب ضد إيران، سيحصل عليه باحتلال الكويت عسكرياً في مدة تقل عن ساعتين. وكانت الكويت قد قدمت إلى العراق مساعدات مالية تقدر بمائة مليون دولار، لإعادة اعمار مدينة الفاو، وعرضت مشاركة المؤسسات الاقتصادية الكبرى في الكويت في إعادة اعمار العراق وفي إقالة الاقتصاد العراقي من عثرته، وذلك لتشجيع العراق على حل الخلافات الحدودية بين البلدين، كما كانت الكويت من المساندين والداعمين الرئيسيين للعراق في حربها ضد إيران على أمل أن تصرف العراق النظر عن أطماعها السابقة في الكويت. وبعد احتلال العراق للكويت، وافق صدام حسين على اتفاقية ١٩٧٥م، وقد صرح صدام أثناء لقائه بالسكرتير العام في (١٣/١/١٩٩١م) قائلاً: "جميع أفراد شعبنا يعرفون أننا أعطينا نصف شط العرب لإيران، وأطلقنا سراح أسرى الحرب دون أن ننتظر إطلاق سراح

أسرانا، وعندما سألتني العراقيون: لماذا كل هذا؟ أجبتهم قائلاً: من أجل السلام. الآن الكويت جزء من العراق، فلا حاجة لنا - إذن - في أن نشتبك مع الآخرين بسبب شط العرب، وسحبنا جيشنا من هذه الجبهة، وأرسلناه إلى الكويت".

وتم تبادل ثمانين ألف أسير من الجانبين على مراحل وطبقاً لجدول زمني، وتم انسحاب جميع القوات العراقية من كل الأراضي الإيرانية التي احتلتها العراق إلى الحدود الدولية المتفق عليها في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م.

وتحت عنوان نظرة على المستقبل يقول الدكتور ولايتي: إن أفكاراً عديدة تهدد السيادة العراقية، وإن المحافظة على هذه السيادة ضرورة لأمن المنطقة، وإن حل المشكلات لن يكون إلا عن طريق المباحثات والطرق السلمية، وإن تضافر الجهود والتعاون من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والحيولة دون تدخل القوى الخارجية هو أنسب الطرق لتحقيق التنمية والرخاء والعدالة والتعايش السلمي. وفي مجال العلاقات السياسية بين إيران والعراق، تم حل القضايا الأساسية، وتتبقى قضايا فرعية قابلة للحل. أما في المجال الاقتصادي فهناك مانعان: الأول: مقاطعة الأمم المتحدة للعراق، وإيران تعتبر نفسها ملزمة بالالتزام بهذه المقاطعة، لكنها في الوقت نفسه ترى أنه يجب العمل على تخفيف عبء المشكلات والمعضلات التي تواجه الشعب العراقي.

الثاني: القضايا السياسية التي لم تحل حتى الآن. إلا أن العلاقات الثقافية والتاريخية بين البلدين توفر جواً مناسباً للتعاون، فالشعبان لديهما مشتركات عديدة، والبلدان يملكان أماكن مقدسة يشتاق الشعبان إلى زيارتها، ووجود الحوزات العلمية وعلماء الدين في قم ومشهر والنجف وسائر المدن في البلدين من العوامل المساعدة على التعاون الثنائي. إن تحسين العلاقات الإيرانية - العراقية لصالح جميع شعوب المنطقة. والقوى الخارجية التي تعتبر أن مصلحتها في التفرقة بين دول المنطقة، والقوات التي جاءت من خارج المنطقة إلى الخليج لتنفيذ سياسة "الاحتواء المزدوج" هي التي تعارض التقارب والتفاهم بين دول المنطقة، وتقف حجر عثرة في طريق تحقيقه.

يجب على العراق أن تترك التوسع والطمع جانباً، وأن تثق في جاريتها الكبيرة إيران، وأن تطالب بحقوقها العادلة والمشروعة فقط، وفي هذه الحالة، فإن حسن الجوار من الممكن أن يهئ المجال للتعاون في المستقبل. والمستقبل ملك للشعوب الإسلامية، وليس أمام هذه الشعوب طريق آخر سوى التقارب والتفاهم والاتحاد، والحكومات - في النهاية - ليس لديها طريق سوى تحقيق هذه الرغبات المشروعة لشعوبها. ونحن في انتظار ذلك اليوم.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية في

شهر خرداد ١٣٨٦ هـ.ش.

الموافق مايو/يونيو ٢٠٠٧ م

خبرتها في هذا المجال، وعنادها في عدم الأخذ بنصائح الخبراء الاقتصاديين، مشيرة في ذلك إلى عقد جلسات مجلس الوزراء في المحافظات المختلفة شهريا، ومتسائلة عن جدوى هذه الرحلات، وإلى أي مدى نجحت في معالجة مشاكل المحافظات، وتلبية احتياجات المواطنين، خاصة في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات، ومؤكدة أن ارتفاع الأسعار والتضخم مؤثران واضحان على فشل سياسة الحكومة الاقتصادية، وطالبت الحكومة بقبول النقد والاستفادة منه، كما طالبت الأصوليين بعدم الاستئثار بالسلطة أو استغلالها من خلال التواطؤ بين مجلس الشورى الإسلامي والحكومة، أو جعل نفسه وكيلا للحكومة، والابتعاد عن السيطرة على القطاع الخاص أو القطاع التعاوني، والعودة إلى القيادة الشعبية الدينية، والتعامل بواقعية مع الأحداث خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

في الوقت الذي تسعى فيه الصحف ذات التوجه الأصولي مثل صحيفة الدنيا (كيهان) ورسالت وجمهوري اسلامي إلى الدفاع عن مسلك الحكومة، والتماس الأعذار والمبررات من خلال أنها تقوم بعملية إصلاح

تشير افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر خرداد ١٣٨٦ هـ.ش. الموافق مايو/يونيو ٢٠٠٧ م إلى أن الاهتمام بأداء الحكومة في كافة المجالات كان الشغل الشاغل لكل من الإصلاحيين والأصوليين على السواء، وهو ما انعكس على اهتمامات الصحف القومية والحزبية، مع متابعة مستمرة لأحداث المنطقة، وخاصة في العراق ولبنان وفلسطين.

انبرت الصحف ذات التوجه الإصلاحي مثل صحيفة الشمس (آفتاب) والتضامن (همبستكي) وشرق والاعتماد الوطني (اعتماد ملي) واطلاعات لنقد حكومة الرئيس محمود أحمدى نجاد من خلال عدة محاور، كان أهمها المحور الاقتصادي، حيث مازالت معالجة قضية سعر البنزين واستهلاكه موضع أخذ ورد، إذ تقاوم الحكومة بشدة اتجاه الخبراء الاقتصاديين تعويم سعر البنزين، وتطرح بدلا من ذلك وضع عدة مستويات لتسعيره، ويبدو أن قضية معالجة أزمة البنزين قد أصبحت قضية محورية تلقى بظلالها على أداء الحكومة في المجال الاقتصادي، حيث تتبرى هذه الصحف لنقد الحكومة بشدة، مؤكدة على عدم

جذرية للمشكلات التي تراكمت خلال عدة عقود، مشيرة إلى قرار الحكومة بخفض سعر الفائدة على ودائع البنوك، ومؤكدة أن محاولات الصحف الإصلاحية تشويه عمل الحكومة من خلال نقدها المتعسف ليس في مصلحة البلاد والتضامن الوطني، ولن يعيد ثقة الجماهير للإصلاحيين أو تأييدهم في الانتخابات التشريعية القادمة، وقد استفادت هذه الصحف من ذكرى رحيل الإمام الخميني لتؤكد على أن الأصوليين متمسكون بفكر زعيم الثورة ووسائلهم على خطاه في المحافظة على النظام من الانحراف عن أهدافه.

حظيت أحداث العراق أهمية كبيرة في افتتاحيات الصحف الإيرانية على اختلاف توجهاتها، خاصة فيما يتعلق بالمحادثات التي دارت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في حضور القيادة العراقية، مؤكدة أن إيران تبذل ما في وسعها من أجل استقرار حكومة ديمقراطية واستقرار الأمن والتنمية في ربوع العراق، وتعتبر وحدة العراق وأمنه وحكومته الديمقراطية والتصالح بين طوائفه وقومياته في صالحها وصالح المنطقة كلها. وأن وجودها في العراق يماثل وجود القوات الأمريكية، ولذلك فإن المفاوض الإيراني كان مستعداً لهذه المباحثات حيث طرح اقتراحين جديدين، أحدهما يتعلق باستمرار الحوار من خلال لقاء آخر قبل مضي شهر، والثاني يتعلق بإيجاد آلية أمنية ثلاثية من إيران وأمريكا والعراق، وهما اقتراحان قبلتهما الولايات المتحدة، مما يعكس رغبة الولايات المتحدة في تقليل اللاعبين الأساسيين في العراق، وقصر الحركة الفعالة عليها بالإضافة إلى الحكومة العراقية وإيران. وقد انتقدت الصحف عرض أمريكا على إيران أن تكف عن دعم الميليشيات المسلحة في العراق وعدم تمويلها أو تدريبها، وأن تغير من سلوكها، وأن تتعاون بدلاً من ذلك مع القوات العراقية وقوات الائتلاف في مكافحة الإرهاب، وأن تكون تحركاتها في العراق أكثر إيجابية، باعتبار أن هذا يساعد في نقل مسألة أمن العراق إلى الحكومة العراقية في أسرع وقت، مشيرة إلى أن على أمريكا أن تقوم بوضع جدول زمني للانسحاب من العراق. وقد أكدت الصحف أن الإيرانيين يدركون أن عمق العلاقات بين إيران والشعب العراقي، خاصة الجماعات المسيطرة النشطة أحد التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في نشاطها من أجل إقرار نظام ترضاه في العراق، يحقق لها تواجداً مستمراً يجعل العراق أحد أهم قواعدها في المنطقة، والتي تساعد على إقرار نظام شرق أوسطي جديد في المنطقة، لذلك فإن إيران تعمل على تحقيق رغبة العراقيين في جلوس إيران على مائدة المفاوضات مع أمريكا، وهو ما يجعل الولايات المتحدة تدرك أنها إذا

أرادت أن تحقق أهدافها في العراق والمنطقة، عليها أن تضع الوجود الإيراني في حساباتها، وأن تسمح له بدور يحقق مصالح إيران. وقد اهتمت الصحف بالتفجيرات التي حدثت في العتبات المقدسة متهمه الولايات المتحدة والقاعدة بتدبيرها، وألقت مسئوليتها على القوات الأمريكية في العراق.

وقد علقت الصحف الإيرانية في افتتاحياتها على المناورات الأمريكية الإسرائيلية، مع تزايد الحديث عن هجوم عسكري أمريكي إسرائيلي على المؤسسات النووية الإيرانية في أجهزة الإعلام العالمية، فأكدت أن إيران واثقة من أن أي من إسرائيل أو الولايات المتحدة لن تستطيع توجيه هذه الضربة في الوقت الحاضر، لأسباب كثيرة، ورغم إقرارها بأن الهجوم على المؤسسات الحيوية في إيران أحد الخيارات المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تصنفه على أنه خيار أخير لن تسمح لها بالوصول إليه، وتعتبر الحديث عنه نوعاً من الحرب النفسية، وإن تبادر للأذهان مقدمات احتلال العراق، فإن إيران لا تعتبر نفسها مثل العراق، وإن سماح القيادة الأمريكية لقواتها بإطلاق النار على العناصر الإيرانية أو اعتقالها، أو تشكيل وحدة مكافحة أمريكية لهذا الغرض، ووضع ملف أمن إيران إلى جانب الملف النووي، بل إن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في العراق كلها، هي بمثابة مشروع لتشديد الضغط على إيران، وليس لحل المشكلة الأمنية العراقية.

أبدت الصحف الإيرانية على اختلاف توجهاتها تعاطفها مع حركة حماس في ما وصفته بانقلاب الرئيس محمود عباس على الشرعية الفلسطينية، وإقالته حكومة حماس الشرعية وتشكيل حكومة طوارئ غير شرعية، مؤكدة أنه ينفذ تعليمات إسرائيل وأمريكا اللذان سارعا بالاعتراف بهذه الحكومة ودعمها ووقف الحصار عنها، وتشديد الحصار على منظمة حماس وحكومتها في قطاع غزة الذي تسيطر عليه، كما أكدت الصحف أن السلام المزعوم في فلسطين يحقق نتائج معكوسة.

تابعت الصحف الإيرانية على اختلاف توجهاتها مباحثات لاريجاني وسولانا حول الملف النووي الإيراني، مشيرة إلى أنها مفيدة وإيجابية، إلا أنها أكدت أن هذه المباحثات سوف تكون الخطوة الأخيرة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، وتقدير دوره ومصالحه مع إيران.

كما أشارت الصحف الإيرانية إلى تفجيرات لبنان، مبدية تعاطف إيران مع شعب لبنان، ومؤكدة أن هذه الأحداث المؤسفة تؤكد قيمة وجود وعمل حزب الله في لبنان، وطالبت الشعب اللبناني ألا ينزلق إلى شرك الفتنة ويمنع اشتعال الحرب الأهلية من جديد.

تداعيات الحوار الإيراني - الأمريكي

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

حيث دفعت بمزيد من قواتها في مياه الخليج وقامت بمناورة استعراضية قبالة السواحل الإيرانية، وكذلك فإن زيارة ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي للمنطقة لاستعداد دولها ضد إيران في نفس الوقت، يشير إلى حوار آخر على مستوى الضغط السياسي. ثم كان تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية الذي يشير إلى عدم تعاون إيران، وجاءت التهديدات والمناورات العسكرية الأمريكية متزامنة مع هذا الأمر كحوار على مستوى الضغط الاقتصادي.

في لقاء بغداد تحدث مندوبو إيران والولايات المتحدة بصراحة على أمل إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين الطرفين، ويعتبر هذا في حد ذاته تطوراً إيجابياً في موقف الدولتين، ورغم أن الطرفين ليسا راضيين تماماً عن حكومة المالكي في العراق باعتبارها تتحاز إلى جانبين متناقضين، فضلاً عن عدم قدرتها على إقرار الأمن في العراق، إلا أنهما قد أكدا على دعمها باعتبارها أفضل الخيارات المتاحة في العراق. وعقب انتهاء المحادثات قال كروكر للصحفيين: سارت المحادثات بشكل إيجابي.. ما نريد أن نلمسه هو تحرك إيراني على الأرض، وصرح بأنه طرح على الجانب الإيراني خلال المحادثات عدداً من بواعث القلق المباشرة والمحددة بشأن مسلكهم في العراق، ومنها دعمهم لمليشيات تقاوم قوات الأمن العراقية وقوات التحالف، والحقيقة هي أن الكثير من المتفجرات والذخائر التي تستخدمها هذه الجماعات تأتي من إيران.. ولم يرد الإيرانيون بشكل مباشر على ذلك، وشددوا مرة أخرى على أن سياستهم تقوم على تأييد الحكومة، وأوضح كروكر أن الطرفين متفقان على عراق مستقر، قائلاً: كان هناك تطابق جيد جداً في كل القضايا مثل دعم عراق مستقر ديمقراطي وفيدرالي يسيطر على أمنه ويعيش بسلام مع جيرانه. وأضاف: جو اللقاء مشابه لمحادثات عمل.. فقد طرحنا - وكذلك الإيرانيون - المبادئ التي توجه السياسة الخاصة لكل من بلدينا تجاه

كان السؤال المطروح حول لقاء السفير الأمريكي في العراق ريان كروكر وسفير إيران لدى بغداد حسن كاظمي يوم الإثنين ٢٨-٥-٢٠٠٧م بالعاصمة العراقية بغداد هو: هل يمثل هذا اللقاء تحولاً من جانب الولايات المتحدة التي قطعت العلاقات مع إيران عام ١٩٨٠م، وسعت إلى حد كبير لعزل الجمهورية الإسلامية على مدى السنوات الماضية. بل دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش في الأسبوع السابق فقط إلى فرض عقوبات أقوى على إيران، بسبب برنامجها النووي الذي تقول واشنطن إنه يستخدم لصنع قنبلة نووية وهو ما تنفيه طهران. وكان الجيش الأمريكي في العراق قد عرض منذ أشهر قليلة نوعاً مدمراً من القنابل التي تزرع على جانب الطرق وأسلحة أخرى، وقال إن إيران تزود بها الميليشيات الشيعية كي تهاجم الجنود الأمريكيين، وهو ما نفته إيران. كما أعلن الجيش الأمريكي أيضاً أن الميليشيات الشيعية تتلقى تمويلاً وتدريباً في إيران.

من الواضح أنه رغم أن الولايات المتحدة كانت تخطط لمباحثات مع إيران كما اتضح في مؤتمر شرم الشيخ، من السؤال الذي طرحه المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية، معلقاً به على الخروج المفاجئ للسيد متكي وزير خارجية إيران من مأدبة العشاء التي أقيمت في ختام أعمال مؤتمر شرم الشيخ حول العراق، من أية امرأة يخاف الوزير متكي؟ واستمراراً لاستثمار الحادثة استثماراً يساعد الولايات المتحدة على تغيير صورتها المتفتنة تجاه إيران، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أن أمريكا مازالت راغبة في الحوار مع إيران، وأن الإيرانيين هم الذين يهرون من التعامل معها، وليس العكس، وأن المناورات التي أجرتها أمريكا مع إسرائيل في صحراء النقب مناورات تقليدية مخطط لها منذ عامين، إلا أنه من الواضح أن الولايات المتحدة كانت راغبة في أن تدير مع إيران حواراً على عدة مستويات ومن أنواع أخرى، منها حوار المناورات العسكرية،

العراق، وأوضحنا من وجهة نظر أمريكية أن الأمر يتعلق بالأفعال لا بالمبادئ، وعرضت أمام الإيرانيين قلقنا حيال سلوكهم في العراق. أما السفير الإيراني فقال في مؤتمر صحفي: بشكل عام يمكننا القول إن هذه المفاوضات الأولية أثمرت نتائج ايجابية فهي تشكل خطوة أولى بين الطرفين.

لقد ركز ممثل إيران على تعديد رصيد إيران في العراق رغم ما عانتته إيران في فترة حكم صدام، حيث ساعدت على انهياره، ودعمت معارضيه من شيعة وسنة وأكراد، ودعمت الخطوات التي اتخذت على أرض العراق لإيجاد حكومة وحدة وطنية ومجلس وطني يضم كافة العناصر الوطنية مما جعل الدور الإيراني في العراق دورا فعالا وضروريا، كما أنه يساعد على حل المشكلات المتعددة في العراق، خاصة مع استمرار المناخ غير الأمن وقتل الأبرياء وتخريب البنية التحتية وعدم وجود بنية دفاعية وأمنية قوية، مع وجود قوات الاحتلال. ولأن إيران لها حدود مع العراق يزيد طولها عن ١٣٠٠ كيلومترا، إضافة إلى وجود مشتركات دينية وتاريخية وثقافية وتأثير متبادل ومصالح مشتركة وآمال وآلام مشتركة، فإنها تعمل ما في وسعها من أجل استقرار حكومة ديمقراطية واستقرار الأمن والتنمية في ربوع العراق، وتعتبر وحدة العراق وأمنه وحكومته الديمقراطية والتصالح بين طوائفه وقومياته في صالحها وصالح المنطقة كلها.

ولاشك أن المفاوضات الإيرانية كان مستعدا لهذه المباحثات حيث طرح اقتراحين جديدين، أحدهما يتعلق باستمرار الحوار من خلال لقاء آخر قبل مضي شهر، والثاني يتعلق بإيجاد آلية أمنية ثلاثية من إيران والولايات المتحدة والعراق، وهما اقتراحان قبلتهما الولايات المتحدة، مما يعكس رغبة الولايات المتحدة في تقليل اللاعبين الأساسيين في العراق، وقصر الحركة الفعالة عليها بالإضافة إلى الحكومة العراقية وإيران. وقد كان هذا واضحا منذ البداية حيث عرض على إيران لكي تكون أحد اللاعبين الرئيسيين الثلاثة أن تكف عن دعم الميليشيات المسلحة في العراق وعدم تمويلها أو تدريبها، وأن تغير من سلوكها، وأن تتعاون بدلا من ذلك مع القوات العراقية وقوات الائتلاف في مكافحة الإرهاب، وأن تكون تحركاتها في العراق أكثر ايجابية. وسوف يكون هذا مساعدا في نقل مسألة أمن العراق إلى الحكومة العراقية في أسرع وقت، وبالتالي يسمح للولايات المتحدة بوضع جدول زمني للانسحاب من العراق رغم نقي المفاوضات الأمريكي التعرض لهذا الموضوع في المباحثات.

لاشك أن الإيرانيين يدركون أن عمق العلاقات بين إيران والشعب العراقي، خاصة الجماعات المسيطرة النشطة أحد التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في نشاطها من أجل إقرار نظام ترضاه في العراق، يحقق لها تواجدا مستمرا يجعل العراق أحد أهم قواعدها في المنطقة، والتي تساعد على إقرار نظام شرق أوسطي جديد في المنطقة، لذلك فإن إيران تلعب على وتر رغبة العراقيين في

جلوس إيران على مائدة المفاوضات مع الولايات المتحدة، وهو ما يجعل الولايات المتحدة تدرك أنها إذا أرادت أن تحقق أهدافها في العراق والمنطقة، عليها أن تضع الوجود الإيراني في حساباتها، وأن تسمح له بدور يحقق مصالح إيران، ولا يتقاطع مع مصالحها، ومن ثم فإن إيران تسعى لاستثمار أوراق ضغط أخرى لتحقيق هذا الهدف. إن تبادل الزيارات بين الرئيس الإيراني وبين رؤساء دول أمريكا الجنوبية يأتي في إطار محاولة تشكيل جبهة في مواجهة تسلط الغرب والولايات المتحدة، ويأتي التجاوب الأمريكي الجنوبي نتيجة إحساس هذه الدول بأن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل رؤيتها السياسية ونظامها المالي والنقدي لا يمثل فائدة حقيقية لدول أمريكا الجنوبية، فضلا عن التبعية السياسية، وإضعاف البنية الوطنية وزيادة الديون الخارجية، لذلك فقد وجدت إيران في عدد من دول أمريكا الجنوبية مثل كوبا ونيكاراجوا وفنزويلا أرضا خصبة لإيجاد جبهة مواجهة مع الولايات المتحدة تجعل الضغط الإيراني يقترب من حدودها، وهي مستعدة لدعم هذه الجبهة إلى أقصى حد، بدليل الموافقة على منح كوبا قرضا ميسرا قيمته ٢٠٠ مليون دولار. مع تزايد الحديث عن هجوم عسكري أمريكي إسرائيلي على المؤسسات النووية الإيرانية في أجهزة الإعلام العالمية، تبدو إيران واثقة من أن أي من إسرائيل أو الولايات المتحدة لن تستطيع توجيه هذه الضربة في الوقت الحاضر، لأسباب كثيرة، ورغم إقرارها بأن الهجوم على المؤسسات الحيوية في إيران أحد الخيارات المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تصنفه على أنه خيار أخير لن تسمح لها بالوصول إليه، وتعتبر الحديث عنه نوعا من الحرب النفسية، وإن تبادر للأذهان مقدمات احتلال العراق، فإن إيران لا تعتبر نفسها مثل العراق، وإن سماح القيادة الأمريكية لقواتها بإطلاق النار على العناصر الإيرانية أو اعتقالها، أو تشكيل وحدة مكافحة أمريكية لهذا الغرض، ووضع ملف أمن إيران إلى جانب الملف النووي، بل إن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في العراق كلها، هي بمثابة مشروع لتشديد الضغط على إيران، وليس لحل المشكلة الأمنية العراقية.

يأتي هذا في إطار زيادة القطع البحرية الأمريكية في مياه الخليج، مع زيادة النشاط الدبلوماسي الأمريكي في المنطقة لاستعداد حكوماتها ضد إيران، ومحاولة تشكيل جبهة من هذه الدول ومنها إسرائيل لهذا الغرض، ومن الواضح أن هذا السيناريو يتزامن مع سيناريو آخر في اتجاه معاكس تقسح له إيران مجالا لا يقاوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، رغم الخلافات الكبيرة الموجودة بينهما، لأن تحقيق المصالح هو غاية كل منهما.

لكن السؤال الذي ينبغى طرحه هو: ما حجم الآثار الضارة على دول المنطقة من تداعيات الحوار الإيراني الأمريكي؟

مجلس تنسيق قوى الثورة بين البقاء والرحيل

■ شرق (الشرق) ١٢/٦/٢٠٠٧

يدخل مجلس التنسيق الانتخابات القادمة تحت اسم جديد أو تركيب مختلف.

من ناحية أخرى صرح سكرتير عام الجمعيات الإسلامية للحرفيين ورجال البازار أنه لا حاجة لمجلس تنسيق قوى الثورة الإسلامية لأنه قد أتم بالفعل دوره ونشاطه.

وصرح أحمد كريم اصفهان أن مجلس التنسيق كان له نشاطه في الماضي وأن السبب وراء اتصال مجلس التنسيق في طهران ومجالس التنسيق الأخرى في المحافظات هو التمسك بالأصول والمبادئ الثورية مثل الحاكمية الإلهية وولاية الفقيه ونظام الجمهورية الإسلامية ولذلك فإن مجلس التنسيق قد بقيت قوته كما كانت ولم يكن الأصوليون في أي وقت من الأوقات بحاجة إلى إحياءه وينبغي عليهم من أجل التوحيد والنجاح في الوصول إلى أهدافهم أن يبذلوا جهوداً كبيرة ونحن حالياً بصدد تدعيم وحدة الأصوليين ولذا ستتزايد أنشطة وفعاليات مجلس تنسيق قوى الثورة الإسلامية.

في نفس الوقت صرح غلام حسين أمير نائب نقيب المهندسين قائلاً نحن نرحب بإعادة إحياء مجلس التنسيق بالمحافظات ولكن ينبغي إتباع آلية أخرى فيما يتعلق بطهران، ففي الوقت الحالي معظم الجماعات السياسية الأصولية في المحافظات تتمتع بقدر عالي من الانسجام والتوافق ولديها وحدة تنظيمية.

في طهران أيضاً تستطيع الجماعات الأصولية أن تحل مشاكلها من خلال إتباع آلية خاصة لأن الرغبة في الحصول على نصيب من السلطة أحد موانع توحيد الأصوليين.

تحول الحديث عن إعادة تفعيل مجلس تنسيق قوى الثورة إلى موضوع ساخن بين الناشطين السياسيين من الجناح الأصولي.

لقد رحب بعض الأصوليين بفكرة إعادة إحياء مجلس تنسيق قوى الثورة في المحافظات الإيرانية في حين يرى طيف آخر من الأصوليين أنه يمكن الحديث عن انتهاء عمر مجلس التنسيق بمنطلق أنه لا حاجة إلى مواصلة نشاطه، وكان القائم بأعمال السكرتير العام لحزب المؤتلفة الإسلامي قد أعلن عن احتمالية تغيير مجلس تنسيق قوى الثورة، وصرح قائلاً: من الممكن في هذه المرحلة أن يدخل مجلس التنسيق الانتخابات تحت اسم جديد أو تركيب مختلف وأضاف أسد الله بادامتشيان أن أحداً لم يرفض تنشيط مجلس التنسيق قائلاً: إن أعضاء مجلس التنسيق يخططون فيما بينهم للقضايا الحالية كما أنهم يتجمعون ويتكاتفون لدخول الانتخابات ويسعون إلى الوصول إلى قائمة انتخابية موحدة، وما من شك أن هذا الأمر موجود في كل التيارات والجماعات السياسية لكن نظراً لأن الأصوليين يريدون عادة أن يتحركون ونقد أسس ومبادئ فإنه يلفتون إليهم الأنظار على نحو أكبر وأضاف أن أهم النقاط في هذا الأمر هو أن شخصيات قانونية رفيعة المستوى ذات نفوذ في تكوين الرأي العام الإيراني وشخصيات مفكرة تحليلية قد استطاعت الانتظام داخل مجموعة واحدة.

وأضاف بادامتشيان معبراً عن أن طبيعة مجلس التنسيق تختلف في كل معركة انتخابية: من الممكن أن

الاتحاد الوطني في حاجة إلى خطاب جديد

■ محمد علي مشفق ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/٦/١١

المسلمين وغير المسلمين، وشمل كل القوميات والعرقيات وهو خطاب الثورة الإسلامية. ولكن مع تبديل خطاب الثورة الإسلامية ليصبح خطاب النظام وتشكيل حكومة أيديولوجية، وجد تقسيم وتوزيع السلطة صيغة أيديولوجية. وعلى طول العقود الثلاثة الماضية اتسعت نظرة الآخر والتمييز وخاصة بين التيارات السياسية المختلفة. وانتشر هذا التمييز داخل الدولة منذ العقد الأول حتى أنه شمل الأوجه الثورية والمنظرين الأوائل للثورة الإسلامية ولنظرية ولاية الفقيه، مع العناصر الغير دينية ومؤيدى النظام السابق وعناصر جهاز السناك. على نحو أنه مع نهاية العقد الثالث للثورة، شكل هذا تمييز آخر الأوجه القوية المضيفة للثورة. وتشير تجربة الثلاثة عقود الماضية أن الجمهورية الإسلامية لم تستطع أن تكون ذلك الشكل الملائم الذى دعا إليه خطاب الثورة الإسلامية ودعى إليها حضرة الإمام لتخطوا خطوات رئيسية فى الاتحاد القومى والتقريب بين المذاهب الإسلامية. ولا شك أن المسلمين اليوم يحتاجون إلى العودة إلى عصر النبوة لينهلوا من منبع النبى (ص). ليعودوا من جديد بالوحدة والتوحيد لأنه لا طريق دون الاعتماد على سنة النبى الأكرم (ص) والاعتصام بحبل الله. وهو الأمر الذى سيعجل بظهور خطاب جديد يكون قادر على القضاء على التمييز وتغيير الخطاب، وبهيئة الظروف للأمة الإسلامية للاستفادة من الظروف المادية والمعنوية وعالمية الإسلام.

كانت مقولة توحيد الكلمة والوحدة بين الفرق الإسلامية المختلفة مصدر قلق للمصلحين والمفكرين الإسلاميين سنة أو شيعة على طول التاريخ الإسلامى. وإن كانت ضرورة فى ظروف الأزمة ووقت الخطر الذى يهدد الأمة الإسلامية. مما يجعل النظرة لمسألة الوحدة نظرة استراتيجية وتكتيكية.

ولا شك أنه فى صدر الإسلام وخاصة فى عصر النبى (ص) حظى المسلمون بهوية واحدة. فكان سلوكه وسيرته أساساً لسلوك كل المسلمين. فلم يكن هناك أى مجال للفرقة.

وبعيداً عن هذا فإننا نريد أن نبحث فى المصادر والمراجع والعوامل السياسية والتاريخية والثقافية والدينية والعوامل الداخلية لتزليل الاقتراق الموجود بين الأمة الإسلامية ليتناسب مع ما كان موجوداً فى عهد النبى (الأكرم).

ومما لا شك فيه أن خطاب الثورة الإسلامية كان يحمل فى طياته عناصر الوحدة بين المسلمين. وحتى وقت استقرار النظام. فقد جذبت الثورة الإسلامية قلوب المسلمين وغير المسلمين داخل الدولة وخارجها. والجميع بعيداً عن القومية والعرقية والدين قد التفوا حول مبادئ الثورة الإسلامية التى وحدتهم وجمعت كلمتهم ضد النظام الشاهنشاهى الظالم. وتشكل بفضل الثورة الإسلامية اتحاد ما فوق القومية والعنصرية لتدمير الخطاب البهلوى الذى استحكم على العنصرية. وظهر للوجود خطاب جديد جمع

٢٠

ضرورة الهدوء على أعتاب صيف ساخن

■ عماد بهاور ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٧/٦/١٠

اعتراضاً على قرارات لجنة الانضباط ويتزايد الاحتمال بحدوث مصادمات وترديد شعارات حادة متشددة ونتيجة لذلك يعتقل عدد آخر من الطلاب بسبب الإخلال بالنظام العام والأمن أو أن يتم تقديمهم إلى المحاكمة وكرد فعل يتجمع عدد أكبر من الطلاب اعتراضاً على سجن أصدقائهم ويضربون عن الطعام

فى المعتاد تبدأ القصة بإصدار هيئة الإشراف على الاتحادات الطلابية قراراً بحل الاتحاد ويعقب هذا الأمر تجمهر عدد من الطلاب فى اعتراض على قرار الجامعة ويبدأ الاعتصام ثم يستدعى مسئولو الجامعة عدداً من الطلاب المعتصمين إلى لجنة الانضباط وحينئذ يتجمع عدد أكبر من الطلاب

ويصدرون بيانات شديدة اللهجة وفي إطار عملية التصعيد تستدعى لجنة الانضباط عدداً أكبر من الطلاب أو تقدمهم إلى المحكمة وهكذا تنشأ هذه العملية الراديكالية.

السؤال هنا ألم يتوقع هؤلاء الأشخاص الذين كانوا قد أصدروا في البداية قراراً بحل اتحاد الطلاب هذا الموال التصاعدي للتفاعلات قبل إصدار قرارهم؟

الثورة الدستورية

القرار الذي صدر في إيران في عقد الثمانينات تحت مسمى الثورة الثقافية والذي أدى إلى إغلاق الجامعات كان له مقدمتان أديتا إلى إصداره، الأول هو أن الجامعات كانت قد تحولت إلى ساحة للاشتباكات بين الجامعات السياسية المختلفة وفي مثل هذه الظروف بدأت الثورة الثقافية في أول الأمر بهدف فتح أجواء هادئة وعلمية داخل الجامعات وانتهت إلى استبعاد بعض الأساتذة والطلاب المعارضين لأسلمة المناهج الجامعية. المقدمة الثانية طبقاً لقول حسن آية هي أن الثورة الثقافية قد بدأت من أسفل بمعنى أن عدد من الطلاب قد بدأوا بالفعل وطالبوا بها بحيث دخل أعضاء الجمعيات الإسلامية إلى الجامعة وكذلك أعضاء مجلس الثورة لحماية أولئك الطلاب.

في الوقت الحالي يطالب عدد من الطلاب الأصوليين (من أسفل) بثورة ثقافية ثانية ويطرحون الفكرة في مجتمعاتهم في المناسبات المختلفة. هذا الأمر يشير إلى أن جماعة (من أعلى) تؤيد هذا التحرك، لكن كما قيل لا يمكن بدء هذا التحرك بدون توفر المقدمة الأولى أي حدوث أزمة واشتباكات داخل الجامعات، لذا فالنتيجة المنطقية ستكون أن عدداً من أعلى سيكونون راضين بحدوث اشتباكات داخل الجامعات ليس هذا فحسب بل إنهم سيهيئون ظروف ملائمة لحدوث ذلك أيضاً.

من خلال دراسة الوقائع التي وقعت خلال العامين الماضيين في الجامعات لوحظ أن مستوى التعامل مع الأنشطة الطلابية قد تحول إلى شكل غير مألوف، على سبيل المثال في رد فعل على تجمع محدود حدث كاعتراض على المستوى غير المناسب لجودة الطعام تم استدعاء عدد كبير من الطلاب إلى لجنة الانضباط وصدر قرار ضد البعض بالحرمان من الدراسة وهناك حالات كثيرة من هذه الحالة، وأدنى مخالفة تحدث من المنشورات التي يعدها الطلبة يؤدي إلى إيقافها ولعل تلك المخالفات كانت قد حدثت نتيجة لنقص الخبرة أو ما شابه ذلك ولم يكن من المتعارف عليه في الماضي اعتقال الطلاب وهو الأمر الذي

حدث في جامعة مازاندران ولم يسمح لعدد آخر بدخول الجامعة وتم اعتقال خمسة عشر طالباً كانوا قد اعتصموا في ساحتها، هذا النوع في التعامل مع الطلاب عنيف جداً ويحملهم بأعباء نفسية كبيرة ويترتب على ذلك في أن ينظر الطالب إلى نفسه على أنه شخص بلا ملجأ عديم القدرة مما يدفعه إلى تصرفات متطرفة راديكالية.

في مثل هذه الأجواء نقول إن الجامعة قد تحولت بالفعل إلى ساحة للاشتباكات والعنف وينبغي القيام بثورة ثقافية أخرى.

ضرورة الحفاظ على ضبط النفس

مع النظر إلى الظروف سابقة الذكر نقول بأن الحفاظ على الهدوء البعد عن العنف في هذه المرحلة يمكن أن يكون مؤثراً في إحباط مخططات الراغبين في إثارة الطلاب وزيادة التوتر في الجامعات. على الرغم من هذا ينبغي الالتفات إلى النقاط التالية:

١- صحيح ما يقوله عباس عبيدي من أن انتقادات الإصلاحيين لأداء وقرارات الحكومة التاسعة لم تكن فعالة ليس هذا فحسب وإنما لم تحدث أدنى تأثير في تغيير سلوك الحكومة وإنما أدت إلى إصرار الحكومة على مواصلة نهجها على نحو أشد.

هذا الحكم يمكن تعميمه على التيارات الطلابية أيضاً فعندما لم تؤدي معظم الاعتصامات الطلابية على مدار العامين الماضيين لأي رد فعل أو نتيجة إيجابية من قبل وزارة العلوم وإنما اتخذت كزريعة لتعامل أكثر مدة مع الطلاب من قبل الدولة لم يفكر الطلاب في اتخاذ نوع آخر من السلوك في مواجهة القرارات غير الديمقراطية للحكومة.

لاشك أن تكرار النماذج السلوكية لفترة الإصلاحات في عهد الحكومة الأصولية هي أمر خاطئ ولربما كان إقامة التجمعات والاعتصامات وأنشطة من هذا القبيل أمر مفيد ويؤدي إلى نتائج إيجابية في عهد حكومة الإصلاحات. ويمكن أن نشير على سبيل المثال إلى نموذج من عشرات النماذج وهو ما حدث في اعتصام الستة أيام عام ٢٠٠٣ بجامعة يازد وفي ذلك الاعتصام التقى مساعد وزير العلوم للشئون الثقافية بالطلاب المعتصمين وحضر المدير العام للشئون الثقافية بالوزارة إلى يازد للتباحث مع الطلاب فضلاً عن تباحث مجلس الجامعة والإداريين معهم، هذا النموذج ونماذج أخرى مشرفة توضح أن حكومة الإصلاحات على الرغم من كل نقاط الضعف التي كانت بها كانت تعترف رسمياً بالإضرابات والاعتصامات ولم تكن تصطدم معها "لكن التجربة

قد بينت أن تكرار ذلك النموذج من السلوكيات في حكومة الأصوليين لم يؤدي إلى نتائج إيجابية ليس هذا فحسب، وإنما سيؤدي إلى الاصطدام بالكيان الطلابي ككل.

كانت أغلب التجمعات التي حدثت اعتراضاً على لجان الانضباط قد أدت إلى جر عدد أكبر من الطلاب إلى تلك اللجنة وبالتالي اعتقال كثير منهم.

٢- لقد تحول القيام بالمظاهرات والاعتصامات الطلابية إلى أمر يومي معتاد لكن الأهم من اعتيادية هذا النوع من النشاط بشكل يومي هو انخفاض تأثير تلك النشاطات على الرأي العام الإيراني وينبغي تأمل صفة تكراريتها.

أهم خصائص السلوك التكراري هو قابلية توقعه والتنبؤ به، والسلوك التكراري القابل للتوقع في المعادلات السياسية من السهل جداً وضع خطة للتعامل معه.

اليوم الجميع يعلم أن أولى خطوات الطلاب بالقيام بمظاهرة اعتراضاً على أمرها هو التجمهر والاعتصام، قبل هذا وفي السنوات الماضية لم يكن سلوك الطلاب على هذا النحو وإنما كانت الاعتراضات الراديكالية آخر خطوة في برامجه، على هذا النحو كان الطلاب يضعون مجموعة من ردود الأفعال والسلوكيات في إطار برامجه المختلفة وكانوا يخصصون الخيار الأخير للتجمع والاعتصام أو الإضراب عن الطعام كنوع من التهديد للسلطة الحاكمة وعلى هذا النحو فإن سلوك الطلاب كان يتأرجح بين سلوك الإصلاحيين والراديكاليين ولذلك لم يكن من الممكن توقع مراحل تطوره لكن اليوم فإن أول خطوة تخطر على أذهان الطلاب هي إقامة تجمعات راديكالية وتسيير المظاهرات وكما قلنا سابقاً أن ذلك الأمر لم يحدث أي تأثير على الدولة أو الرأي العام.

السلوك الطلابي القابل للتوقع أتاح للمحافظين إمكانية توجيه الأنشطة الطلابية لصالح أهدافهم، بمعنى أن توقع رد الفعل الطلابي تجاه أي قرار من الدولة يمكن المحافظين من اختيار رد الفعل المناسب. على سبيل المثال يعلم جميع الإيرانيين أن طلاب جامعات أمير كبير والعلامة الطباطبائي يميلون إلى ممارسة الأنشطة الراديكالية أكثر من غيرهم من الطلاب في بقية الجامعات وأجواء هاتين الجامعتين أكثر توتر من غيرهم.

السؤال هنا لماذا تم حل الجمعيات الطلابية الإسلامية في هاتين الجامعتين وتم تصعيد جمعية طلابية مصطنعة ينتمون إلى أنفسهم فحسب؟ أو لم يكن هذا التصرف قد تم التخطيط له بهدف إثارة الطلاب الراديكاليين؟

أو لم يفكر متخذو هذا القرار في أن إثارة الناشطين الطلابيين بهاتين الجامعتين سيؤدي إلى نقل أجواء التوتر والصراع منهما إلى بقية الجامعات الأخرى وفي النهاية ستنتهي الأجواء اللازمة لإحداث ثورة ثقافية أخرى.

ربما يعتقد البعض أن هذا التحليل نوع من نظرية المؤامرة لكن الواقع أن عدد من الشواهد على هذا النوع من السلوكيات الغير معهودة وغير العقلانية والخارجة عن القاعدة تزيد من احتمالية صحة التحليل السابق.

٣- يوجد تحليل آخر يقول إن زيادة راديكالية أجواء المجتمع ستؤدي إلى انخفاض النشاطات الإصلاحية وبالتالي انخفاض المشاركة السياسية للشعب في الانتخابات حتى يحدث شيء شبيه كما حدث في الدورات الانتخابية السابقة.

الحقيقة أنه مع إخلاء الساحة للطلاب الراديكاليين والمؤيدين لمقاطعة الانتخابات فإن قسماً من الشعب والذي يؤيد بشكل منطقي الإصلاحيين سيبتعد عن المشاركة في الانتخابات ولن يؤدي هذا إلى شيء سوى نجاح الأصوليين وإخراج الإصلاحيين من الحكومة والمجلس.

إن إعادة إنتاج ظروف وأجواء الانتخابات السابقة التي لم يشترك فيها الجزء الأعظم من الشعب أحد الأهداف الرئيسية للمحافظين لأن نجاحهم في العمليات الانتخابية مرهون بالظروف التي تضمن مقاطعة قطاع عريض من الشعب الإيراني للانتخابات.

من ثم يبدأ المحافظون في إعادة إنتاج ملاسبات اليأس والإحباط داخل المجتمع الإيراني من خلال الجامعات، وإذا كانت أجواء اليأس قد ظهرت في عهد الإصلاحات بعد أحداث المدينة الجامعية والتعامل العنيف مع الطلاب إذا فالمفترض أن هذا النوع من الملاسبات يمكن أن يؤدي إلى نوع من الإحباط لدى الطلاب وظهور حالة من اليأس والفتور في التعامل مع الحياة السياسية.

على الرغم من أن بعض التحليلات ترى أن زيادة التشدد والعنف سيكون هذه المرة لصالح الإصلاحيين على عكس فترة الإصلاحات وسيؤدي إلى مشاركة أكبر من الشعب في الانتخابات.

على الرغم من هذا فإن الهدف من طرح الأفكار السابقة القول بأنه لا ينبغي أن تتحول السلوكيات الأساسية للطلاب إلى ذريعة أو وسيلة للسيطرة على الأجواء السياسية لانتخابات مجلس الشورى الإسلامي القادمة.

قرار باعث على التوتر

■ آفتاب (الشمس) ٢٠٠٧/٦/٣

بوصفهم دعاة التوتر داخل المجتمع الإيراني. لكن حالياً وبينما أعلن قرار الحكومة التاسعة بإجراء انتخابات مجلس الشورى الثامن في أسوأ توقيت، فإن هذا القرار لن يلقى أى معارضة من الأصوليين. وقد شهدنا على مدى الأعوام القليلة الماضية أن أكبر تحدى وصراع فى الساحة السياسية بالدولة يتمثل فى مواعيد إجراء الانتخابات خاصة انتخابات مجلس الشورى. والقضية هنا مرتبطة بفترة بحث الصلاحيات وما يعقبها من وقت حتى إجراء الانتخابات وإعلان نتائجها. فالتوقيت الجزئى للانتخابات والذي يؤدي إلى تغيير نتيجة الانتخابات، وعدم التعامل مع آراء بعض المرشحين تجاه الرقابة على فرز الأصوات جميعها قضايا لم تقتصر سلباتها على تيار سياسى بعينه خلال الأعوام الأخيرة.

على سبيل المثال وخلال انتخابات مجلس الشورى الماضية وفى محافظة طهران حيث تولى الأصوليون مهمة إجراء الانتخابات والرقابة عليها شاهدنا اعتراض أحد أبرز الشخصيات الأصولية على عملية فرز الأصوات، وخلال انتخابات المجالس المحلية التى تزامنت مع انتخابات مجلس الشورى سألقة الذكر، كان حجم الاعتراض الأصولى على عمليات الفرز وإعلان النتائج أكبر من حجم الاعتراض الإصلاحي.

ومع التفاوض عن هذه التجربة، يبدو أن تحديد موعد الانتخابات قد جرى على نحو يجمع بين موعد إعلان نتائج فرز الأصوات وموعد الاجازات الرسمية نهاية العام الحالى وبداية العام الجديد فما معنى ذلك؟ فضلا عن توجيه الاتهام إلى القائمين على العملية الانتخابية، ألا يؤدي ذلك إلى سريان أجواء التوتر داخل الساحة السياسية وبين أوساط الشعب؟

لذلك يمكن القول أن أحداث العام الماضى أثبتت فعلياً أن معظم المسؤولين فى الحكومة لا يستفيدون من أخطائهم حتى أن الاعتراضات الموجهة من التيارين الإصلاحي والمحافظ لن تشجعهم على التراجع أو التعديل بشأن قراراتهم.

لكن هذه التجربة لا تعفى قادة الجبهة الأصولية أو المحافظة من المسؤولية، فهم مكلفون بإعلان اعتراضهم حتى يفلقوا الطريق أمام أدنى احتمال لضياع حقوق المرشحين أولاً، ثم عليهم ثانياً، الحد من استمرار تلك المهزلة التى من الممكن أن تشعل توترات لا حد لها فى الساحة السياسية بالدولة.

سيطر نهج خاص على أداء المحافظين خلال السنوات القليلة الماضية، لدرجة أن بعضهم اعتبر أن محدداته هى أهم معيار للتعرف على موضوعات من قبيل: الانتقاد، والتخريب، ومواجهة النظام أو مهادنة المؤسسات الحكومية وغيرها من الموضوعات المماثلة. وطبقاً لهذا النهج، بات النقد الموجه لمجلس صيانة الدستور، بمثابة تصدى لقداسة وشرعية هذا المجلس فى حالة رفضه لصلاحيات عدد من الشخصيات الإصلاحية المعروفة، أما إذا شكك عدد من مدعى الأصولية، فى نزاهة تأييد الصلاحية بشأن إصلاحيين من جانب مجلس صيانة الدستور، فإن ذلك ليس مشكلة وإنما هو دفاع خالص عن النظام. كذلك إذا تساءل الإصلاحيون عن أداء قطاع من السلطة القضائية وعن مساعدته لأطراف دولية شنت هجوماً على إيران بسبب بعض عمليات الاعتقال غير المجدية، فإن أصوات بعض المحافظين تتعالى بالقول "لا تضعفوا السلطة القضائية"، فى حين إذا اتهمت بعض الصحف ومواقع الإنترنت الداعمة لمجلس الشورى والحكومة الأصولية أو عدد من هاتين المؤسستين، السلطة القضائية بالتنسيق مع مفسدى الاقتصاد فإن عملهم هذا يعد عين الصواب.

وإذا أرادت وزارة الداخلية فى حكومة خاتمی الاستفادة من فرصتها القانونية من أجل تأييد حكم محافظ منتخب، يكون للصحف الأصولية الحق فى اتهام المسؤولين الإصلاحيين بالوقوف فى مواجهة رأى الشعب، وبينما تكرر هذا الموقف مراراً خلال تولى الحكومة الأصولية، إلا أنه قوبل بصمت مطلق من جانب المعارضين بالأمس.

وإذا أنفقت حكومة الإصلاحات جزءاً من الاحتياطي النقدي لاستكمال مشروعات لم تستكمل، يمكن اعتبار ذلك خيانة، فى حين كان أخذ أضعاف هذا المبلغ، من جانب الحكومة الأصولية بعد موافقة مجلس الشورى الأصولى، أمر طبيعى ولم يلقى أى معارضة.

بدون شك توجد أمثلة عديدة ولا تحصى فى هذا الشأن، لكن سبب الخوض فى هذه التفاصيل ما تم مؤخراً عندما اتخذت الحكومة الأصولية قراراً سيؤدى بالقطع إلى توترات بين النشطاء السياسيين وبين وسائل الإعلام. هذا القرار لو اتخذ فى السابق من جانب الحكومة الإصلاحية ومجلس الشورى الإصلاحي فإن أصابع الاتهام من الأصوليين ستشير إلى الإصلاحيين،

الاكتفاء الذاتي في تصنيع أنظمة الصواريخ الدفاعية

■ حوار مع : مسعود أورعى

رئيس إدارة الحماية والترميم بالحرس الثوري
صبح صادق (الصباح الصادق) ٢٨/٣/٢٠٠٧

والصيانة عملت على إيجاد بنية تحتية مناسبة لتهيئة الساحة اللازمة للصيانة والترميم في كل ساحات الجيش، وبذلت مساعي بشأن جذب وتعليم القوى البشرية باعتبارها ركن أساس لأنشطة هذه الإدارة.

♦ فيما يتعلق بإعادة البناء والتعمير للمعدات والتجهيزات ما هي الأنشطة التي تمت في هذا الشأن؟

- استطاعت إدارة الحماية والترميم من خلال مركز إعادة البناء والتعمير في كل ساحات الجيش في القيام بإجراءات مؤثرة من خلال الخبراء المتخصصين لهذه الإدارة. وحققت أهداف عملية مثل تصنيع وتحديث الأنظمة الصاروخية خاصة صواريخ أرض - أرض. لأننا نمتلك قدرات وخبرات علمية كبيرة ولا نعانى أى نقص فيها وهذه إحدى نقاط القوى لقواتنا العسكرية (قوات الحرس الثوري) والحقيقة أن مجموع العوامل المذكورة كان سبباً في أننا في قطاعات مثل نظم الدفاع الصاروخي للقوات الجوية التابعة للحرس الثوري قد طلب الخبراء الأجانب من أجل تصميم هذه النظم ما يقرب من ١٥ مليون دولار. في حين أن مصممي هذه المنظومة من خبراءنا الوطنيين قد طوروها خلال عام واحد وبتكلفة لا تتعدى ثمن المبلغ الذي طلبه الخبراء الأجانب. وحدث نفس الأمر مع القوات البحرية والجوية.

وهذا يمثل إنجاز لهذه الإدارة، أن تكون لدينا خبرات كبيرة تكفي ذاتياً. ولا تتحكم فينا أى قوى أخرى في العالم. وعلى النحو السابق ففى الخطة الخمسية الرابعة وبسبب الدفع التام لمراكز التعمير والبناء في كل الساحات التابعة للجيش فإن قوات الحرس الثوري قد حققت اكتفاء ذاتي في إعادة بناء وتعمير المعدات والتجهيزات التابعة لها خاصة في تصنيع أنظمة الدفاع الصاروخية.

♦ وما هي المجالات الأخرى التي حققت فيها اكتفاء ذاتي؟

- في بحث معدات وتجهيزات الحرب ليست لدينا محددات فيها بل إننا نسعى في كل الموضوعات. أما بالنسبة لنظم الدفاع الصاروخية فقد حققنا

يحظى الحرس الثوري في إيران بدور ومكانة مرموقة على المستويين الرسمي والشعبي، خاصة أن مهامه تتعدى حماية الأمن، إلى المشاركة في تأسيس وتطوير البنية الأساسية وتقديم خدمات اقتصادية واجتماعية للجماهير، كما أنه يمارس دوراً في صنع القرار السياسى لاسيما إذا كان يتعلق بقضية حيوية تمس الأمن القومى للبلاد. في هذا السياق، أجرت صحيفة صبح صادق حواراً مع الجنرال مسعود أورعى رئيس إدارة الحماية والترميم بالحرس الثوري، حول طبيعة عمل الإدارة، وإسهامها في عملية التطوير المستمر في بنية الحرس الثوري. وفيما يلي نص الحوار:

♦ منذ متى تشكلت إدارة الحماية والترميم وعلى أى أساس كان وجودها ضرورياً في الحرس الثوري؟

- تشكل الحرس الثوري بعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وبعدها حدث الهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية، وكان الحرس الثوري آنذاك حديث العهد، إذ لم يشارك في أى حرب من قبل وكل ما يعرفه بعض التدريبات الكلاسيكية وبعض العلوم العسكرية النظرية.

وبناء عليه وبسبب عدم وجود الخبرة، وعدم وجود علوم مدونة، كانت أنشطتهم في إطار الحماية والترميم. ومحدد بإزالة العيوب من المعدات والأسلحة. ولكن مع طول فترة الحرب، تزايدت معرفتهم بأهمية ضرورة الرعاية والترميم السليم والصحيح للتجهيزات والمعدات الحربية.

وبعد الحرب ومع دخول معدات وتجهيزات جديدة والتي وضعت تبعاً لاحتياجات الحرس الثوري. والتزايد والتنامي العلمى لقدرات العاملين في هذه المؤسسة، أخذ موضوع صيانة وحماية التجهيزات شكل أعمق في الحرس الثوري. وعليه فقد تشكلت مجموعة الصيانة والترميم بمعاونة من المهندسين والباحثين في عام ١٣٦٩ هـ. ش (١٩٩٠).

♦ في هذه الإدارة ما هي المباحث والأقسام المرتبطة بالبنية التحتية؟

- فيما يتعلق بالبنية التحتية فإن إدارة الحماية

◆ هل هناك أوجه تعاون مع الأفرع الأخرى للقوات المسلحة؟

- فى هذا الخصوص لدينا تعاون قوى مع سائر القوات المسلحة وعلى سبيل المثال أننا فى شركة الخدمات الجوية (بارس) المسئولة عن تصنيع نظم طائرات الجيش قد قدمنا خدمات كبيرة فى مجال ترميم الطائرات البرية الثقيلة مثل طائرات يوشين، وبالطبع هذا التعاون متبادل.

ففيها اكتفاء ذاتى كامل، وفى القوات البحرية فلدينا مراكز داخلية. ونعمل على تحقيق هذا الاكتفاء الذاتى. وفى الواقع ومن مجموع أنشطة هذه الإدارة فإنه يمكننا القول أننا لن يكون لدينا اتصال خاص بالخارج بشأن إعادة بناء وتعمير التجهيزات العسكرية. ويمكننا القول أننا فى مجال قدرات إعادة البناء والتصنيع قد حققنا نسبة نجاح من ٨٥ إلى ٩٠٪، وفى قسم قطع الغيار حققنا نجاح بنسبة ٧٠٪.

مواقف تشكيل الدولة الحديثة والتنمية الاقتصادية فى إيران

■ إيران ٦/١٥/٢٠٠٧

المتبادلة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدنى فوجود هذه العلاقات والروابط يعطى لمؤسسة الدولة إمكانية إدارة وقيادة وتوجيه المجتمع بالشكل المطلوب والملائم ويسمح فى الوقت نفسه للمجتمع المدنى أن يكون قادراً على مراقبة ومتابعة مؤسسة الحكومة بشكل مؤثر وفعال وذلك فى إطار كامل من الديمقراطية فى الدولة الحديثة، الحكومة لا تجلس على قمة المجتمع بشكل "فوقى" وليس لها عليه أى سيطرة اقتصادية وسياسية لكن بينها وبين المجتمع المدنى علاقة وارتباط متبادلين.

بناءً على العلاقات التبادلية السابقة وكذلك الملاحظات المذكورة عالياً فإن هيكل السلطة فى الجمهورية الإسلامية بما أصابه من دمج رسمى وكامل للمؤسسات الدينية والحكومية، التوسع الكبير لسلطات الدولة على الدائرة الفردية الخصوصية، إيجاد السيطرة الاقتصادية للحكومة على المجتمع قد صار يعانى من عقبات كبيرة تمنع تكوين الدولة المدنية الحديثة وكذلك التنمية الاقتصادية. وفى الجمهورية الإسلامية لازالت تجربة الدولة -الحكومة- المطلقة، لازالت قائمة وبقوة مع اختلاف مفاده أنه فى الجمهورية الإسلامية، التى يعد "الله" فيها هو مصدر القانون، تعمل الحكومة المطلقة من أجل أسلمة المجتمع. إن تدخل الدولة فى الدوائر الفردية الخاصة قد اتسع كثيراً، كما اتسعت وتعمقت أكثر وأكثر السيطرة الاقتصادية والسياسية لمؤسسة الدولة على المجتمع، والأكثر من هذا أن النظرة أو الرؤية الثقافية

مع انتصار الجمهورية الإسلامية بدأ فصل جديد فى تطور وتغير هيكل السلطة فى الدولة الإيرانية كما دخلت تجربة إقامة الدولة الحديثة والتنمية الاقتصادية مرحلة جديدة فى إيران واجهت فيها العديد من التحديات والعقبات خاصة فيما يتعلق بعملية -أو بمجالات- فصل المؤسسة الدينية عن الدولة أى مؤسسة الحكومة أو الحكم، مركزية أو تمرکز السلطة، التدخل الحكومى فى الدوائر الخاصة للأفراد، السيطرة الاقتصادية للحكومة على المجتمع، السقوط المدوى لمستويات الاستثمار وتوجيه الاقتصاد والصراعات أو التحديات الدولية.

من أهم السمات الشاخصة والبارزة للدولة المدنية الحديثة بعد الثورة فصل المؤسسة الحكومية -الحكومة- عن المؤسسة الدينية وفصل السياسة عن الأخلاق وهو ما أسفر عن تحول فى "مصدر" قانونية ومشروعية مؤسسة الدولة -الحكومة- لتنتقل من السماء والقوى الإلهية إلى الأرض والقوة الشعبية. فى الدول المدنية الحديثة تتبع مشروعية المؤسسة الحكومية من "الإرادة الشعبية" وليس من "القوة الإلهية" وينظر إلى الدولة بوصفها تجسيد ومظهر لمطالب الشعب.

هذا ليس معناه أنه لزام على الدول الحديثة أن تكون دائماً مظهراً مبيناً لتجلى إرادة شعوبها، بل معناه أن الدولة الحديثة ملزمة بالعمل فى إطار تتبع فيه مشروعية مؤسسة الدولة من "إرادة الشعب". السمة البارزة الأخرى للدولة الحديثة هى العلاقة

والأيديولوجية للجمهورية الإسلامية قد أسفرت عن - على المستوى الداخلى- إنزواء واغتراب "الطبقة المودرن- الحديثة" فى الدولة وعلى المستوى الخارجى أدت تلك الممارسات إلى انزواء وعزلة الدولة فى المجالين الاقتصادى والسياسى العالميين. مجموعة هذه العناصر أسفرت عن جعل التنمية الاقتصادية والسياسية فى إيران أكثر صعوبة بشكل حال ويحول دون تكوين الدولة الحديثة وكذلك دون حدوث التنمية الاقتصادية والسياسية للدولة.

قبل قيام الجمهورية الإسلامية كانت العلاقة- أو الصلة الرابطة- بين المؤسسة الدينية والمؤسسة الحكومية أى الدولة قائمة على نمط من التعاون المحكم، ولم تحصل المؤسسة الدينية فى أى وقت قط على تفوق ما أو سلطة ما يمكنها من الإدعاء بتفوقها على الدولة أو المؤسسة الحكومية.

الحقيقة أنه حتى بعد قيام الجمهورية الإسلامية فإن الحكومة فى إيران كانت تتصف- أو تتمتع- بخصلتين أو سمتين وبعبارة أكثر دقة كان تتصف بخصلة ذات صفة مزدوجة.

فهى من ناحية كانت تعتبر أن المذهب الشيعى هو المذهب الرسمى للبلاد. كان ذلك مجرد اعتراف ومن ثم كانت تقوم بتهميشه واستبعاد دوره أو أن تقوم- فى أحسن الأحوال- بعمل تعاون مشروط معه من أجل استقرار الأمن وحفظ الدين وحمانيته. هذه الثنائية بدورها كانت واحدة من الموانع القوية التى حالت دون تأسيس وإقامة وتنمية الدولة المدنية فى إيران. الجمهورية الإسلامية من جانبها قامت بإزالة هذه الثنائية أو الازدواجية. لكن الطريقة التى استخدمتها فى إتمام هذا العمل والمتمثلة فى دمج المؤسسات الدينية والحكومة معاً بدلاً من أن تقضى تماماً على إزالة مصدر خطير من مصادر عدم تنمية الدولة الحديثة، أسفرت عملياً عن إقامة وتشديد حوائط أكثر ارتفاعاً.

فى الجمهورية الإسلامية الحكومة هى رمز ومظهر المشروع الإسلامية بمعنى أن الولاية السياسية تتبع من الولى الفقيه وأن المنافسة السياسية بين الأجنحة الوافية للحكومة التى هى من أجل كسب الإشراف الحكومى محدودة فقط فى إطار تنفيذ القوانين ومن أجل تنفيذ أفضل وأنجح لأحكام "الإسلام" وأوامر وتعليمات الولى الفقيه.

بعبارة أخرى فى الجمهورية الإسلامية تقع مؤسسة الجمهورية (أى رئاسة الدولة الحقيقية) تحت سيطرة مؤسسة ولاية الفقيه. فى العصر البهلوى ثم استبعاد وتهميش المؤسسة المذهبية بواسطة "المؤسسة الملكية" وذلك عن طريق "التحديث الأبوى الفوقى" القادم من

أجهزة الدولة الملكية كما تم عزل واستبعاد المجتمع من ساحة السلطة السياسية.

ما حدث بعد الثورة الإسلامية أن المؤسسة الدينية مع إخراجها مأكينة الحكومة من قبضة السلطة أو المؤسسة السلطانية - الملكية وكذلك الحال بالنسبة لأتباعها، ثم قامت بحصر السلطة السياسية فيها وحدها. لقد قامت المؤسسة الدينية باستبعاد "المؤسسة الملكية" من الساحة السياسية وبدلاً من ذلك صارت المؤسسة الجمهورية تابعة بدورها للمؤسسة الدينية على نحو لم يكن موجوداً قبل ذلك فلم تعد مثل المؤسسة الملكية قادرة على الاستمرار ولم تعد أيضاً مستقلة مثل الجمهوريات العلمانية من التبعية المطلقة للمؤسسة الدينية بحيث يكون بمقدورها استعادة القدرة والسلطة من جديد بما يهدد المؤسسة الدينية. الواقع يقول إن الجمهورية الإسلامية فى إيران ليست جمهورية بالمفهوم السائد أو الصحيح ولكنها تعنى مؤسسة ولاية الفقيه. بعبارة أكثر دقة وتحديداً صارت الجمهورية مصطلحاً مرادفاً لمؤسسة ولاية الفقيه التى حلت محل المؤسسة الملكية ولكن مع فارق كبير هو أن مؤسسة ولاية الفقيه تتمتع بمراتب أعلى وأكبر بكثير من حيث السلطة مقارنة بما كان قائماً للمؤسسة الملكية.

فى دستور الجمهورية الإسلامية تعتبر مؤسسة الجمهورية هى المؤسسة الشعبية الأولى أو لنقل هى مؤسسة الحاكمة الشعبية الأولى. لكن عند وضع مؤسسة الجمهورية إلى جوار مؤسسة ولاية الفقيه، التى تتمتع بماهىة كلاسيكية، نجد أن طبيعة خاصة أو ماهية خاصة قد رسمت ووضعت بخصوص مؤسسة الجمهورية بما يجعلها متميزة ومختلفة تماماً عن نظائرها فى الهيكل الحديث للسلطة.

مجلس الشورى الإسلامى الذى يعد ثانى مؤسسة مجسدة للحاكمية الشعبية فى الجمهورية الإسلامية، هذا المجلس صار هو الآخر أسيراً لمصير مشابه لمصير رئاسة الجمهورية. قبل ذلك واستناداً للمادة الثانية من الدستور الملكى الإيرانى الذى وضع فى عام ١٩٠٥ فإن رقابة المؤسسة الدينية على المجلس والدستور كانت متمثلة فى رقابة خمس فقهاء جامعى الشرائط مع ضرورة أن يكونوا أعضاء فى المجلس نفسه. بعبارة أخرى كان الاجتهاد آنذاك يقوم على أساس ألا تكون رقابة المؤسسة الدينية على المجلس مناقضة ومخالفة لمبدأ الحاكمية الشعبية. فى عصر الجمهورية الإسلامية زادت رقابة المؤسسة الدينية على المجلس وعملياً صار المجلس خاضعاً لسيطرة المؤسسة الدينية. ففى إطار دستور الجمهورية الإسلامية فإن السلطات والاختصاصات التشريعية الصادرة عن

المجلس يتم التصديق عليها من جانب مجلس صيانة الدستور وبشكل مباشر بصفته ممثلاً للسلطة الدينية وباعتبار أن أعضائه يتم اختيارهم بشكل مباشر بواسطة المرشد وذلك في إطار قانون الشرع. الأكثر من هذا أن القول بصلاحيات المرشحين لخوض انتخابات المجلس من مسئولية مجلس صيانة الدستور. من هنا فإنه في الجمهورية الإسلامية تعد مؤسسة الحاكمية الشعبية (رئاسة الجمهورية، مجلس الشورى الإسلامي) فقد فقدت استقلالها الكامل وأسييرة لغيرها من المؤسسات أو السلطات، وهو ما جعل من ماهيتها وطبيعتها أمراً مغايراً تماماً لما هو قائم في نظيراتها في النظم السياسية الأخرى. بشكل عام يمكن القول أن مفهوم "الأمة" الذي هو "المفهوم المؤسس" للدولة الحديثة غير مطروح بالمرّة، بل صار المفهوم المؤسس هو الجمهورية الإسلامية على النحو المرتبط بالمفاهيم والأسس والمفاهيم الكلاسيكية الأخرى.

كما سبق القول فإن واحدة من أهم الشخصيات الرئيسية للدولة الحديثة هي العلاقات المتبادلة بين المؤسسات الحكومية وبين المجتمع المدني. هذا الأمر يعنى من الناحية الاقتصادية أن الحكومة لا يجب أن تجلس على رقبة المجتمع وألا تسيطر على شئونه الاقتصادية ولكن يعنى أن ثمة علاقة تبادلية ما ومسئولية مشتركة تجاه بعضهم البعض. من هنا ومن هذه الزاوية يمكننا القول بأن التطورات الاقتصادية التي أصابت الهيكل الاقتصادي الإيراني بعد الثورة الإسلامية تعكس أو تكشف عن تحرك معكوس يتنافى ومقتضيات ومتطلبات الدولة الحديثة وأنها قد ابتعدت - أى إيران - عهد نموذج الدولة الحديثة.

فمع بداية الجمهورية الإسلامية أصبح جزء رئيسي وكبير من اقتصاد الدولة تحت ملكية الحكومة وتحت سيطرة المؤسسات الحكومية لدرجة أنه في عام ٢٠٠٢ بلغت حصة الشركات والمؤسسات الحكومية من إجمالي ميزانية الدولة حوالى ٦٦٪. ومن ناحية القوى البشرية العاملة فإن عدد موظفى الحكومة فى سنوات حكم الجمهورية الإسلامية قد تضاعف أربع مرات وأكثر وهو ما يعنى أن نسبة الزيادة فى الموظفين الحكوميين قد زادت ثلاث مرات النسبة التى شهدتها الزيادة السكانية. الأكثر من هذا أن مجموعة من السياسات والقوانين غير المدروسة قد أصابت الهيكل التشريعى- القانونى للدولة بالاضطراب الشديد لدرجة أن الهيكل القانونى- التشريعى للدولة فى مجالات اقتصادية مهمة مثل قوانين السوق وسوق العمل، الاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبى، السيطرة على الاحتكارات وتنظيم المنافسة قد صارت معرقة لأية إنجازات أكثر من كونها سبباً لإحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

اقتصادياً تعتنى الآن مؤسسة الحكم- الحكومة- قمة الاقتصاد والمجتمع المدني ولها تدخل كبير فى الشئون الاقتصادية كما شوهت نظام الحوافز الاقتصادية بشكل شديد وهو ما صار سبباً لانتشار الفساد والرشوة وانخفاض القدرات الإنتاجية. بلا شك لقد أسفر التغيير فى الهيكل الاقتصادى عن ضعف شديد فى الأداء فصار الأداء الاقتصادى منخفضاً أو ضعيفاً وازدادت حالات الهبوط، وظهرت العجزات فى الموازنة العامة للدولة وازدادت الأزمات الاقتصادية وارتفعت تكاليف الإنتاج وازداد التضخم واشتدت أزمة البطالة وانتشر الفساد الإدارى بشكل سرطانى واستفحلت الرشوة.

بشكل عام يمكننا القول بأن تجربة الحكومة المطلقة لازالت قائمة بطريقة مختلفة فى ظل الجمهورية الإسلامية مع اختلاف مهم أن وجهتها تسير باتجاه العودة إلى الأنماط القديمة للحكومة المطلقة أى للسلطة.

فى مقارنة مع هيكل السلطة فى العصر البهلوى يمكننا ذكر النقاط المهمة التالية:

أولاً.. فى العصر البهلوى كانت الحكومة المطلقة تتمتع بماهية علمانية بشكل أساسى. لكن فى عصر الجمهورية الإسلامية فإن السلطة - فى التحليل النهائى- تتبع هى والقانون من عند "الله" وهى مودعة إلى ممثل الخالق، أى المؤسسة الدينية وتحديد الولى الفقيه.

ثانياً.. فى العصر البهلوى كانت الحكومة المطلقة تعمل تحت إمرة وفى خدمة التحديث الأبوى- الفوقى أى الذى مصدره الملك لكن الحكومة المطلقة فى عصر الجمهورية الإسلامية تعمل من أجل تحقيق "أسلمة" المجتمع.

ثالثاً.. النظام السياسى البهلوى كان يعتبر أن الغرب حامى ومؤيد لأهدافه السياسية وفى هذا الإطار كان قد يعمد إلى تقديم نفسه والتعريف بهويته السياسية، ولهذا فإنه انتهج سياسة خارجية تتفق مع أهدافه الرامية إلى جذب دعم الدولة الغربية والكتلة الشرقية بشكل لائق من جهة واستخدام هذا الدعم من أجل الاستمرار فى تحقيق برامجها الاقتصادية فى الدولة الإيرانية من جهة أخرى. لكن الجمهورية الإسلامية بنت هويتها السياسية على أساس مقاومة الغرب ومواجهته ولهذا فهى تعتبر أن رؤيتها للعالم ولماهى أهدافها تختلف كلية مع مصالح العالم الغربى. ولهذا السبب نفسه تبدو تجربة الحكومة المطلقة فى عصر الجمهورية الإسلامية مصحوبة دائماً وبشكل منتظم بالأزمات الدولية ولازالت هكذا. هذا الأمر أسفر عن خلق مشكلات صعبة ومتجذرة كبرى باتجاه التنمية الاقتصادية- السياسية.

الكلاسيكية على السلطة وشاهدنا عودة إلى الهيكل القديم للسلطة والنتيجة أننا صرنا بصدد غربة أخرى جديدة اجتماعية وسياسية وثقافية "للطبقة المتمدنة الحديثة" وهو ما أصاب التنمية الاقتصادية والسياسية الإيرانية المعاصرة بعقبات ومعوقات شديدة وفي حالة استمرارها في المستقبل فإن ذلك من شأنه إدخال إيران في "مواجهة مهلكة" مع العالم الغربي. المؤكد أن الأمن القومي والتنمية الاقتصادية

والسياسية الإيرانية ستوجبان ويحتاجان إلى إنهاء هذا التناوب الباطل لعملية التهميش وللشعور بالاغتراب الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه إيران منذ قرن كما يستوجبان ويحتاجان أيضاً إلى تحقيق التوازن المطلوب بين العناصر الثلاثة المكونة للحضارة الإيرانية ويحتاجان كذلك إلى تشكيل نوع من التضامن القوى وهو الأمر الذي من شأنه تسيير السبيل أمام تكوين الدولة الحديثة والتنمية الاقتصادية في إيران.

إيران وحقوق الإنسان

■ د. محمد مهدي إسماعيلي ■ فصلنامه مطالعات استراتژی

(دورية الدراسات الاستراتيجية) العدد الخامس، مايو ٢٠٠٧

توضح السياسات الخارجية الإيرانية وطبيعة تفاعلها مع محيط العلاقات الدولية والمشكلات الكبرى لإيران مع العالم الغربي وبخاصة القوى العظمى، أنه منذ نجاح واستقرار نظام الجمهورية الإسلامية بإيران توجد ثلاثة مشكلات تتصاعد بشكل متناوب على الصعيد الدولي وهي:

١- الطاقة النووية.

٢- الإرهاب

٣- حقوق الإنسان

في المقابل اجتهدت حكومة الجمهورية الإسلامية أيضاً في إدارة سياستها الخارجية في هذه المجالات من خلال الأخذ في الاعتبار الواقع والفرص المتاحة والظروف الداخلية والدولية، أحياناً تصل الأمور إلى حد الأزمة الشديدة وأحياناً ينحسر الأمر في حد النزاعات الكلامية فقط.

لكن المهم اليوم هو أن الجمهورية الإسلامية أدركت ضرورة وضع مقرر اللجنة الثقافية- الاجتماعية بمركز الدراسات الاستراتيجية برئاسة الجمهورية الإيرانية سياسات لإدارة هذه القضايا الثلاثة، والذي اجتهد في الاستفادة من الفرص والظروف المتاحة بهدف إعلاء مصالح الدولة.

ما من شك في أن جميع هذه السياسات والتحركات تتعرض دائماً لنقد شديد. لكن في الوقت الحالي أهم التحديات أو الاحتياجات، معرفة الفرص أو الإمكانيات التي يمكن أن تساعد على إدارة ووضع

سياسات الدولة حتى تتخذ قرارات أكثر عقلانية وأكثر استناداً إلى الواقع.

وهذه المقالة تتناول موضوع حقوق الإنسان من ناحية المشكلات التي طرحت بشكل دائم لدى بحث علاقات إيران بالولايات المتحدة وأوروبا، وأثرت في جميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتقنية.

سعت الدول الغربية أن تمارس ضغوطاً شديدة على إيران من خلال تنسيق استراتيجياتها وسياساتها الإعلامية في هذا الشأن، وقد أوضحت التجربة أن تناول قضية حقوق الإنسان ينبغي أن تقترب فيه الدقة مع الدبلوماسية النشطة والتفاعل المكثف مع العناصر المؤثرة على مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مما يتيح تحويل الذرائع الواهية والتهديدات المحتملة إلى فرص وذلك ضمن الدفاع عن المصالح القومية الإيرانية، في هذا الإطار تسعى هذه المقالة من خلال إعادة قراءة لقضية حقوق الإنسان ضمن تحديد الفرص والتهديدات إلى تقديم آليات واستراتيجيات عملية.

أ - نظرة تاريخية

لقد واجهت الجمهورية الإسلامية في هذا الموضوع المؤسسات الدولية وبخاصة لجنة حقوق الإنسان وهي لجنة من الهيئات الرئيسية بمنظمة الأمم المتحدة تختص ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتتبع المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالمنظمة.

هذه اللجنة تتكون من ٥٢ دولة تنتخب كأعضاء باللجنة وفقاً للتوزيعات الجغرافية من خلال المجلس الاقتصادي الاجتماعي وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات.

تعامل هذه اللجنة مع إيران أوصل للأسماع صيحات انتهاك إيران لحقوق الإنسان وبخاصة ما يتعلق بالأقليات الدينية منذ السنوات الأولى لقيام نظام الجمهورية الإسلامية، كانت أول مرة تطرح فيها قضية إيران وانتهاك حقوق الإنسان في عام ١٩٧٩م في اللجنة الدولية للتصدي للتفرقة العنصرية والارتقاء بحقوق الإنسان، هذه اللجنة تغير اسمها إلى اللجنة الخاصة بالارتقاء ودعم حقوق الإنسان وذلك بموجب القرار الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٩م. في القرار الذي أصدرته هذه اللجنة تم الإعراب عن القلق بشأن وضع إحدى الفرق الدينية داخل إيران وهي البهائية، وطرح اللجنة المذكورة الموضوع بشكل أكثر جدية وتركيزاً في عام ١٩٨٢، ١٩٨٤م وطلبت من سكرتير عام الأمم المتحدة إرسال مبعوث والاتصال مع الحكومة الإيرانية لاستيضاح الأمر.

كما طلب من لجنة حقوق الإنسان أيضاً وضع حقوق الإنسان بإيران تحت رقابة خاصة بمقتضى القرار الصادر، وتعيين ممثل لبحث هذا الشأن. صدر قرار ضد إيران لأول مرة في عام ١٩٨٥م ضمن فعاليات الجلسة الأربعين للجنة حقوق الإنسان، ونص القرار على إرسال مبعوث خاص لبحث أوضاع حقوق الإنسان في إيران، وجاء في البند الرابع من القرار المذكور: يطلب من رئيس اللجنة بعد إجراء المشاورات اللازمة تعيين مبعوث خاص تكون مهمته إقامة علاقات مع حكومة الجمهورية الإسلامية وإجراء دراسة وافية لأوضاع حقوق الإنسان فيها، على أساس هذه الدراسة والمعلومات المتحصلة ومن بينها التوضيحات المقدمة من قبل الحكومة الإيرانية توضع اقتراحات مناسبة وتقدم إلى اللجنة في جلستها الحادية والأربعين.

منذ ذلك العام حتى الجلسة الثامنة والخمسين يقدم تقرير المبعوث الخاص إلى اللجنة في كل عام، واللجنة بدورها تصدر قراراً، وفي نهاية الجلسة تؤكد على مواصلة مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في إيران وتمديد مهمة مبعوثها الخاص.

طرح أول القرارات من هذا النوع في الجلسة الأربعين للجنة وتم التصديق عليه بموافقة ٢١ صوتاً ومعارضة ٦ أصوات وامتناع ٥ أصوات، ولم تتغير النسبة كثيراً بين الأصوات المعارضة والمؤيدة داخل اللجنة على مدار الأعوام التالية.

لكن منذ عام ١٩٩٨م تغيرت النسبة لصالح

الأصوات المعارضة والممتنعة لدرجة أنه في الجلسة رقم ٥٤ وكان عدد أعضاء اللجنة قد ارتفع إلى ٥٢ عضواً، أيد ٢٣ عضواً القرار واعترض ١٤، وامتنع ١٦ عن التصويت، هذه النسبة تغيرت مرة أخرى لصالح إيران في الجلسة رقم ٥٧، حيث أيد ٢٢ عضواً القرار، واعترض ٢٠، وامتنع ١١ عن التصويت، ولولا بعض الملاحظات والضغط السياسي كان من المحتمل جداً أن تخرج إيران في هذه الجلسة من الرقابة الخاصة.

حدث هذا في الجلسة رقم ٥٨ للجنة عندما رفض اقتراح الاتحاد الأوروبي بإصدار قرار ضد إيران حيث رفض ٢٠ عضواً القرار، وأيده ١٩ عضواً، وامتنع ١٤ عضواً عن التصويت.

إن فحص المراحل التاريخية لموضوع حقوق الإنسان في إيران يوضح أنه على مدار ١٨ جلسة كانت الجمهورية الإسلامية متهمة دائماً بانتهاك حقوق الإنسان، على الرغم من جودة الوضع الحالي لكن النجاح لم يكن تاماً إذ أن هناك احتمال أن توضع إيران تحت الرقابة الخاصة في الجلسات الآتية.

ب- أهم الخلافات بين الطرفين:

من خلال مطالعة القرارات الصادرة والأجواء السياسية وما تبثه وسائل الإعلام بشأن الموضوع يتبين أن أهم النقاط الأساسية للقضية تتمثل فيما يلي:

- التعامل مع الأقليات الدينية والفرق المصطنعة: الجمهورية الإسلامية الإيرانية وضعت موضع اتهام بشكل دائم نظراً للأيدلوجية التي تتبناها وتوجهاتها الدينية ويمكن تقسيم مشكلة تعاملها مع الأقليات في ثلاث محاور.

- المحور الأول، المسلمون من غير الشيعة مثل أهل السنة، وعلى الرغم من أن الدستور الإيراني وبخاصة في المادة رقم ١٢ قد كفل الحريات المشروعة لهذه الفرقة ولدى أفرادها مدارس علمية ودينية خاصة بهم، ولهم ممثلين في البرلمان وينتخب كثير من القيادات المحلية من بينهم، توجد اعتراضات في بعض الأمور. ولعل أهم اعتراضاتهم، طريقة اختيار الملحقين بالأعمال الحكومية، عدم وجود وسائل إعلام مناسبة والدعاية ضد معتقداتهم.

بالطبع لم يظهر هذا النوع من الاعتراضات بشكل جدي في بيانات اللجنة وغالباً ما كان يذكر إجمالاً بكونه غياب الحريات الدينية لمختلف الفرق والطوائف.

المحور الثاني أو المجموعة الثانية. الأقليات الدينية من المسيحيين واليهود والزرادشتيين: على الرغم من أن الدستور الإيراني قد اعترف رسمياً بهذه الأقليات

وأقر بحريات لهم ولم يطبق كثيراً من القوانين الشرعية المتشددة عليهم فضلاً عن أن هذه الأقليات لها تمثيل في البرلمان أيضاً، على هذا، الاتهام بسوء التعامل مع هذه الأقليات من النقاط الأساسية لبيانات وقرارات لجنة حقوق الإنسان ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتتمثل اتهامات سوء التعامل من قبل اللجنة في عدم سماح الجهات الحكومية الإيرانية بإقامة المراكز الدينية ووضع قيود على الدراسة والتوظيف لأفراد هذه الأقليات.

المجموعة الثالثة، تشمل الفرق الدينية الضالة والتي على رأسها فرقة البهائية.

نشأت البهائية منذ منتصف العصر القاجاري واستطاعت في فترة الحكم البهلوي الثاني أن تحصل على كثير من المناصب السياسية الهامة والمراكز الاقتصادية.

بعد نجاح الثورة وفي تحرك متوقع تعرض كثير من أفراد هذه الفرقة للتعقب بسبب انتماءاتهم السياسية والظلم الذي اقترفوه في العهد السابق واستيلاءهم على الأموال العامة.

ما من شك في أن تعامل النظام الإسلامي وتعارضه مع هذه الفرقة كان جوهرياً وعميقاً لأن أسبابه يمكن أن تعتبر جزءاً من التوجه الديني للدولة. طبقاً للقواعد الشرعية، يعتبر أفراد هذه الفرقة مرتدين حيث أن كثيراً منهم مسلمون انضموا إليها وبالتالي ليس لهم أي حق. بالطبع الأجيال التالية من نسل هؤلاء الأفراد يخرجون من حكم الارتداد ولكن لا يتمتعون بحقوق متساوية مع بقية المواطنين الإيرانيين ولقد تبلور هذا الأمر في الدستور الإيراني بعدم الاعتراف بهم رسمياً.

وحيث أن الجمهورية الإسلامية لم تخرج من إعلان حقوق الإنسان وقد تم التصديق عليه بدون أي تحفظ في عهد النظام الإيراني السابق وقد تم التأكيد في المادة الثامنة عشر من هذا الإعلان على حق تغيير الدين أو العقيدة، ينبغى التفكير في تدبير مناسب في هذا الصدد.

٢- الأقليات القومية والعرقية

نظراً لاتساع الأراضي الإيرانية وتعدد الأقوام والعرقيات المختلفة بها كانت الجمهورية الإسلامية تتعرض دائماً للاتهام بسوء التعامل مع الأقليات العرقية والقومية.

مما لا شك فيه أن هذه النقطة لم تذكر في بيانات لجنة حقوق الإنسان بشكل تلقائي ولكن نظراً لوجود الأحزاب والجماعات السياسية والتنظيمات الاجتماعية المنتمية لهذه العرقيات كانت إيران تتعرض غالباً لهذا الاتهام.

ولقد أدت الإجراءات المكثفة التي تتخذها الحكومة الإيرانية الحالية والتي تهدف إلى الارتقاء بالمناطق والأقاليم الإيرانية المحرومة من التنمية إلى التقليل بشكل ملحوظ من حدة المشكلة، وكانت زيارات الرئيس الإيراني لتلك الأقاليم وتخصيص اعتمادات ضخمة أحد هذه الإجراءات المتخذة من قبل الدولة.

٣- حرية التعبير والتصنيفات السياسية

هذا الموضوع لاق تركيزاً شديداً في بيانات لجنة حقوق الإنسان وتناولته معظم الدول الغربية والمنظمات الدولية.

في قضية حريات الصحافة والتي تشمل الصحفيين والكتاب والمعارضين السياسيين والدينيين أيضاً والتي غالباً ما تؤدي إلى اعتراضات عنيفة.

في السنوات الأخيرة كان للجنة حقوق الإنسان نظرة أكثر إيجابية إلى هذه القضية لدرجة أنه في الجلسة الرابعة والخمسين كانت تغييرات جوهرية في هذا الشأن على وشك الوقوع وذلك على الرغم من إدانة إيران في هذه الجلسة.

أثار إغلاق الصحف في ربيع عام ٢٠٠٠ وما تلاها من عمليات اعتقال الصحفيين والناشطين السياسيين اعتراضات شديدة من المنظمات الدولية ومحافل حقوق الإنسان لغياب حرية النشر والتعبير.

على الرغم من أن هذا الأمر يتكرر كثيراً من قبل المنظمات المذكورة فإن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية طبقاً للتكليفات الشرعية وما يلزم به الدستور مكلفة بتوفير حرية التعبير وهي لن تتخلى عن موقفها الذي لا نجد له مثيلاً في أي من دول المنطقة على الرغم من مواجهاتها بأزمات كبرى مثل الحرب المفروضة مع العراق.

٤- حقوق المرأة

مع الأخذ في الاعتبار التوجه المختلف والجديد للجمهورية الإسلامية حيال قضية المرأة والذي أدى إلى حضور ومشاركة مكثفة من قبل المرأة الإيرانية في الأنشطة الاجتماعية فضلاً عن تولي بعض مناصب حساسة في الإدارة الحكومية فإن هناك أشياء تثار بسبب بعض الاختلافات الشرعية بين النساء والرجال في الفقه الإسلامي، ولذا فإن حكم مؤسسات حقوق الإنسان في هذا الصدد تعثره ازدواجية أيضاً.

وعلى الرغم من أن محافل حقوق الإنسان قد أكدت على الأداء الإيجابي للحكومة الإسلامية ومشاركة المرأة بها تعبر في نفس الوقت عن قلقها العميق تجاه بعض التضييقات المفروضة على المرأة الإيرانية.

أدت النظرة السياسية لمنظمات حقوق الإنسان إلى تجاهل تحسين الوضع العملي للمرأة الإيرانية والذي

يشير إلى تزايد عدد النساء الإيرانيات العاملات في المؤسسات السياسية الهامة فضلاً عن ارتفاع عدد الفتيات الدارسات واللائي أنهوا الدراسة الجامعية مقارنة بما كان في النظام الإيراني السابق.

٥- تنفيذ القصاص والحدود الشرعية

يعتبر موضوع تنفيذ الحدود الشرعية والقصاص أحد الموضوعات التي يوجه فيها النقد للجمهورية الإسلامية في المحافل الدولية لحقوق الإنسان، وقد أثارت القوى العلمانية داخل السلطة الإيرانية في أوائل عهد الثورة القضية مما أدى إلى حدوث جدل واسع في هذا الصدد.

يلحظ في بيانات لجنة حقوق الإنسان قلق دائم من تنفيذ أحكام الإعدام والجلد والرجم، وقد نجح المسؤولون الإيرانيون في السنوات الأخيرة في التقليل من حدة هذه الاعتراضات بإعمال تفكير ملائم للأمر.

مع الأخذ في الاعتبار المشكلات الأساسية التي ظهرت وحتميات الساحة العالمية الجديدة ينبغي اقتراح استراتيجيات ملائمة محل المشكلات المذكورة التي تمثل واحداً من المحاور الرئيسية في مختلف قطاعات سلطة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الاستراتيجيات والآليات

توضح تجربة حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود أن النظام الإسلامي لديه إمكانات مختلفة ومتعددة يستطيع بها تجاوز الأزمات والمشكلات التي يواجهها. بالطبع لا يعبر هذا القول عن صحة وسلامة أداء جميع السلوكيات السياسية للنظام، وإنما يوضح القدرات التي تهئ الاستمرارية لحياة حكومة الجمهورية الإسلامية على الرغم من المشكلات التي اعترضتها.

يتمسك البعض بالنظر إلى العالم الجديد ووقائعه بأعين مغمضة والسير على درب الأرثوذكسية وتجاهل النظام القانوني العالمي لحقوق الإنسان و يتمسك عدد آخر بالإتباع الكامل والطاعة المحضة لذلك النظام الدولي، ولكن في هذا الإطار يوجد طريق ثالث يبدو أن الاستفادة المناسبة منه هي الآلية الناجحة للخروج من هذه الأزمة.

لقد أنتجت العولة أجواء تستطيع فيها الثقافات والحضارات الأصلية الدخول في تعامل فعال مع بقية الحضارات لتشكيل قيم مشتركة على مستوى العالم، والاستفادة المناسبة من هذه الأجواء يمكن أن تهئ مجالات لتعاون فعال ضمن التمسك بالأسس الجوهرية المقدمة للديانات.

تندرج الآليات والاستراتيجيات الأساسية للجمهورية الإسلامية في حل أزمة حقوق الإنسان في

قالب إطارين كليين هما مجموعة من التدابير السياسية والتدابير القانونية.

١- التدابير القانونية.

أ- التأكيد على النقاط المشتركة بين النظام العالمي لحقوق الإنسان والأسس الدينية.

على الرغم من اختلاف المشرع المعرفي للنظام الإسلامي عن مثيله الغربي، يفترض أن هناك نقاط مشتركة أيضاً بين هذين التوجيه الفكريين من أجل تحاشي تنوع المصادر المعرفية الموجودة في هذا المجال بين النظامين يمكن أخذ اللائحتين التأسيسيتين لكل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٩٠ بالقاهرة أساساً للمقارنة وتحديد النقاط المشتركة بين النظامين.

إن ضمان حق الحياة للبشر ورفض العبودية ومبدأ البراءة واحترام الحياة الخاصة وحق اللجوء وحق الاختيار الحر للعمل وغيره من النقاط المشتركة التي تمثل الأركان الجديدة لحقوق الإنسان التي تتمتع بقبول جميع الدول الإسلامية ومن بينها إيران.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية بكونها دولة تحترم المبادئ الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان وتخطو خطوات جادة في اتجاه تنفيذ التعهدات الدولية لأن ما جاء كحقوق إنسانية أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان موضع اهتمام وتنفيذ في النظام الإسلامي لكن ينبغي الالتفات إلى أنه على أساس الاختلافات البنوية يمكن اعتبار أموراً ما جزءاً من حقوق الإنسان الغربية ولكن النظام القانوني للإسلام لديه نظرة مختلفة إليه.

ولكن التركيز على مواضع الاختلاف لم يكن أمراً مناسباً على الإطلاق. إن الجمهورية الإسلامية طبقاً لرغبة أغلبية شعبها لم تسمح بتنفيذ قوانين تخالف تعاليم الإسلام السماوية ولن يكون لديها ما لا يتطابق معها، لكنها في نفس الوقت ستنفذ تعهداتها الدولية أيضاً وحل هذا التعارض يحتاج إلى تدبير دقيق.

على خلاف ما يسعى إليه بعض المفكرين داخل إيران في أن يبينوا أن هناك موضوعات مثل حقوق الإنسان موضوعات مستقلة عن ثقافة ودين الشعب وأنها قواعد عالمية، يبدو أن حقوق الإنسان والنظر إلى المهام والصلاحيات الإنسانية مرتبطة بطبيعة المجتمعات المختلفة.

النقطة الأهم أن اختيار طبيعة هذا التوجه تقع على عاتق الشعوب وإذا كان تم الاعتراف اليوم برأي الشعوب كمبدأ أساسي لا يمكن انتهاكه على الصعيد العالمي، بشكل أولى فإن اختيار نوع النظام القانوني من المبادئ المسلم بها كحق من حقوق الإنسان، على

هذا الأساس فإن المجتمع الذي يختار نظام حركته وفق الأحكام الدينية فإنه يمكن التمسك والإصرار على اعمام النظام القانوني المستند إلى المعتقدات العامة لذلك المجتمع.

إن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أرست نظاماً وفق المعايير الإسلامية بناءً على رأى الشعب الإيراني وقد صدق الشعب الإيراني على الدستور فى استفتاء عام، هذا الدستور يكلف الدولة بالتصديق على جميع القوانين التى تتطابق مع المعايير الإسلامية وأن يعمل على تنفيذها (المادة الرابعة من الدستور الإيراني) إذا فرض أن بين مفردات الميثاق الدولى مقررات الميثاق الإسلامى فهل تستطيع الحكومة الإيرانية نفضي يدها من المقررات الإسلامية، وأن تسير قوانينها وفقاً للميثاق الدولى وعلى خلاف الميثاق الإسلامى؟

بدون شك إذا كانت هناك بعض الاختلافات بين مواد الميثاق الدولى والمقررات الإسلامى بشكل قطعى لا يمكن أن نجيز الحكم السابق ذكره لأن هذا يتعارض مع أساس وفلسفة وجود نظام الجمهورية الإسلامية. ينبغى النظر إلى كيف ستتمكن إيران من تنفيذ تعهدها والتزامها المطلق بميثاق الدولة والحقيقة أن الظرف الحالى لم يكن موجوداً أثناء تصديق إيران على الإعلان الدولى لحقوق الإنسان لكنها الآن قد صدقت عليه، فإما أن تلتزم به أو أن تجد طريقاً تتحرر من خلاله من بعض قيود الإعلان والالتزام بالاتفاقية الدولية الموقعة عليها.

فيما يتعلق بإمكانية الخروج من الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية فإن هذا المعنى الذى قد حدده واضعوا الإعلان بشكل يدرك من خلاله أن حق الخروج منه أمر صعب ولكن فى نفس الوقت مع الأخذ فى الاعتبار بأن هناك حق للخروج من كثير من اللجان الدولية والاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان مثل معاهدة منع التعذيب واتفاقية منع التفرقة العنصرية، حتى فى نفس ميثاق إعلان حقوق الإنسان مصرح للدول الأعضاء حق التعليق و الامتناع عن التنفيذ فى بعض الحالات (المادة الرابعة من ميثاق حقوق الإنسان) وليس من المستبعد إمكانية السماح بالخروج من الميثاق من وجهة نظر واضعيه وإذا كان من الممكن فى حالة عدم ذكر كيفية الخروج من معاهدة ما يمكن استنباط جواز الخروج منها بتقديم مذكرة مسبقة بشكل عام والتحرر من الالتزامات التى تفرضها، أفلا يمكن فى هذه الحالة إعلان عدم الالتزام بجزء من ذلك الميثاق؟ ربما يمكن القول أنه إذا لم يكن الخروج على بعض مفردات اتفاقية ما يتعارض مع مبدأ استمرار العضوية والالتزام بالاتفاقية فإن هذا الخروج لا إشكال فيه.

والواقع أن الآثار المترتبة على الإعلان تأتى بعد التصديق غير المشروط عليه.

على الأقل فى حالة أن لا تعترض بقية الدول الأعضاء أو توافق يصبح هذا الأمر ممكناً.

يبدو أنه فيما يتعلق بتعارض بعض مقررات الميثاق مع القوانين المستندة إلى المعايير الإسلامية لنظام الجمهورية الإيرانية ينبغى أن يحدد بدقة فى المقام الأول نقاط الاختلاف تلك وأن يحدد أى من بنود الميثاق يتعارض بشكل واضح مع القواعد الإسلامية بحيث لا يمكن الجمع بينها على الإطلاق.

على سبيل المثال إذا كان يوجد اختلاف فى اكتساب الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة، ومن وجهة النظر الإسلامية مثل حق الميراث أو ممارسة بعض الأعمال مثل القضاء والزعامة أو حق الطلاق فى هذه الحالة ينبغى تحديد الأمر بدقة بالغة وبشكل قاطع بحيث تبين المواد الموجودة بالميثاق التى لا تتطابق كلياً أو جزئياً مع المعايير الإسلامية فى تلك الموضوعات، وقد أعلمت الحكومة الإيرانية سكرتير عام الأمم المتحدة فى مذكرة مكتوبة بأن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نظراً إلى التغيرات العميقة التى حدثت فى نظام الدولة تعلن عدم خروجها عن تلك المواد المعلنة بالميثاق، وبالطبع أبلغ سكرتير عام الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء بهذا الأمر.

على أية حال ربما يكون هذا الأمر غير مسبوق حتى الآن، ولكن يمكن فتح باب جديد فى مباحثات منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومن الممكن أن يؤدى إلى موافقة الدول الأعضاء على هذا النوع من الخروج الجزئى أو على الأقل عدم معارضته مما يؤدى فى النهاية الاعتراف رسمياً بالالتزام حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بميثاق إعلان حقوق الإنسان بشكل مشروط.

من الممكن أن تعترض بعض الدول الأعضاء على هذا الإجراء لكن إذا كان الإعلان عن عدم الالتزام أو الخروج عن مقررات الميثاق على نحو لا يتعارض مع الأساس و الهدف الأسمى للميثاق فليس من المعلوم عدد الدول الأعضاء التى ستعترض، على أية حال سيفتح طرق الأمم المتحدة لهذا الأمر رسمياً باباً جديداً ومن الممكن أن يخلق شكلاً أو إطاراً أكثر قابلية له.

للأسف لم يطرح هذا الموضوع للبحث بشكل جدى ولم تقم الجهات المعنية بتوجيه اهتمام حقيقى لإظهار مواضع الاختلاف الجوهرى وإنما قاموا بعملية تلفيق بين الالتزامات الدولية والالتزام بحفظ القواعد والأحكام الإسلامية.

البعض لا يهتموا بالميثاق ولا يرى ضرورة في ذلك الجهد للتوفيق بين أحكامه والقواعد الإسلامية الشرعية، مجموعة أخرى ترى أن الميثاق الدولي مثل الوحي المنزل ولذلك تراه واجب التنفيذ ولا تشغل بالها بمعارضته للقواعد الشرعية وبالتالي لا تفكر في البحث عن طريق حل للقضية، على أية حال يبدو أن طريق الحل المطروح يمكن أن يكون عملياً وفعالاً. هناك طريق حل آخر من الممكن أن يكون عملياً وهو الإعلان عن الخروج عن الميثاق والتخلص من تعهدات إيران تجاهه والانضمام إليه من جديد مع إعلان الشروط المناسبة.

في داخل الميثاق نفسه لم يتم تحديد موضوع إلغاء الاتفاقية من جانب واحد أو الخروج منها وبالتالي ينبغي استنباط جواز الخروج من وجهة نظر واضعي الاتفاقية طبقاً للمادة ٥٦ لمعاهدة فينيا.

ربما يمكن استنباط التصريح بالخروج من الميثاق إذا ما أخذنا في الاعتبار حق تعليق تنفيذ مقررات الميثاق الذي نص عليه المادة الرابعة وكذلك اتفاقيات حقوق الإنسان المشابهة للميثاق والذي أمر فيها حق الخروج قبل وبعد الميثاق وعلى أغلب الاحتمالات ليصبح إعلان الخروج منفذاً بشكل فعلي بعد عام من تاريخ تسليم القرار لسكرتير عام الأمم المتحدة طبقاً للبند الثاني من المادة ٥٦ لاتفاقية خينيا، نظراً للأجواء العدائية المثارة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتوترات التي ظهرت والدعايا التي ثبتت ضد إيران ربما يكون الأمر غير ملائم.

يبدو أن أفضل طريق للحل وأكثرها عملية هو الطريق الذي قدم سلفاً، شريطة أن يتم عمل علمي واجتهادي ودقيق على مواد الميثاق والموضوعات التي تصطدم فيها مع القواعد الإسلامية... وبعد توضيح نقاط التصادم يتم إعلان الأمم المتحدة إما بعدم التزام حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالميثاق أو خروج إيران من هذا الجزء من المعاهدة الأجدد أن تقوم وزارة الخارجية بإيلاء الموضوع أهمية أكبر وتشرحه جيداً لرئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي وقبل كل شئ المرشد وتحدد المطلوب عمله.

يبدو أن مجمع تحديد مصلحة النظام هو أنسب الهيئات لدراسة الموضوع نظراً لأن الأمر له جوانب فقهية ومصالح واجبة الرعايا ومقتضيات للزمان والمكان ومن الضروري الاستفادة من أصحاب الخبراء الفقهاء والقانونيين ثم تولى تقديمه للمرشد لتحديد مواضع تعارض مقررات الميثاق مع القواعد الإسلامية والتي لا يمكن تحديدها في إطار المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

إن قبول فكرة الاختلاف من قبل النخبة وإجماعه

على القيام بعمل يؤدي في مجمله إلى خلق نوع من التعاون الإيجابي والاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة في هذا المجال يمثل أولى خطوات هذا المسار.

٢- فهم الوقائع الجديدة للمجتمع الإيراني لحل مشكلات حقوق المرأة والأقليات ومنح حريات سياسية أكبر.

من أهم التدابير السياسية الهامة لحل مشكلات الأقليات (النساء والأقليات الدينية) الاهتمام بالواقع الحالي للمجتمع الإيراني، خاصة أن من الانتقادات التي وجهت للنظام الإيراني السابق عدم إقامة عدالة اجتماعية أو وجود مشكلات مختلفة ثقافية واقتصادية بين فئات الشعب.

لقد نجحت الثورة الإسلامية من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بالتواجد الشعبي في الأصعدة السياسية وكان من النتائج الأولى للثورة التوجه الفعال للمرأة على الأصعدة المختلفة والقضاء التدريجي على آثار الحرمان في الأقاليم النائية ومن بينها مناطق تمركز الأقليات مثل كردستان وبلوشستان، كما تم توفير إمكانات الرفاهية في المناطق المحرومة ونشر الخدمات الحكومية وبخاصة الخدمات التعليمية حتى أعلى مراحل التعليم، فجأة حدث تحول في تركيبة النخبة في إيران مما أدى إلى وصول عدد النساء إلى الجامعات بنسبة تعادل خمسة أضعاف الرجال في إيران كما افتتحت جامعات في أقصى الأقاليم الإيرانية بعيداً عن العاصمة وبالتناسب مع ارتفاع الأوضاع المعيشية زاد أيضاً مستوى المتطلبات والاحتياجات الفتوية والقومية والعرقية، ولنفس السبب أثارت بعض التضييقات الموجودة على حقوق هؤلاء الأفراد ردود أفعال مختلفة عما كانت في الماضي، مما لا شك فيه أن مستوى ردود الأفعال هذه أكثر من نشر موضوعات في الصحف أو تداول الأمر في تجمعات هادئة ويحتمل أن استمرار قلة الاهتمام بهذه القضايا سيؤدي إلى ظهور مشكلات وأزمات عنيفة، من ناحية أخرى فإن القضاء على هذه المشكلات أمر تؤكد عليه محافل حقوق الإنسان بشدة.

إذا فالأجدد حل هذه المشكلات باستخدام الآليات القانونية السابق ذكرها ورفع الموانع الشرعية للموضوعات المذكورة وفي خطوة تالية يرفع الحمل الناتج عن بعض التضييقات الشرعية المفروضة على بعض فئات المجتمع وذلك من خلال رسم آليات لتواجد هذه الفئات في المناصب المختلفة.

فضلاً عن الاهتمام بحقوق المرأة والأقليات يبدو من الضروري أيضاً منح حرية العمل السياسي للناشطين السياسيين والصحفيين.

إن استمرار الثورة الإسلامية لمدة ثلاثين عاماً على

الرغم من التهديدات المختلفة مؤشّر على عمق وتجرّد هذا النظام الدينى الشعبى، لذلك فإن نشاط عدد من المعارضين السياسيين لا يلحق الضرر بالحكومة الإيرانية فحسب وإنما يمكن أن يكون تواجدهم فى بعض الحالات وسيلة لتوصيل الأخطاء الطبيعية للنظام إلى أذان المسئولين، وانتخابات المجالس المحلية فى عام ٢٠٠٢ أفضل دليل على هذا الموضوع، فى هذه الانتخابات اشتركت جميع الفرق وحتى المعارضة من داخل النظام.

يبدو أن أفضل الآليات للوقاية من مثل هذه الأمور تقديم شفافية أكبر فى وضع القوانين والقضاء على الأخذ بالانطباعات الشخصية فى وضع القرارات الأساسية فى النظام.

٣- الاستفادة من الأجواء العالمية الجديدة

لقد دخلت العلاقات الدولية بعد انقضاء مرحلة النظام ثنائى القطبية إلى أجواء جديدة أدت إلى زيادة إمكانية التعامل والتبادل الثقافى والاقتصادى والسياسى.

لا شك أن العولمة تختلف عن الهيمنة الأمريكية، ويعتقد جيمز روزنا أن العولمة عملية تهئية أو تمهيد لشكل مختلف من الوحدة العالمية، ويقول محمد عابد الجابرى أن العولمة هى التوجه لقبول العالم والتعرف على ثقافات الآخر والتعامل مع الأيديولوجيات المغايرة ونحن لسنا بصدد التعمق فى هذا الموضوع الآن وإنما توضيح أن هناك فرصة جديدة فى حالة الاستفادة منها يمكن قبول المجتمع العالمى للقيم الإسلامية الأصيلة.

العولمة فرصة لكى تتمكن الدول الإسلامية من إثبات للمجتمعات الدولية بعض تمايزاتها الذاتية والاختلاف بين ثقافتها الدينية والثقافة الغربية وأن تؤكد على التمسك بالهوية المستقلة للحضارة الإسلامية ضمن قبول وجهات النظر المفيدة للحضارة الغربية فيما مضى كانت جميع الإمكانيات والمنابر العالمية تحت تصرف الدول القوية ولكن اليوم مع تقدم تقنيات الاتصال ووسائل الإعلام وحاجة المجتمعات الغربية المتزايدة للإمكانيات الاقتصادية للدول الإسلامية كل هذا هبّ تحرك مناسب لتقديم الحضارة الإسلامية والتأكيد على قبول تنوع الثقافات على المستوى العالمى.

العولمة ميدان للتبادل بحيث ستبقى فى نهايته مجموعة من الثقافات والقيم التى استطاعت أن تتكيف التحولات الجديدة بحيث أصبح أكثر تأثيراً على مسار البشرية كنتيجة لتوافقها مع الفطرة والطبع السليم للإنسان.

إن العالم كمجموعة أو كتلة واحدة يتضمن هويات غير موحدة وعلى حد قول برادوواتس وضع العالم الحالى يمثل كل مكون من أجزاء متنافرة.

ينبغى التحرك صوب خلق نظام دولى جديد لحقوق الإنسان وخلق بنى مناسبة لذلك يتم الاهتمام فيها على نحو خاص بمبدأ الاختلافات الثقافية والحضارية.

٤- الخروج من وضع رد الفعل فى العلاقات الدبلوماسية

إن الخروج من حالة إصدار ردود الأفعال فى التعاملات السياسية مع الدول الغربية من أولويات حل مشكلة حقوق الإنسان وللأسف فإن ما حدث على مدار الستة عشر عاماً الماضية على صعيد السياسة الخارجية لإيران كان نوعاً من حالة رد الفعل واتخاذ مواقف دفاعية فى مواجهة الدول الغربية وذروة ذلك الأمر كانت الحوارات المسماة بالحوار النقدى.

الحال أن الحكومة التاسعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال فهمها العميق لأسس الحضارة الإسلامية ومراعاة عزة المسلمين لديها الإمكانيات الفعلية لإخراج الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبقية الدول الإسلامية من الأزمات التى خلقتها المجتمعات الغربية، وينبغى على إيران أن تدخل هذا المجال بشكل جدى.

على سبيل المثال فكرة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية القائلة بدعوة الدول الغربية لإجراء زيارات متبادلة مع هذه الدول للتأكد من تنفيذها للقواعد المالية لحقوق الإنسان، وكان ذلك خطوة كبيرة ومبتكرة فى هذا الصدد وفى المقابل لن يسمع شئ من العالم الغربى سوى السكوت والصمت.

وعلى الأجهزة الدبلوماسية للجمهورية الإسلامية أن تتابع هذا الموضوع وأن تجعله محور المباحثات مع الدول الغربية حتى تستطيع خلق أفق جديدة للتعاون معها.

فى النهاية الأمل أن توضع الآليات المقترحة موضع تنفيذ من قبل الخبراء والمسئولين وهذا جهد متواضع يمكن أن يكون خطوة فى طريق إنتاج أدبيات تهدف إلى تحجيم أزمة حقوق الإنسان فى إيران.

أمن الخليج بين مصر وإيران وأمريكا

■ إعداد: أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

والإيراني، مع التأكيد على ضرورة التواصل لتعميق الفهم المشترك وبالتالي الممارسة المشتركة، وإمكان تكوين ملامح أمن خليجي مشترك في المنطقة، مع بناء الثقة، والتغلب على المعوقات التي تقف في طريقها.

ثالثا: هناك مجموعة من القضايا الخلافية في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حالت دون الاتفاق على صيغة أمنية شاملة في الخليج تحظى بموافقة الطرفين، ومن أهم هذه القضايا الخلافية:

أ - قضية الجزر الثلاث أبو موسى، طناب الصغرى، طناب الكبرى: تعتبر قضية النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر أبى موسى وطناب الكبرى، والصغرى مدخلا من مداخل التوتر في منطقة الخليج العربي (٢)، إلا أن هناك أطروحات تعتبر إيجابية، وأهمها طرح إيران فكرة التدرج في حل قضية الجزر بفتح موضوع جزيرة أبى موسى أولا دون إسقاط حق الإمارات في بحث جزيرتى طناب الصغرى والكبرى. الاتفاق بين البلدين على الاستمرار في الاتصالات الثنائية على أن تشمل هذه الاتصالات قضية الجزر، وإبداء إيران استعدادها لإعادة النظر في الإجراءات التي اتخذتها بجزيرة أبى موسى. التركيز من جديد على العلاقات التاريخية على أساس الصداقة والمصالح المشتركة والمساهمة المستمرة لترسيخ علاقات حسن الجوار والأمن. (٣)

ب- قضية الوجود الأجنبي: كان الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي يرفض بشدة في السابق فكرة وجود قوات أجنبية في المنطقة، وبالذات الكويت والإمارات وقطر، لكن الغزو العراقي للكويت أحدث تحولا هيكليا في المدركات الاستراتيجية لدول المجلس، حيث دفعها للبحث عن كافة الضمانات والترتيبات الأمنية التي تكفل حماية أمنها الوطني، ولاسيما من خلال إبرام اتفاقات الدفاع المشترك مع القوى الدولية.

تعتبر منطقة الخليج بما تمتلك من ثروات هائلة وسوق ضخمة من أكثر مناطق الشرق الأوسط أهمية وحساسية، بل وأكثرها سخونة، ومن هنا فإن أمن الخليج من الركائز الهامة التي تحقق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كلها، كما أن اختلال الأمن في الخليج من شأنه أن يؤدي إلى أحداث لا تحمد عقباه، ومن الطبيعي أن تكون كل الدول التي لها مصالح في منطقة الخليج معنية باستقرار الأمن في هذه المنطقة، وأن يصل اهتمامها بهذا الأمر إلى الحد الذي ترسل فيه قوات عسكرية إليها، وأن تبادر بتقديم مشروعات لأمن الخليج، رغم أنه يعترض تنفيذ هذه المشروعات اختلاف الرؤى لدى دول الخليج من ناحية، وبينها وبين الدول صاحبة المصلحة في الخليج من ناحية أخرى.

أولا: تمركزت العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية بشكل عام في المصالح المشتركة، سواء اقتصادية أو سياسية أو أمنية بجانب الدين المشترك، وهو الإسلام الذي شكل لحمة عميقة الجذور بينهما يسهم في دفع العلاقات نحو التعاون بدلا من التناحر والتنازع. (١) لذلك ينبغي التقليل من شأن الانقسام التاريخي بين إيران والعرب، إذ توجد حقوق تاريخية واقتصادية لكلا من الطرفين في منطقة الخليج بحكم وجودهما المشترك، ولا يمكن لأى منهما أن يلغى الحق المتساوي للطرف الآخر في المصالح والقضايا التي تهم المنطقة بشكل عام، كما أن من الخطأ إلغاء الحقوق الخاصة بطرف منهما بالاستقواء بقوة أجنبية، أو استخدام القوة المسلحة لإجباره على التنازل عن حقوقه، أو فرض شروط عليه.

ثانيا: إمكانات التلاقى والتوافق بين العرب والإيرانيين كبيرة جدا، خصوصا في هذه الظروف الإقليمية والدولية، والتحديات للجانبين العربى

ونتيجة لذلك فقد شهدت علاقات التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الدول الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة، طفرة كبيرة في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية (٤). وقد رفضت إيران هذه الاتفاقيات بشدة، مؤكدة على أن أمن المنطقة لا يكفله الوجود الأجنبي، وأن الأخوة والصداقة والثقة هي السياج الحقيقي والسلاح الوحيد الذي تحمي به دول الخليج نفسها.

ج- عملية السلام العربية الإسرائيلية والتطبيع مع إسرائيل: أخذ التقارب الإسرائيلي الخليجي يشهد تناميا ملحوظا، مع إعلان دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٤م رفع المقاطعة الاقتصادية والتجارية من الدرجتين الثانية والثالثة ضد الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل، وتتابع زيارات الوفود الإسرائيلية إلى الدول الخليجية في إطار المحادثات المتعددة الأطراف حول البيئة ونزع السلاح والمياه (٥). وهذا الموقف لدول الخليج العربية من عملية السلام والتطبيع مع إسرائيل، يتناقض مع الموقف الإيراني الرفض لعملية التطبيع مع إسرائيل، وأسلوبها المناهض لأية مباحثات في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل (٦) ولقد أعلن الزعيم خامنئي أن رفع دول الخليج العربية المقاطعة ولو جزئيا عن إسرائيل يعتبر خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين. كما اعتبر رفضنا أن دول الخليج العربية قد قربت المسافة بين إسرائيل ونشاطاتها المعادية وبين إيران، حتى ولو كان في صورة وصول منتجات إسرائيلية إلى منطقة الخليج التي تمثل خط الدفاع وخط الانطلاق للإيرانيين في المنطقة (٧).

د- قضية القدرات العسكرية الإيرانية: لقد طورت إيران قوتها الصاروخية بعيدة المدى منذ حربها مع العراق، ورغم التأكيدات الإيرانية لدول الخليج بأن الصواريخ الإيرانية لن توجه إلى أية دولة خليجية، إلا أن القدرات العسكرية الإيرانية تطرح مخاوف خليجية من احتمال استخدامها، إذا تراجعت إيران عن سياستها الانفتاحية، ولعل التهديدات التي أطلقتها إيران مطلع عام ٢٠٠٢م بقيامها بقصف آبار البترول الخليجية، في حالة ما إذا أقدمت الولايات المتحدة على ضربها في إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب، وما أثارته من ردود فعل خليجية غاضبة هو أبرز مثال على استمرار وجود هذه المخاوف (٨).

هـ- التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية: تعتقد بعض دول الخليج العربية أن استثمار إيران للوجود الشيعي في الدول العربية وما ترتب عليه من تداعيات، من خلال إقامة المجمع العلمي لآل البيت في طهران، واشتراك ممثلو طوائف الشيعة من ست وخمسين دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا فيه،

يمكن أن يكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها مهمة تفعيل الوجود الشيعي في الدول العربية، مما يضر بأمن واستقرار دول الخليج خاصة والدول العربية عامة (٩).

رابعا: ما يعمق القضايا الخلافية وجود عناصر قلق في المعطيات الإيرانية، فلإيران ثوابت ثورية أهمها تصدير الثورة الإسلامية، تعمل لتحقيقه بأساليب متعددة، بعد أن جعلت من عملية تصدير الثورة الإسلامية شأنا ثقافيا له أولوية، وهناك مؤسسات عدة تتولى هذا الشأن، وتستهدف إيران من تصدير الثورة الإسلامية إقرار نموذج إسلامي في السياسة والحكم على مستوى المنطقة والعالم الإسلامي، ويبدأ تصدير الثورة من المناطق المحيطة بإيران، ثم تتسع الدائرة بعد ذلك، وترى دول الخليج أن الوسيلة تعتمد على فكرة التدخل شبه المباشر وغير المباشر في شؤون دول المنطقة، خاصة تلك التي ترتبط ارتباطا قويا بتحقيق مصلحة قومية، مثل منطقة الخليج، وإيران بدعمها للشيعة.

خامسا: هناك ثوابت استراتيجية تتعلق بالمسألة الأمنية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية، من خلال نظرية لها مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، وتحقق مصالحها وطموحاتها، وتتعلق بقضية أمن الخليج، حيث ترى إيران أن أي مشروع حول أمن الخليج لا تضعه إيران، أو لا تشترك في وضعه على الأقل هو مشروع فاشل، لأنه يتجاهل دولة خليجية لها أكثر من نصف السواحل المطلية على الخليج ومياهها الإقليمية في الخليج أوسع من سائر الدول الخليجية، وتتحكم في مضيق هرمز الذي يعتبر المنفذ الوحيد للخليج على المحيط (١٠) إلا أن هناك اتفاقات أمنية وعسكرية بين دول الخليج العربية وأطراف عربية أخرى، ودول أجنبية تقف حجر عثرة في مواجهة هذه الرؤية، فضلا عن رفض إيران لمشروعات عربية تحل القضية، مثل إعلان دمشق التي رفضته بناء على عدة مبررات:

أولا : خروج فكرة أمن الخليج ومشروع السلام من مصدر واحد هو واشنطن، وبالتالي تبعية المشروعين للاستكبار العالمي، وأنهما يكونان معا خطة للتسلط الأمريكي على المنطقة، ومما يدل على ذلك إخراج العراق وإيران من الترتيبات الأمنية.

ثانيا : أن فكرة المشروع الأمني تنطلق من فكرة وحدة الأمن العربي، في حين أن القومية العربية قد تفككت بعد انتهاء زعامة مصر بقيادة عبد الناصر، وأن مصر من خلالها يمكن أن تدعى حقها السياسي والجغرافي في التواجد العسكري الدائم في منطقة الخليج، كما أن الصراع على الزعامة العربية يجعل من الصعب الاتفاق على تفاصيل تنفيذ مثل هذه الفكرة الأمنية.

ثالثا : أن الرؤية لا تعكس ضرورة جغرافية سياسية تكون وليدة احتياج استراتيجي معاصر للمنطقة مثل احتياجها لخطة أمنية عربية ضد المطامع الصهيونية، خاصة أنه يوجد فرق بين منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، كما لا يوجد تجانس جغرافي في العالم العربي والمنطقة، مما يؤكد صعوبة إيجاد وحدة أمن جغرافية، وبالتالي فإن طبيعة المنطقة الجغرافية تستوجب التقسيم الأمني حسب المناطق المتماثلة، بما يعنى استقلال خطة أمن الخليج عن خطة الأمن العربي، وأن تكون دول كل منطقة مسئولة عن أمنها، وهذا يعنى عدم وجود مصداقية للزعم بأن أمن الخليج قضية عربية متصلة بالأمن العربي العام.

خامسا: عدم قدرة المشروع على توفير الحماية الكاملة والأمن الدائم لدول الخليج العربية بدليل أن الكويت وقعت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في مبادرة من جانبها لتأمين حماية الكويت مستقبلا، ١١ والواضح أن وجهة نظر المثقفين المصريين حول أمن الخليج لا تتفق مع الرؤية الأمريكية، بل تقترب من الرؤية الإيرانية، وأن إيران عندما رفضت إعلان دمشق حول أمن الخليج لم تكن مدركة للمعطيات المصرية، كما أن الإعلان تجاهل الوجود الإيراني. في حين أن النخبة المصرية تدرك أن متغيرات جذرية قد حدثت في الظروف والأوضاع السياسية للشرق الأوسط، وأنه لا يمكن أن يحدث تطابق تام بين سياستي القاهرة وواشنطن، فهناك اختلاف في الرؤى بين البلدين حول مسيرة السلام، وقضايا التسليح، ورفض التفوق العسكري الإسرائيلي، ومساندة سوريا ولبنان والفلسطينيين، ورفض العقوبات على السودان، وقد تعدى الخلاف مع أمريكا إلى محاور أخرى، لا تستطيع مصر أن تتجاهلها، وأهمها بناء نظام شرق أوسطى جديد يشمل التحالف بين أمريكا وتركيا وإسرائيل، حيث تشترط الرؤية المصرية معالجة القضايا العالقة أولا، مثل قضية السلام، والوضع النووي الإسرائيلي، واختلال التوازن العسكري في المنطقة، واستمرار إسرائيل في سياستها الحالية مع المطالبة بتحقيق التعاون الإقليمي، حتى لا تؤثر بالسلب على المنطقة، وهذا يتطلب دورا إقليميا منسجما. ومن ثم فالنخبة المصرية ترى أن أمن الخليج يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن القومي المصري، وأن من واجبها أن تقدم طرحا يتعلق بأمن الخليج، بحكم العلاقات الوثيقة مع شعوبه، والمصالح الحيوية مع دوله.

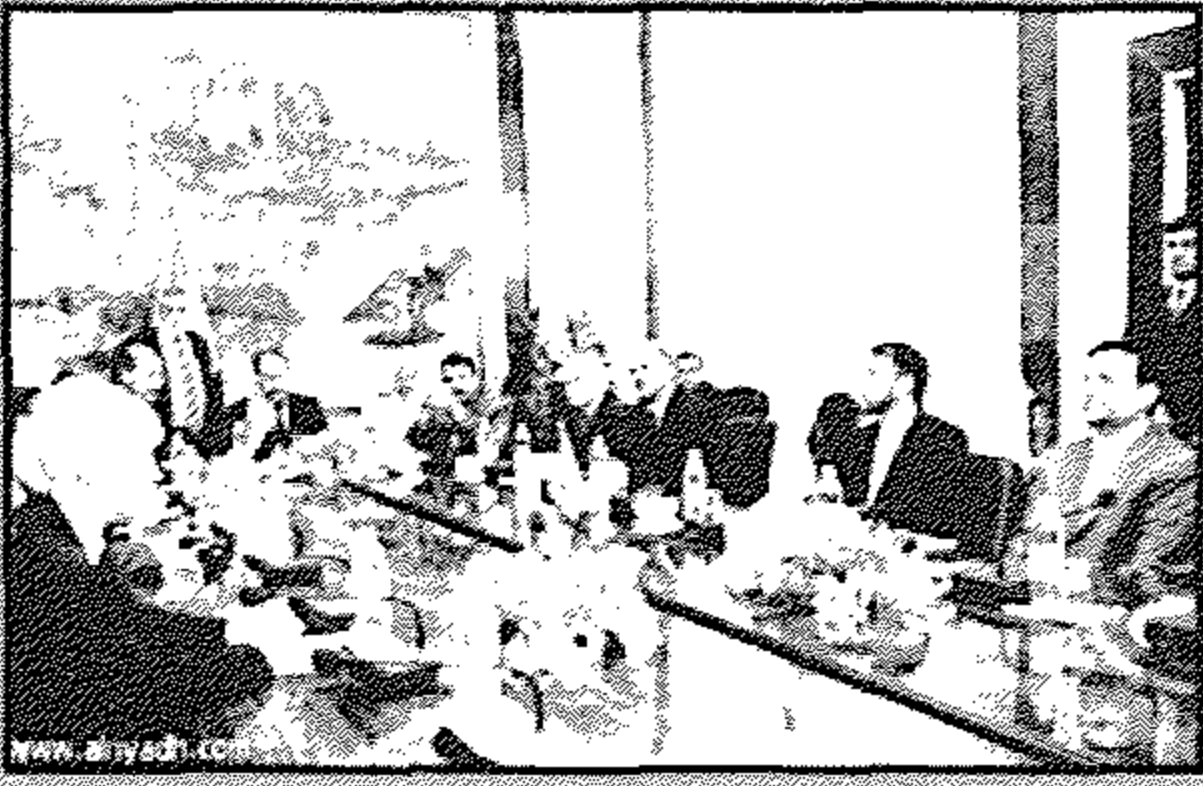
ويقوم رفض إيران لإعلان دمشق على عدة مبررات: أهمها خروج فكرة أمن الخليج ومشروع السلام من مصدر واحد هو واشنطن، وبالتالي تبعية المشروعين للاستكبار العالمي، وأنهما يكونان معا خطة

للتسلط الأمريكي على المنطقة، ومما يدل على ذلك إخراج العراق وإيران من الترتيبات الأمنية. وأن فكرة المشروع الأمني تنطلق من فكرة وحدة الأمن العربي، في حين أن القومية العربية قد تفككت بعد انتهاء زعامة مصر بقيادة عبد الناصر، وأن مصر من خلالها يمكن أن تدعى حقها السياسي والجغرافي في التواجد العسكري الدائم في منطقة الخليج، كما أن الصراع على الزعامة العربية يجعل من الصعب الاتفاق على تفاصيل تنفيذ مثل هذه الفكرة الأمنية. وأن الرؤية لا تعكس ضرورة جغرافية سياسية تكون وليدة احتياج استراتيجي معاصر للمنطقة مثل احتياجها لخطة أمنية عربية ضد المطامع الصهيونية، خاصة أنه يوجد فرق بين منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، كما لا يوجد تجانس جغرافي في العالم العربي والمنطقة، مما يؤكد صعوبة إيجاد وحدة أمن جغرافية، وبالتالي فإن طبيعة المنطقة الجغرافية تستوجب التقسيم الأمني حسب المناطق المتماثلة، بما يعنى استقلال خطة أمن الخليج عن خطة الأمن العربي، وأن تكون دول كل منطقة مسئولة عن أمنها، وهذا يعنى عدم وجود مصداقية للزعم بأن أمن الخليج قضية عربية متصلة بالأمن العربي العام. بالإضافة إلى عدم قدرة المشروع على توفير الحماية الكاملة والأمن الدائم لدول الخليج العربية، بدليل أن الكويت وقعت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في مبادرة من جانبها لتأمين حماية الكويت مستقبلا.

والبديل الذي يقدمه الإيرانيون لهذا المشروع هو أن يتكون المشروع من دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى إيران والعراق أي (٦+١+١)، وتطالب إيران بتشكيل بنية أمنية يشترك في وضعها جميع دول الخليج، على أن تقوم كل دولة بطرح قضاياها وملاحظاتها حول الأمن والتسلح وخفض نفقاته، والاتفاق حول مسألة شراء ونقل الأسلحة الأجنبية لأي من دول المنطقة. ولاشك أن عرض إيران الانضمام إلى منظمة التعاون الخليجي كمراقب، وطلبها الانضمام للجامعة العربية كمراقب، تأكيد على القرب الجغرافي والثقافي والحضاري بين إيران والعرب، والحرص على حسن الجوار، وهو ما يمكن أن يحقق التعاون العربي الإيراني في إطار هذين التنظيمين.

وتتبع هذه الرؤية عن الإيمان بأزلية وأبدية وطبيعة العلاقات العربية الإيرانية من ناحية، والعلاقات الخليجية الإيرانية من ناحية أخرى، وأن هذه العلاقات سواء كانت سلبية أم إيجابية لم تنقطع طوال التاريخ، وأن الطرفين قد تعاونوا في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والحضارية والثقافية والدينية والعلمية والفنية، ولأن هناك الكثير من القضايا التي ينبغي على الأطراف في المنطقة بحثها، ليس على سبيل تبادل الرأي

الحوار الإيراني - الأمريكي بين مؤيد ومعارض (ملف خاص)



تباينات عديدة بدت جلية في مناقشات الخبراء والمحللين السياسيين الإيرانيين للحوار الإيراني - الأمريكي حول العراق الذي أجرى أواخر شهر مايو في بغداد، ففيما أكد البعض أن ثمة نتائج إيجابية يمكن أن ينتجها هذا الحوار باعتباره بوابة رئيسية لتقليص حدة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، في ظل احتمال توسيعه ليشمل العديد من القضايا الخلافية الأخرى وعلى رأسها الملف النووي الإيراني، رفض البعض الآخر هذا الحوار باعتباره استسلاما وإذعانا للضغوط الدولية المفروضة على إيران، خاصة أنه لن يخدم إلا مصالح الولايات المتحدة الفارقة في المستقبل العراقي. ورغم انتهاء هذا الحوار، إلا أن القضية ما زالت محل نقاش لدى الشارع السياسي الإيراني. وفيما يلي بعض من وجهات النظر المتباينة حولها.

١ - المتهم في موقع القاضي

■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٩/٥/٢٠٠٧

إنه سيقدم اقتراحا للاستمرار في المباحثات وإذا تم تقديم مثل هذا الاقتراح فإننا سوف ندرسه في واشنطن ونتخذ قرارنا بشأنه.

رغم أن اتهام الولايات المتحدة لإيران بالضلوع في الاضطراب الأمني في العراق ليس جديدا إلا أنه نظرا لأنه كان من المقرر أن يقوم الوفد الإيراني في بغداد باتهام الولايات المتحدة وإملاء واجبات المحتلين على الأمريكيين فإن تصريحات السفير الأمريكي القائمة على تكرار الاتهام الواهية لإيران بالضلوع في المشكلات الأمنية العراقية قلب المشهد تماما وتضع المتهم في موضع الشاكي.

يتفق المسؤولون العراقيون والشعب العراقي على

بعد المباحثات التي أجريت في بغداد بين الوفدين الإيراني والأمريكي صرح السفير الأمريكي في العراق لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية قائلا إن إيران ضالعة في الاضطرابات الأمنية في العراق حيث رد على سؤال حول دخول أسلحة من إيران إلى العراق قائلا: إن هدفنا الأساسي كان العمل بجهد أكثر حول هذا الأمر ولكن الطرف الإيراني أعلن عدم استعداده لهذا. وكذلك كنا مستعدين للقول إن مثل هذه الممارسات الإيرانية في العراق ليست خطيرة على العراق فقط وإنما يمتد خطرهما إلى المنطقة بأكملها. كما صرح السفير الأمريكي في ما يبدو أنه محاولة لإظهار عدم احتياج بلاده للتعاون مع إيران قائلا إن الوفد الإيراني قد قال

الإقرار بحقيقة أن احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا هو الذى أدى إلى تدمير العراق وتدنّى الأوضاع الأمنية فيه ويؤكدون على أن السبيل الوحيد لعودة الأمن إلى العراق وإنقاذه هو انسحاب المحتلين وترك العراق للعراقيين. هذه هي الحقيقة التي أكد عليها الكونجرس الأمريكي نفسه حيث يرى أعضاء الكونجرس أن السبيل الوحيد للخروج من المستنقع العراقي هو خروج القوات الأمريكية من العراق.

في مثل هذا الوضع يكون من الطبيعي أن تلجأ حكومة بوش إلى المغالطة وتلجأ إلى اتهام إيران بتصدير الأسلحة إلى العراق وإيجاد خلل أمني فيه للخروج من دائرة الاتهام من جهة ومن جهة أخرى لإيجاد وسيلة للرد على ضغوط الرأي العام الأمريكي للخروج من العراق. وهذه الطريقة لن تحل مشكلات حكومة بوش الأصغر على الإطلاق ولا يمكن لتكرار اتهام إيران أن ينقذ بوش من مستنقع العراق.

حول الاستمرار في المباحثات هناك حقيقة هي أن مباحثات بغداد قد تمت بناء على طلب مكتوب من الحكومة الأمريكية وتشير تصريحات السفير الأمريكي في العراق الذي أعده أن بلاده ستبحث طلب إيران الاستمرار في المباحثات تشير إلى أن الأمريكيين يسعون إلى تصيد الفرص وبدلاً من أن يعيدوا حساباتهم بشأن

هذه المباحثات إذا بهم يعملون على وضع أنفسهم في مكانة أعلى.

قال السفير الإيراني في العراق وهو رئيس الوفد الإيراني في مباحثات بغداد أن الخلل الأمني في العراق هو نتيجة لاحتلال العراق وتأييد المحتلين للإرهابيين. وهذه هي الحقيقة التي أوقعت بحكومة بوش في المستنقع العراقي والآن يجب أن يدفعوا ثمنها ولكن للأسف تشير تصريحات رئيس وفد المباحثات الأمريكي أن الولايات المتحدة ليست على استعداد للوقوف في موقف المتهم بل وتضع نفسها في موضع القاضي وتتهم الطرف المقابل.

بناء على هذا أثبتت مباحثات بغداد بوضوح أن التباحث مع الولايات المتحدة حتى في قضية خاصة بالعراق ليس بالخطوة الدقيقة المحسوبة. ولهذا فإن من الأفضل عدم الاستمرار في هذه المباحثات وقطعها في هذه النقطة. فقد أثبت الأمريكيون أنهم يسعون إلى تحين الفرصة لكي يقولوا للرأي العام الأمريكي والعالمي إنهم قد حطموا تابو الحوار مع إيران من جهة ومن جهة أخرى يكررون توجيه الاتهامات إلى إيران في قالب مباحثات رسمية وهي الاتهامات التي لم يتمكنوا حتى الآن من طرحها بشكل رسمي. فهل من الصواب أن نقدم مثل هذه الفرصة للمحتلين؟

٢- محاكمة إيران أم الحوار معها؟

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٧/٥/٣٠

جددوا مثل تلك القضية كمحور وحيد للتفاوض مع الأمريكيين.

على كل حال يوجد غموض إزاء الفائدة التي ستعتم بها إيران إذا تباحثت مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق. لذلك نتساءل، ما هو مغزى الولايات المتحدة من هذه المفاوضات؟ هل تريد تسكين آلام الشعب العراقي من خلال القبول بالنفوذ الإيراني في العراق، أم على الأقل تفكر في حل ينقذها من هذا المستنقع؟ أم لديها هدف آخر؟

إن الاعتقاد بأن مؤسسة السلطة الأمريكية بقيادة بوش تهتم بحقوق إيران في العراق أو تصور وجود حل فكري للشعب العراقي، يعد ضرباً من الخيال. بالتأكيد القضية مختلفة تماماً، فالولايات المتحدة تستغل مطالبات متكررة من إسرائيل ودول عربية على رأسها المملكة العربية السعودية والأردن، من أجل اقتلاع النفوذ

إذا كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقي هو محاكمة إيران، في تلك الحالة ما هو الموقف الذي سيتخذ من جانب الأخيرة؟

تزايد في الفترة الأخيرة الحديث بشأن المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومغزى هذه المباحثات هو التفاوض فقط بشأن الملف العراقي. ويبدو أن النخبة الحاكمة قد وافقت على مبدأ التباحث بشأن القضية العراقية وحدها، لكن هذا الشرط يبعث على الدهشة، لأن إيران التي تواجه أزمة في ملفها النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، قررت التباحث فقط بشأن القضية العراقية دون غيرها من القضايا. والسؤال المهم حالياً، هل جميع من وافقوا على التباحث مع الولايات المتحدة، مقتنعون بمبدأ الحوار فقط حول القضية العراقية وحدها؟

في هذا الشأن وحتى الآن لم يتم استعراض رؤية محددة، والقضية بحاجة إلى توضيح من جانب أشخاص

الإيراني في المنطقة وغلق الطريق أمام أي تأثير إيراني على التطورات العراقية.

لكن السؤال الذي ينبغى الإجابة عليه، ما الأداة التي ستمكن الولايات المتحدة من الوصول إلى هذا الهدف؟ الأداة تتمثل في الدعايات واعتقال المسؤولين الإيرانيين وإظهار مستندات وأدلة تثبت النفوذ الإيراني في العراق، بالإضافة إلى تفعيل الضغط على إيران وتهيئة المناخ اللازم لتسليم إيران تدريجياً كل شئ إلى سلطة عدوها في القضية العراقية. تلك الأداة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الأخيرة، خاصة خلال الشهور القليلة الماضية. وهي تتحرك في هذا الاتجاه تحت ضغط من إسرائيل والمملكة العربية السعودية، لكنها لم تتوصل حتى الآن إلى أي نتائج، لأنها لم تجرى أي مواجهة مع المسؤولين الإيرانيين. الأداة الأخرى تتمثل في فتح باب الحوار، ليس بهدف القبول بحق إيران في امتيازات إقليمية، من منطلق تأمين مستقبلها الحدودي مع دولة خاضت معها حرب استمرت ثمانى سنوات. وإنما بهدف محاكمة إيران خلال تلك المفاوضات. وهو الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فالحوار سيمضى في اتجاه الحق الأمريكي المكتسب طبقاً لمستندات وشواهد تسلمتها الولايات المتحدة من إسرائيل، تريد إنهاء النفوذ الإيراني في العراق بأسرع ما يمكن وفتح الطريق أمام هيمنة أمريكية وعربية سنية.

وإذا كان الهدف الأمريكي محاكمة إيران، في تلك الحالة ما هو الموقف المتخذ من جانب إيران؟ نظراً إلى لهفة العديد من المسؤولين الإيرانيين على التفاوض مع

الولايات المتحدة، وبسبب ما أبداه مسئولونا من مرونة غير مسبوقة، فإننا سننضل الطريق وستفقد إيران كل شئ في العراق.

لذلك فإن اقتصار المفاوضات على القضية العراقية يصب في مصلحة الولايات المتحدة، لأنكم لن تحصلوا على أي مميزات بل ستخرجون من العراق دون أي مكاسب، فما هي الفائدة من تلك المفاوضات؟ في تلك الأثناء ينبغى إيصال الولايات المتحدة حقيقة مفادها أنه إذا تقرر تحقيق سلام واستقرار في العراق، فإن ذلك لن يحدث دون الاعتراف بحقوق إيران في العراق. ينبغى على إيران والولايات المتحدة إدراك أن صدام كان العنصر غير المرغوب فيه والذي ورط المنطقة في حروب على مدى عشرين عاماً قد ولى وأن عودة البعثيين هو أخطر ما يتهدد المنطقة.

أما إذا تقرر أن تمضى المفاوضات في إطار اتهام إيران بالتدخل ومحاكمتها، فإن هذا الاتهام سيطل الحكومة الأمريكية التي هاجمت العراق دون تفويض من مجلس الأمن والتي مارست جرائم على مدى سنوات ضد الشعب العراقي، لكن من المؤكد أن إيران لن تتفاوض بمثل هذا الأسلوب الوقح. إن تأمين المصالح الإيرانية في المباحثات يمكن فقط تحقيقه من خلال امتلاك إيران لشواهد وإثباتات تدين السياسات الأمريكية ضد الشعب العراقي، وبالتأكيد هو الأسلوب الذي سيتبعه الأمريكيون في الحوار، لذلك ينبغى توكيل هذه المهمة إلى أشخاص ملمين بالسياسة الأمريكية في المنطقة خاصة في أفغانستان والعراق.

٣- المحادثات الإيرانية - الأمريكية وتحويل المونولوج إلى ديالوج

■ شرق (الشرق)، ٢٠٠٧/٦/١

وبعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت رسمياً أن تكون إيران هي الطرف القادر على حل الأزمة في العراق وليس تركيا أو الدول العربية.

ومما لا شك فيه أن التفاؤل أكثر من اللازم في هذا الصدد يعد غير منطقي، أما إقامة أول اجتماع أو على الأقل الاتفاق على اجتماع مرتقب للتباحث حول مشكلات المنطقة المتنوعة والكثيرة لهو تعبير عن الحل عبر الدبلوماسية في مقابل حل المواجهات والتدافع.

ومن ناحية أخرى، أعرب السيد "رايان كروكر" السفير الأمريكي لدى العراق عن تفائله خاصة بعد الاقتراح الإيراني القائم على "آلية الأمن ثلاثية الأبعاد"، في إشارة

أجرى الحوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والذي تمحور حول العراق في المنطقة الخضراء ببغداد وسط أجواء يشوبها الصمت تارة والحذر تارة أخرى، ويحدها الخوف والرجاء، عبر وساطة "توري المالكي" رئيس وزراء العراق وبدعم من كلا الجانبين الأمريكي والإيراني.

وربما كان من أهم نتائج هذا الحوار، وجود استراتيجية مشتركة تسعى لحل التوتر الأمني - الإقليمي على صعيد منطقة الشرق الأوسط. حيث قرار سفراء إيران والولايات المتحدة بعد طول مواجهات استمرت لأكثر من ٢٨ عاماً، وعبر بغداد تحويل المونولوج القائم بين البلدين إلى ديالوج.

روسيا واجتماع بغداد

تاريخ العلاقات الخارجية الإيرانية الروسية ممتلئ بكثير من الشك وعدم الثقة وسوء الظن. بدءاً من معاهدة تركمنشاي وحتى جليستان، وكذا فإن إحداثيات تأسيس مفاعل بوشهر ووصولاً بالتلاعب على العضوية الدائمة بمجلس الأمن وصندوق القرارات الأخيرة حيال إيران فجميعها يشير إلى سياسة موسكو حيال إيران القائمة على الازدواجية. ولكن روسيا رغم قدراتها على المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدر على مواجهة الهيمنة الأمريكية في شرق أوروبا وآوراسيا فحسب وإنما عجزت كذلك على القيام بالتزاماتها القانونية الخاصة بالمشروعات الاقتصادية لاسيما مشروع مفاعل بوشهر. حتى أنها قد وقفت تتنظر هزيمتها في بغداد حينما راحت تعرب عن قلقها إزاء تقارب المواقف بين طهران وواشنطن حول العديد من القضايا الإقليمية ومن جلتها القضايا المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين. وبعبارة أخرى أكثر توضيحاً فإن الروس وتحت الضغط من قبل الناتو تارة والقوات الأمريكية المتمركزة بالمنطقة، وداخل حدود مناطق نفوذها تارة أخرى تخشى من إنجاح المباحثات الإيرانية الأمريكية. ولربما الزيارة الأخيرة لـ بوتين إلى بعض الدول العربية ومن جملتها زيارته إلى السعودية كانت للحيلولة دون تحقيق هذا الهدف.

ولعل وعد الروس للعرب بتأسيس مفاعلات نووية عربية على غرار مفاعل بوشهر يشير أيضاً إلى السياسية الروسية الساعية إلى عدم تحقيق أمنى تقارب إيراني - أمريكي ينعكس بدوره على دورها في المنطقة.

أوروبا واجتماع بغداد:

ومن ناحية أخرى، فإن فشل المقترحات الأوروبية المطروحة في إطار المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وإيران قد قاد الولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض المباحثات بنفسها مع إيران، والواقع أن فشل الاتحاد الأوروبي في حل أكثر من توتر دولي وخاصة فشلها في حل أزمة البلقان، إضافة إلى وصول ساركوزي إلى سدة الحكم في فرنسا كل ذلك جعل الأمريكيين يغيروا من التكتيك الأمريكي حيال إيران، الأمر الذي أفضى إلى اجتماع بغداد، ولربما هذا بدوره قد يفضي كذلك إلى حل الأزمة اللبنانية في المستقبل المرتقب وبمشاركة فرنسا وإيران مع الدول المعنية بمسألة.

وعلى أية حال، يتحتم الانتظار لنتائج هذا الاجتماع بين الجانبين والذي قد يفضي بعضها إلى حل قضايا الشرق الأوسط بعد إفشال الدور الأوروبي فيها. وكذلك فإن المباحثات الحالية بين الولايات المتحدة وإيران يبدو أنها قد كسرت تابو الحوار الذي دام لأكثر من ٢٨ عاماً، ليحين الوقت الذي يجلس فيه جميع الأطراف في مواجهة مباشرة

لإيجاد مجالات مشتركة يمكن التعاون فيها. وهذه المرة كانت بغداد هي المتلقى الذي يجمع الطرفين المتخاصمين في سابقة هي الأولى من نوعها، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية على بقية الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى ومن جملتها الاتحاد الأوروبي.

حوار بغداد خطوة أولى:

وصف السيد حسين كاظمي قمي سفير إيران لدى العراق بعد حوار مطول دام لأكثر من أربع ساعات مع نظيره الأمريكي "رايان كروكر" وصف الحوار بأنه خطوة أولى في مرحلة جديدة من المباحثات. ففى المؤتمر الصحفي الذي أقيم بعد الحوار أعلن أن مواقف بلاده صريحة وشفافة وأنها تلقى تأييداً من السيادة العراقية وبهذا يمكنها القيام بدور مؤثر في إدارة الأوضاع هناك.

هذا وقد أوضح السفير الإيراني في العراق فيما يتعلق بأهمية مشاركة الحكومة العراقية في اجتماع بغداد قائلاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقدمت على الهجوم واحتلال العراق بدون شرعية الأمم المتحدة. وإطلاق المحتل على قواتها كان سبباً للمشاركة، إضافة إلى أن بقاءها لأربع سنوات بالعراق دون جدوى في استقرار الأوضاع وحل المشكلات هناك قد جعلها تقبل الدخول في مباحثات مع إيران بمشاركة العراق. ورداً على الادعاءات القائلة بتدخل إيران في شئون العراق أكد رئيس هيئة المباحثات الإيرانية مع الولايات المتحدة السيد كاظمي قمي أنها ادعاءات باطلة وغير جدية، وفي تساؤل آخر يتعلق بكيفية المساعدات الإيرانية في استقرار الأمن بالعراق أكد كاظمي أن حكومة العراق ملزمة بإقرار الأمن هناك وإنما دورنا فقط ينطوي على مساعدتها، وفي هذا الصدد، أوضح كاظمي أن إيران مستعدة إلى تقديم كافة إمكانياتها الأمنية من تدريبات لعناصر الأمن العراقية وإلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها استعادة الأمن في العراق.

هذا ولم يتطرق السفير الإيراني لدى العراق إلى مسألة طرد أعضاء المنافقين (كوادر مجاهدي خلق) من العراق مؤكداً أن الحكومة العراقية لسوف تسعى من نفسها إلى طرد هؤلاء العناصر الإرهابية.

هذا وقد أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية نقلاً عن كاظمي قمي أنه بشكل عام لا يمكن اعتبار هذا الحوار المبدئي شيئاً إيجابياً وإنما وصفه بأنه خطوة أولى على الطريق الصحيح بين البلدين. وكذا نشرت صحيفة الصباح العراقية حول المباحثات المقيمة في بغداد أن دخول الأطراف الثلاث، الأمريكية، الإيرانية والعراقية في مباحثات حول الأوضاع في العراق من شأنه حل كافة المشكلات العالقة، التي من المنتظر حلها في المباحثات المرتقبة في بغداد أيضاً.

٤- المحادثات نقطة تحول

■ صادق زيبا كلام ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/٥/٣٠

مضى على الثورة ما يقرب من ثلاثين عاما ويمكن اعتبار المحادثات مع الولايات المتحدة هي أهم حدث يتم على مستوى السفراء وبشكل علني دون أن يتدخل في هذه المحادثات أى طرف ثالث أو دون أن تتم سرا مثل حادثة ماكفرلين التي كشف النقاب عنها فيما بعد. على أية حال هذه هي أولى الاتصالات الرسمية والعلنية بين إيران وبين الولايات المتحدة. وهذه المباحثات تمثل في ذاتها نقطة تحول ولا شك سوف يذكر المؤرخون تاريخ إجرائها على أنه نقطة تحول.

إذا كانت الظروف السياسية مختلفة لكان احتمال إجراء هذا المحادثات ضعيفا بمعنى أنه كان من المستبعد إجرائها في عهد حكومة رفسنجاني أو خاتمي ومن المؤكد أن الأصوليين لم يكونوا ليسمحوا بإجراء مثل هذا الحوار حيث كانوا سيذهبون إلى تخطئة مثل هذا الأمر أو بمعنى آخر لم تكن هذه المحادثات لتجرى من الأساس أو كان الأصوليون سيهاجمونها هجوما شديدا وكانت معارضتهم لها لتصل إلى أبعد حد. ولكن الآن نظرا لتأييد الأصوليين للحكومة والارتباط الوثيق بين المحافظين وبين مراكز صنع القرار عقدت هذه المباحثات. وبالطبع هناك عدد من الشخصيات الأصولية التي ردت على سؤال حول كيفية تحقق هذه المباحثات بمحاولة تغيير المباحثات إلى حوار أو الحوار إلى مباحثات وكانوا يريدون أن يقولوا إنهم لم يجيدوا عن المبادئ. على أية حال أجريت المباحثات وأنا أرى أن الخطأ الذي ارتكبه عدد من الشخصيات الأصولية هو أنهم صنعوا من المباحثات مع الولايات المتحدة تابو حتى لا يمكن لأحد أن يجزؤ بالتعبير عن رأيه.

حتى إذا قبلنا بأننا أعداء للولايات المتحدة وأن بيننا وبينها عدا (بالطبع أنا لا أرى أن بيننا وبين الولايات المتحدة عدا) فإننا نستطيع بل ويجب أن نتحدث مع الأمريكيين عن مصالحنا المشتركة. فهناك مجالات مختلفة ليس بيننا وبينهم خلاف فيها بل وهناك اتفاق في الرأي بشأنها فقد كنا متفقين مع السياسة الأمريكية في أزمة البوسنة والهرسك وأزمة أفغانستان والتشدد الشيعي والسني. وبالنسبة للمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة بشأن العراق فإن هذا أوضح من الشمس. نحن نريد حكومة قوية ومركزية وعلى كفاءة

في العراق كحكومة تميل إلى الشعب العراقي وبالطبع سوف يكون الشيعة ذوى نفوذ في العراق لأنهم يمثلون ستين بالمائة من الشعب العراقي وهناك وحدة تاريخية بين إيران وشيعة العراق. في الوقت نفسه نحن نريد في العراق حكومة مستقرة وقوية والولايات المتحدة أيضا تريد ذلك وليس المهم الآن أن تكون هذه الحكومة شيعية أو كردية أو غير ذلك المهم هو أن تكون سلطة نابعة من أغلبية الشعب العراقي لكي يسود الحكم الديمقراطي. لهذا فنحن والولايات المتحدة نريد عراقا متضامنا لأن إيران لا تريد تقسيم العراق إلى قسم للسنة وقسم للشيعة وقسم للأكراد. ومن جهة أخرى لن ترحب إيران بأى حال بوجود جمهورية مستقلة في شمال العراق لأن هذا يمكن أن يكون مدعاة لعدم الاستقرار والاضطرابات العرقية في إيران. ومن هنا فنحن نتفق مع الولايات المتحدة في معارضة الحركات العرقية المتشددة في العراق.

من الوجهة الاقتصادية أيضا عندما يتحقق الاستقرار في العراق فإن التجار والمستثمرين الإيرانيين سوف يستفيدون من تصدير مختلف البضائع إلى العراق الذي يمتلك مصادر اقتصادية كبيرة بوصفه سوقا كبيرة يبلغ عدد سكانه عشرين مليونا. أى أن كلا من إيران والولايات المتحدة لديه مصالح اقتصادية طويلة المدى في العراق ولهذا فلسنا نحن ولا الولايات المتحدة نريد أن يكون العراق مضطربا ومن المؤكد أن هذه المصالح المشتركة تغلب على العداوة بين إيران والولايات المتحدة.

إذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق وتفاهم مع الولايات المتحدة في العراق فإن هذا في الواقع سيكون بداية موسم حل كافة الخلافات والاتفاق مع الولايات المتحدة يعني أننا لسنا أعداء لها وأننا نستطيع أن نقف معا جنبا إلى جنب. ولكن يبقى السؤال: في حالة اتفاقنا مع الولايات المتحدة في الرأي ووجود الثقة المتبادلة بيننا حول قضايا العراق لماذا لا ننتهج نفس النهج في القضايا الأخرى؟ فهذا الاتفاق يمكن أن يتم بشأن قضية أفغانستان والقضايا الأخرى؟

إننى على يقين من أن فرصة هذه المباحثات في تحقيق تقدم أكثر من فرصها في الإخفاق أو الخلاف إلا لو كنا سنتشكك في النوايا. أى أن نتشكك في أنهم يريدون تحقيق الاستقرار في العراق ولكن نظرا لأن كلا

الطرفين يريد الاستقرار في العراق فأنا أرى أن المباحثات سوف تحرز تقدماً. كما أن موافقتهم على استمرار المباحثات يعد خطوة تاريخية بشرط حضور المسؤولين العراقيين.

بالطبع لا يجب أن ننسى أننا كنا ننظر إلى الولايات المتحدة نظرة عداوة طوال الثلاثين عاماً الماضية بسبب الأدبيات السياسية التي كانت سائدة في البلاد كما

كانت الولايات المتحدة تعتبر إيران عدواً لها وللغرب ولذلك لا يجب أن نتوقع أن تنتهي كافة الخلافات بين عشية وضحاها ولكن المستقبل كفيل بهذا وسوف تحل الأزمات القائمة بين إيران وبين الولايات المتحدة. أنا أعتقد أن الجزء الرئيسي من المشكلات في المنطقة يرجع إلى التوجه العدائي بين إيران وبين الولايات المتحدة وهو ما يجب أن يحل.

٥- النافذة الأولى للحوار الأمريكي - الإيراني

■ شرق (الشرق) ٢٩/٥/٢٠٠٧

جلست الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً وبشكل مباشر مع إيران على مائدة المفاوضات. هذا هو العنوان الرئيسي في وسائل الإعلام الدولية على مدى الأيام الأخيرة. بدأت هذه المفاوضات عندما طالب عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي من طهران وواشنطن إجراء مباحثات بشأن الأزمة العراقية. لقد سعت واشنطن منذ غزو العراق وحتى الآن إلى استبعاد أهم دولتين بالمنطقة من نطاق العمل الإقليمي الرامي إلى حل الأزمة العراقية، وقد انتقدت عدة تقارير بالإضافة إلى عدد كبير من الخبراء الأمريكيين سياسات حكومة جورج بوش التي لم تأخذ في الاعتبار العوامل المحيطة بالأزمة العراقية. وخلال تلك الأثناء خشيت الولايات المتحدة من التقارب مع إيران أو مطالبته بتخفيف الضغوط الموجودة في العراق باعتبارها مقدمة لانهاية التوازنات الراهنة. لهذا قبل أن تقبل واشنطن بمبدأ الحوار مع إيران طمأنت حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط أن المباحثات مع طهران لن تتخطى نطاق الوضع العراقي المتأزم. لذلك فإن تعيين كروكر السفير الجديد للولايات المتحدة في بغداد كرئيس لوفد التفاوض مع إيران واختيار بغداد كمقر لعقد اجتماعات التباحث يأتي في إطار تفسير مدى التخوف الأمريكي من نتائج التباحث مع إيران.

من ناحية أخرى أبدى المسؤولون الإيرانيون مخاوفهم من عدة نقاط كان على رأسها إظهار إيران كأحد أطراف الصراع في العراق إذا ما رفضت طهران القبول بمبدأ التفاوض مع الولايات المتحدة. ونتيجة للقوى المعارضة لاحتلال العراق في المنطقة والحكومات العربية المحافظة التي تضع إيران في قائمة الدول التي تعمل على تأجيج الصراع العراقي، أدركت إيران هذه المعادلة فورد على لسان رئيسها أن الهدف من المباحثات مع الجانب الأمريكي هو تحديد مهام القوات الأمريكية المستقرة في العراق بوصفها قوات احتلال. مع كل حال فقد واصلت

إيران الولايات المتحدة قبيل بدء المفاوضات بأسبوع حملات دعائية ضد بعضهما البعض. وفي حين أعلن الجانب الأمريكي أن إيران تدير شبكة من القوات الفدائية ضد القوات الأمريكية المتمركزة في العراق وأنها تمد هؤلاء المقاتلين بأسلحة متقدمة لتصفية الجنود الأمريكيين، أعلنت إيران من جانبها أنها كشفت عن شبكة تجسس أمريكية تعمل في إيران بهدف إيجاد عدم استقرار. كان هذا ملخص الوضع قبيل البدء في المفاوضات لكن الطرفين كانا يعولان على قدرة وفودهما المشاركة في المفاوضات.

الاجتماع الأول بين إيران والولايات المتحدة في أحسن حالاته كان بالغ الحساسية من حيث اختيار كل طرف للطرف الآخر والتعرف على مطالب وآمال كل طرف. هذه أول خطوة بعد حوالي ثلاثة عقود من الانفصال مرت فيها العلاقات بالعديد من التراكمات لذلك فضل الجانبين، اتباع أسلوب وسطي يجمع بينهما على طريق الأزمة العراقية. ونتيجة لذلك يمكن القول أن العراق سيتحول إلى نقطة تحول في تاريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية، لأنه سيكون من الصعب الخروج من هذه المفاوضات دون التوصل إلى الحد الأدنى من التوافق.

فعلى الجانب الأمريكي يعد ضمن أهداف الحرب على العراق تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، ودمقرطة الأنظمة السياسية الشرق أوسطية، وإقرار سلام دائم بين العراق وإسرائيل وتأمين المصالح الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي (العربي) الاستراتيجية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت على مدى العوام الثلاثة الماضية حقيقة مفادها ضرورة تعديل أهدافها بما يضمن تحقيق الاستقرار في العراق وجدولة انسحاب القوات الدولية والتسليم بسيادة ووحدة الأراضي العراقية. وهي مطالب لا تتعارض على الأقل مع المصالح القومية الإيرانية لهذا يبدو أن الجانبين الأمريكي والإيراني قد توصلا إلى نقطة البدء في المفاوضات.

٦- ماذا بعد المباحثات مع أمريكا؟

■ إيران ٢٠٠٧/٦/١٧

■ سيد ضياء الدين احتشام

مصر والسعودية بل وغيرها من الدول الصغيرة مثل الأردن والكويت. الملفت للنظر والمثير للانتباه هنا أن عدداً من هذه الدول لم ترسل سفرائها إلى بغداد على الرغم من أن العراق عضواً كامل الأهلية من أعضاء جامعة الدول العربية وبعبارة أخرى نقول إن الجهود المبذولة من تلك الدول ولكن بشكل غير معلن تصب جميعها في زاوية ومن أجل تهميش وعزل الحكومة العراقية الحالية.

بالنسبة لهم- أي الدول التي لم ترسل سفرائها للعراق- سوف يكون خبراً ساراً جداً أن يتم الإعلان عن سقوط أول حكومة شيعية في العراق لإخفافها في النواحي الأمنية، خاصة أنهم يدركون جيداً الروابط والصلات التي تربط أو تجمع بين حكومة المالكى وبين طهران فالمالكى نفسه كان مقيماً لسنوات في إيران بل وله علاقات صداقة مع الكثير من المسؤولين الإيرانيين.

إن سقوط حكومة المالكى يمكن قراءته باعتباره سقوطاً لأحد الحلفاء المهمين لطهران والأسوأ من ذلك أن سقوط المالكى يمكن أن يسفر عن ظهور وارتقاع شأن تيار ما يكون معارضاً وبقوة لإيران، ومن ثم تتكرر مشكلة العراق الصدامية (أي عراق صدام حسين) بالنسبة لإيران بشكل أو بآخر ويكون من شأن ذلك إلحاق الأذى وللسنوات طويلة قد تمتد لعقود من السنين بالحدود الغربية الإيرانية وهو ما سيؤثر وبقوة على الأمن القومي الإيراني.

من هنا- ولهذا السبب- فإن حماية حكومة نوري المالكى يعد أحد أهم المحاور الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة لأن هذا الموضوع يعد جزءاً غير قابل للفصل من منظومة الأمن القومي الإيراني على المدى الطويل. في المقابل وبالتوازي مع ذلك لا يمكن لنا أن ننسى أن الأمريكيين قد يفضلون إشراك طهران في الملف العراقي من منطلق إدراكهم أن الأمن العراقي هو جزء من الأمن الإيراني أو هو كل الأمن الإيراني وأنهم لهذا السبب قد يقبلون بمشاركة إيرانية ما في هذا الملف شريطة أن يتحقق أمران وهما:

أ- أن ينعكس ذلك إيجابياً على المصالح الأمريكية.
ب- ألا تتحمل الولايات المتحدة أية تكلفة جراء تلك المشاركة الإيرانية.

بالإضافة إلى ذلك من المهم أيضاً التأكيد على أن الحل النسبي للأزمة الأمنية في العراق يمكن أن يهدئ

في النهاية قبلت الولايات المتحدة شرط إيران وتقدمت بطلب رسمي للحوار مع إيران إلى وزارة الخارجية عن طريق سفارة سويسرا وبهذا إنتهى أول عقبة أو "مانع شكلي" في سبيل وفي طريق إجراء المباحثات الإيرانية - الأمريكية. قبل ذلك كان الأمريكيون يكررون طلبهم إجراء مباحثات مع إيران عن طريق وسائل الإعلام أو الوسطاء ولكن طهران كانت متمسكة ومصرة على نقطة جوهرية وهي طالما أن هذا الأمر أو الطلب لم يتخذ من العراق والقنوات الرسمية فلن يكون له أى أثر أو نتيجة.

المؤكد أن طهران في بداية القضية كانت تتلقى هذا الطلب الأمريكي عن طريق القنوات غير الرسمية ولهذا كانت ترسل ردها إلى واشنطن عن طريق وسائل الإعلام ولكن ما حدث في المرة الأخيرة كان أمراً مختلفاً. ففي يوم الأحد الماضي تم استدعاء سفير سويسرا في طهران إلى وزارة الخارجية الإيرانية وقيل له رسمياً أن طهران سوف تبحث فقط الرسائل الرسمية الأمريكية التي ترسل إليها عن طريق السفارة السويسرية باعتبار أن سويسرا هي راعى المصالح الأمريكية في إيران.

بعد هذا التطور لم تمض فترة طويلة حتى قامت الولايات المتحدة بتقديم طلب رسمي بإجراء مباحثات مع إيران وبدورها أعطت إيران رداً إيجابياً بالقبول.

السؤال هنا كالتالي: لماذا قبلت إيران إجراء حوار مع الولايات المتحدة بشأن العراق؟ خاصة وأن الذين ينتقدون هذا الأمر يقولون إن إيران لا تملك أى سلطة أو أهلية لحل المشكلة أو المشكلات الأمريكية في العراق. الإجابة على هذا السؤال تستوجب البحث في الفضاء العراقي المعقد جداً وهو ما سنعمل على تحقيقه الآن.

بعد سنوات من احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة بات صحيحاً أن الولايات المتحدة تعاني من أزمة أمنية حادة وكل يوم يقتل عدد من جنودها في العراق لكن لا يجب حصر هذه المشكلة في الولايات المتحدة وحدها ولا يجب أن نفعل أن هذه المشكلة طالت بدورها حكومة المالكى أيضاً.

أيضاً بعد سنوات من الحكومات السنية البعثية، تبدو حكومة المالكى أول حكومة شيعية في العراق وهذا الأمر نفسه وفي حد ذاته مفرح وغير سار بالنسبة لأغلب دول المنطقة خاصة ذات النفوذ الكبير منها مثل

إلى حد كبير من القلق الأمريكي ويطمئننها أيضاً من ناحية وجودها في العراق بما يتيح لها في النهاية فرصة ممارسة الضغوط من جديد وبشكل أكثر راحة وفاعلية على إيران.

هنا تبدو الصورة المعقدة للمعادلة العراقية بالنسبة لكل من طهران وواشنطن وهنا تبدو أيضاً صعوبة التسليم بأن سلوك طهران هو الطريق لحل الأزمة العراقية.

بعبارة أكثر بساطة نقول إن حل الأزمة الأمنية العراقية يعد لصالح إيران من ناحية أساسية وهي أن يتم دعم وتثبيت حكومة المالكى باعتبارها حكومة إيران. من ناحية أخرى سوف يؤدي حل الأزمة العراقية إلى تحرير جزء كبير من الطاقات والقدرات السياسية والعسكرية الأمريكية وهو ما سيمنح الولايات المتحدة فرصة مساوية تماماً لاستخدام ذلك الجزء من الطاقات والقدرات الذي سيتم إطلاق سراحه من قيد الأزمة العراقية لكن من أجل الضغط على إيران وتهديدها به.

من هنا يمكن القول صراحة إن جهاز الدبلوماسية الإيرانية قد وضع "السيف" بين شفتيه ولم تعد له أية حيلة سوى أعمال وممارسة المزيد من الاحتياطات في التباحث مع الولايات المتحدة لأن "حسن النية الأمريكية" لم يتوفر حتى الآن تجاه الإيرانيين.

مما لا شك فيه أنه إذا لم ترى إيران المؤشرات الدالة على أن الولايات المتحدة سوف تقوم بدفع ثمن التباحث الإيراني معها وأنها تريد فقط تهيئة المناخ اللازم في العراق لتحقيق الأمن المفقود لجنودها هناك وبشكل مجاني، إذا لم يحدث ذلك فإن الخيار الوحيد الذي سيكون مطروحاً أمام الإيرانيين هو الإيقاف السريع للتباحث مع الأمريكيين.

من هنا يمكننا القول بأن الولايات المتحدة - من خلال سلوكها - هي التي سوف تقرر هل سيتم "إجهاض" المباحثات في المراحل الأولى لتكوين الجنين أم أن الإبقاء على "الجنين" حتى يكتمل نموه سيكون هو الخيار الأمثل؟

٧- هل وافق المرشد على الحوار مع الولايات المتحدة حول العراق؟

■ إيران ٢٠٠٧/٥/٣٠

وإنما الحوار حول وظيفة المحتل وتوفيره الأمن للعراق". وبهذا يكون مرشد الثورة قد أكد في كلمته رداً على التصريحات الأمريكية "أن مسألة العراق غير معنية بهم" وطالما أن مسألة العراق لا علاقة للولايات المتحدة بها فعلى أى شئ إذن تتم المحادثات بين إيران والولايات المتحدة؟

٢ - الواقع أن حال رجال السياسة قد يثير التعجب أحياناً، لأن بعضهم مازال يختلط عليه الأمر بين تعريف المباحثات والحوار، لماذا؟ نظراً لكون المباحثات (المحادثات) في العرف السياسي تعنى التباحث حول الاختلافات الموجودة بين دولتين ومن ثم يسعى الطرفان في خوض مباحثات الغرض منها الوصول إلى حل وسط مرضى للطرفين وذلك عبر التفاوض مع بعضهم البعض حتى يتم التلاقى حول نقاط مشتركة.

وحول هذا الصدد، كان مرشد الثورة قد تحدث تفصيلاً في تصريحاته التي كان أدلى بها في فبراير عام ٢٠٠٢م، حينما تحدث عن المباحثات مع الولايات المتحدة قائلاً: "... مباحثات مع من؟ وحول ماذا؟ إن المباحثات من أجل التوصل لأمر مشترك فضلاً عن كون الأطراف لديها الاستعداد لقبول بعضها البعض قبل التوصل لحل وسط،

بداية هل يتصور أحد إمكانية موافقة مرشد الثورة على خوض إيران المباحثات مع الولايات المتحدة حول العراق؟ فالإجابة على هذا التساؤل ووفقاً لجميع الشواهد والقرائن تشير إلى النفي، إذ أنه - كالمعتاد - يرفض أى نوع من التفاوض وحول أى شئ وبشكل مطلق مع الولايات المتحدة.

ولعلنا إذا ما تناولنا تصريحات المرشد وخاصة تصريحاته الأخيرة لسوف نكتشف الكثير من النقاط الجديدة بالاهتمام حول ملف المحادثات مع الولايات المتحدة ومن أهم وأبرز تلك النقاط ما يلي:

١ - إن الأشخاص الذين يظنون أن مرشد الثورة قد أجاز المباحثات مع الولايات المتحدة حول العراق كانوا على خطأ، لأننا لو استندنا إلى تصريحاته الأخيرة وخاصة تلك التي أدلى بها في مشهد لسوف نلاحظ أنه نفى أى نوع من التفاوض مع الولايات المتحدة وبشكل مطلق ودون استثناء، بما يعنى أن العراق غير مستثنى من هذا الإطلاق، حيث أنه قد استند على تصريحات الأمريكيين "إذ أنهم قالوا إننا نتحدث عن العراق وليست هناك ثمة مسألة أخرى للمحادثات. غير أننا نقول لهم حتى مسألة العراق غير قابلة للمحادثات.

غير أننا وفي مسألتنا هذه الطرف الآخر لا يقبل بوجود شيئاً أسمته الجمهورية الإسلامية من الأساس، إذن كيف يتسنى التباحث معه؟ أنه يرفض النظام القائم على أساس ديني كما ينهض نظام الجمهورية الإسلامية الذي ينهض بيقظة المسلمين في جميع أرجاء الدنيا..

٣ - مع الأخذ في الاعتبار تعريف المحادثات في العرف السياسي - سالف الذكر - وما صرح به مرشد الثورة حول العراق فإنه لم يجيز المباحثات مع الولايات المتحدة فحسب بل وأكد على أن الولايات المتحدة بوصفها دولة احتلال قد عجزت عن تحقيق الأمن والاستقرار بالعراق فضلاً عن كونها قيدت يد الحكومة الشرعية في البلاد وأطلقت يد الإرهاب ومن ثم طالبت وزارة الخارجية الإيرانية رسمياً من الحكومة العراقية الشرعية الدخول في مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة لحثها على القيام بوظائفها وتحقيق الأمن والاستقرار بالعراق؟ لكن يبدو أن البعض قد فهم على سبيل الخطأ أن هذا الكلام يعني طلب الدخول في محادثات مع الولايات المتحدة..!

وجدير بالذكر أن صحيفة "كيهان" (العالم) الإيرانية قد نشرت في عناوينها الرئيسية آنذاك "مباحثات مع الولايات المتحدة لا ولو كانت حول العراق" وذلك لأن تصريحات المرشد يبدو أنها قد حرفت عن مضمونها لذلك نقول إن الذين يحرفون تصريحات المرشد عن مضمونها لإحالة المباحثات مع الولايات المتحدة إنما هم خائفون للعديد من الأسباب أهمها:

أن خوض المحادثات مع الولايات المتحدة يعني تراجع الجمهورية الإسلامية عن كلام الإمام (الخميني) وعن عهد الحرب المقدسة (الحرب الإيرانية العراقية) وعن أهداف الثورة الإسلامية في المطلق، فضلاً عن أن هذا يمثل ضياع لكرامة الثورة أمام العالم وخاصة المستضعفين منهم.

وأخيراً لم يبق من تصريحات المرشد غير كلمة "كيف يمكن الدخول مع ظالم في مباحثات؟" وهذا بدوره يعني أن المحادثات مع الولايات المتحدة مرفوضة، (فاعتبروا يا أولى الأبصار).

إيران ودول الخليج (الفارسي)

رسالت (الرسالة) ٢٥/٥/٢٠٠٧

وبناء عليه فإن دول الخليج (الفارسي) أصبحت تعتمد اعتماد كلي في شئونها الأمنية على الولايات المتحدة الأمريكية ويمكننا أن نرى هذا الأمر من خلال الإجراءات العسكرية الأمريكية ضد العراق.

وتشير الشواهد الموجودة بالنظر للقلق الأمني الأمريكي ستتواجد مقدمات جديدة متعارضة، وهذا التعارض ناتج عن الاستراتيجيات الأمريكية المحافظة، والتي ساهمت في ظهور الكيان السياسي الإقليمي وكذلك قوى المقاومة العرب الإسلامية في دول الشرق الأوسط.

وفي الواقع يجب أن نعلن بشكل واضح أن دول الخليج (الفارسي) واقعة تحت ضغوط دولية.

نموذج تعامل إيران مع دول الخليج (الفارسي). تسعى الدول الغربية بشكل متزايد أن تحقق أهدافها على أساس تقسيم المنطقة، وترى هذه الدول أن سوء طالعهم في علاقات إيران مع الدول العربية أو العكس وفي مثل هذه الظروف فهم يسعون إلى تأكيد الجدل، ويعتبرون ذلك بمثابة توسيع لنفوذهم.

بالنظر إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد أحمدى نجاد رئيس الجمهورية إلى كل من: عمان والإمارات العربية المتحدة نتأكد لنا ضرورة تحليل أوضاع وظروف المنطقة وخاصة دول الخليج الفارسي.

ولا شك أن مثل هذه الزيارة تمثل حدثاً هاماً وغير منتظر بالنسبة للدول الغربية، وسيعقبها نتائج وفرض جديدة لدولتنا، والأهم هنا هو استمرار التعاون والتفاعل مع دول المنطقة والذي يجب أن يتم بدقة واهتمام حتى لا تضيق الفرص أو تتحول إلى تهديد.

نظرة على مميزات دول الخليج (الفارسي)

يؤكد (أنتوني كوردسمان) أحد الخبراء المتخصصين في أمن الشرق الأوسط أن التبعية العسكرية والأمنية لدول الخليج (الفارسي) للولايات المتحدة قد زادت بنسبة ٢٠٪. وهذه المسيرة سوف تتزايد بنسب كبيرة مستقبلاً.

ويمكن أن نرى مؤشرات هذه التبعية من خلال القواعد العسكرية الأمريكية، والاتفاقيات الأمنية التي تتيح للولايات المتحدة التدخل السياسي في شئون هذه الدول.

هذا في حين أن الضروريات الأمنية الإيرانية تؤكد أن المسيرة الجديدة سوف تتشكل في إطار استراتيجية التعامل البناء، وعلى هذا الأساس فإن أهم الأهداف الإيرانية هو متابعة نموذج جديد في علاقاتها الإقليمية، ويمكن تسرحه كالتالي:

أ- تسعى الدول الغربية أن يكون الحد الأقصى من التقسيم الإقليمي في منطقة الخليج (الفارسي). ولأجل تحقيق ذلك فهي تسعى إلى تزايد التقابل الإيراني - العربي، وعند وجود هذا التقابل، فلن تنهي إمكانية قيام تعاون إقليمي بين دول المنطقة. وبناء عليه فيجب أن توضع استراتيجية الدولة على أساس هذا التعامل.

وزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة واستمرار التفاعل الجدي سيساعد المسؤولين في التحرك السليم في الأزمة. ب- تعتبر الهوية المشتركة بمثابة صورة للمصالح المشتركة، وبناء عليه فإن دول المنطقة أساساً في ظروف تجعلهم يستطيعوا أن يؤديوا دوراً مشتركاً. لأنهم يحظوا بتهديدات مشتركة، والتي وضعتها الولايات المتحدة في جدول أعمالها تحت عنوان مواجهة الإسلام.

ج- الهدف الرئيسي للجمهورية الإسلامية في تعاملها يجب أن يصبح على أساس التوازن البناء. وعلى هذا النحو فإن هدف الجمهورية الإسلامية هو تحقيق الحد الأقصى من العلاقات من أجل تحقيق الأهداف والتوازن والترابط الإقليمي بدلاً من تحقيق استراتيجيات خاصة.

د- تشير الشواهد الموجودة إلى أن علاقات إيران مع دول المنطقة فاقدة للتضامن البناء، والانقسام الموجود في العلاقات الأمنية يمكن أن يكون ناتج عن عدم تأسيس علاقات إيران مع دول المنطقة، وخلال السنوات الماضية تزايد سوء الظن في العلاقات المتقابلة بين دول المنطقة، وهذا الأمر ناتج عن عدم وجود المؤسسة التي تؤدي إلى التضامن والترابط وأخيراً يجب القول أن الخلافات الحدودية والقومية والثقافية والأرضية لا يجب تجاهلها في التعامل مع دول الخليج (الفارسي) ولكن المهم أن يصبح هذا الموضوع عامل في التحرك والسعي لتوسيع العلاقات مع دول الخليج (الفارسي) حتى تستطيع الجمهورية الإسلامية تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

عين على الطريق

■ جميلة كفيفور ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٤/٥/٢٠٠٧

الدالة على ذلك هو معدل الكتب التي طبعت وحصلت عليها من المصريين والتي تدور حول إيران وثورتها. والواقع أن هذا الحجم من المؤلفات في ذلك الوقت - مقارنة بالكتب التي كتبت في إيران حول مصر وتطوراتها - يعد أمراً ملفتاً للنظر وجديراً بالتأمل.

ولقد تأكدت من هذا الميل والاهتمام لدى المصريين بإيران خلال مجموعة الزيارات التي قمت بها إلى مصر ضمن وفود برلمانية إيرانية أو بصفتي الجامعية.. تأكدت

سافرت إلى مصر في مهمة صحفية مدتها ثلاثة عشر يوماً، بتكليف من جريدة إطلاعات (الأخبار) وذلك من أجل إجراء تغطية صحفية لمؤتمر وزراء دول عدم الانحياز وبعد ذلك قمت بتدوين مشاهداتي داخل مصر في كتاب لي بعنوان: "مصر من زاوية أخرى" ونشرت هذا الكتاب الذي كتبت في خاتمته ما يلي: "على الرغم من قطع العلاقات بين الدولتين فإن الشعب المصري مهتم بإيران وبالتطورات الحادثة فيها، وأحد المؤشرات

من ذلك عبر ما سمعته وقرأته وشاهدته فى جميع المحافل والأوساط الفكرية، السياسية، الصحافية، العلمية - الجامعية وبشكل خاص من جانب الجماهير المصرية. وعلى الرغم من الصعوبات والتعقيدات الخاصة بالحصول على تأشيرة دخول إلى مصر - والتي يتم رفض أغلبية طلبات الإيرانيين فى هذا الصدد - وعلى الرغم من التصادم القائم على سوء الظن وانعدام الثقة والذي يلقاه الإنسان فور وصوله إلى مصر باعتباره "إيراني"، على الرغم من ذلك كله إلا أن اختلافاً مهماً وملفتاً للنظر بين طبيعة نظرة رجال الدولة والمسؤولين المصريين وبين طبيعة نظرة الشعب المصرى تجاه كل ما هو إيراني. هكذا تأكدت لى الصورة من خلال مشاهداتى.

مصر هى "قلب" العالم العربى. حسب ما يرويه نجيب محفوظ فى روايته "أولاد حارتنا" عن جد الأطفال المصريين، قائلاً: إنه قد اختار الإنزواء فى منزله لسنوات طويلة. كان اسمه "الجبلاوى" وكان الناس يعتقدون أن الجبلاوى هو أصل وأساس المكان الذى يعيشون فيه وأن هذا المكان هو أصل وجود مصر ومصر هى أم الدنيا.

الواقع أن مصر دولة تستحق المعرفة والمطالعة. فهى الأرض التى أنجبت قارئ القرآن العظيم الشيخ عبد الباسط عبد الصمد، والمفكر الدينى حسن البنا وفيلسوفها عبد الرحمن بدوى وكاتب روايتها نجيب محفوظ وكاتبتها المسرحى توفيق الحكيم وكاتبتها الضحى محمد حسنين هيكل وشاعرها أحمد شوقى وزعيمها الوطنى جمال عبد الناصر، ومطربتها العظيمة أم كلثوم. وعشرات من الوجوه التى تكشف عن - وثبت وترسخ من - قيمة الثقافة والفكر والفن المصرى وهى الفنون المفعمة بالأمواج المتلاطمة من الخليج إلى المحيط.

مصر هى الدولة ذات الجذور الطويلة والحضارة والثقافة الزاخرتين العريقتين والتى لازالت قادرة على إنتاج وإخراج بعضاً من عناصر القدرة الداخلية الذاتية وذلك على الرغم من الجهود المتكررة لوأد وإضعاف هذه القدرات. ومصر هى الدولة التى لا زالت تبذل الجهود الجبارة من أجل إعادة العلاقات معها على الرغم من وجود عناصر مقاومة من جانب أطراف أخرى دولية وإقليمية.

طوال العقود الماضية سواء قبل الثورة أو بعدها كان العامل أو العنصر السياسى هو السبب الأسمى للتفرقة والفصل بين الأمتين والدولتين لكن ظل العامل الثقافى قائماً بوصفه حلقة الوصل بين الدولتين. لكن ما حدث بعد الثورة الإسلامية وفى إثر قطع العلاقات بين الدولتين أصبح تأثير العامل السياسى قوياً بالدرجة التى أدت إلى إضعاف الدور التقليدى للعامل الثقافى الذى كان قائماً من قبل، الأمر الذى أدى إلى إلحاق أبلغ الضرر بهذه العلاقات على نحو من الصعب تداركه أو تدارك آثاره ونتائجه. خير مثال أو أبسط دليل على هذا الانخفاض الحاد فى أعداد الطلاب الذين يدرسون اللغة الفارسية فى الجامعات المصرية مقابل زيادة عدد الذين يدرسون اللغة العبرية.

والآن.. وحيث أن رئيس جمهورية إيران قد قام - وخلافاً للأعراف والتقاليد الدبلوماسية - بالإعلان وبشكل صريح عن استعداده لإعادة العلاقات مع مصر يكون من الواجب أو من الطبيعى أن ننتظر ونتوقع تحركاً إيجابياً من جانب الطرف المصرى.

إن شعوب المنطقة خاصة شعبى الدولتين صاروا يعتقدون الأمل على حدوث خطوات إيجابية جديدة من مصر وبعبءة عن تكرار المواقف المتصلبة التى ظل يرددها الطرفان طوال السنوات الماضية.

ترحيب المسؤولين الإيرانيين بالعلاقات مع مصر غير مقبول

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٦/٥/٢٠٠٧

ففى رؤية هؤلاء الخبراء والسياسيين أنه لا يجب على المسؤولين الإيرانيين أن يفتحوا أزرعهم لاحتضان العلاقات مع القاهرة. فى هذا الصدد تم استعراض أو استطلاع رأى عدد من رجال مجلس الشورى الإسلامى فكانت ردودهم كالتالى.

يقول حجة الإسلام قدرب الله على خاني عضو المجلس عن دائرة "بوئين زاهرا"، عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية، فى هذا الأمر: من الممكن

بعد أن أعلن رئيس الجمهورية استعداده لإعادة العلاقات مع مصر وبعد أن خرجت ردود الفعل من جانب المسؤولين المصريين تجاه اقتراح أحمدى نجاد، فإن الكثير من الخبراء والسياسيين فى الدولة اعتبروا أن الإعلان الرئاسى الإيرانى عن الاستعداد لإعادة العلاقات مع مصر أمر "غير دبلوماسى" ومخالف لمبادئ الجمهورية الإسلامية التى تحكم ثلاثة محددات سياستها الخارجية وهى: الحكمة، العزة والمصلحة.

ألا تكون لدينا اعتراضات بشأن إقامة علاقات مع مصر بوصفها وإيران دولتان إسلاميتان. لكن الشئ المهم في هذا الصدد أن يكون إقامة هذه العلاقات مع القاهرة قائماً على أساس "العزة" ومن موقف "قوة" وليس من موقف ضعف وبطريقة لا توحى باستجداء إيران إقامة العلاقات مع القاهرة. في اعتقادي أن الموقف الذي صدر عن رئيس الجمهورية بشأن العلاقة مع مصر هو موقف غير دبلوماسي ولا يلتزم بالمبادئ والثوابت الثلاثة التي تحكم عمل السياسة الإيرانية وهي الحكمة، العزة والمصلحة. والحقيقة أن ما قام به رئيس الجمهورية والبيان الصادر عنه يعد نوعاً من "الاستجداء" المرفوض.

فيما يقول حجة الإسلام محمد تقى رهبر عضو المجلس عن دائرة أصفهان وعضو اللجنة الثقافية في مجلس الشورى: لا يجب على إيران أن تتخلى عن مبادئها الرفيعة والسامية أو عن أسس الثورة الإسلامية التي وضعها الإمام الراحل سواء من أجل إقامة علاقات مع مصر أو مع غيرها من الدول، كما لا يجب عليها أن تصر على إقامة أى علاقة مع القاهرة، وفقط إذا لم يتم خدش الأسس والمبادئ المسلم بها في الجمهورية

الإسلامية وإذا لم تخذش عزتنا وإذا لم يتم المساس بموقفنا تجاه إسرائيل.. إذا تحقق ذلك.. عندها فقط نوافق على إقامة العلاقات مع مصر. وأساساً يجب أن يكون السيناريو كالتالى:

أولاً، لا يجب على إيران أن تكون صاحبة الخطوة الأولى وثانياً لا يجب على المصريين أن يضعوا شروطاً مسبقة بل يجب على الطرف المصرى أن يعلن صراحة عن رغبته في إقامة علاقات مع إيران، نحن لا نقبل بسط الأزرع من جانب المسئولين الإيرانيين لإقامة علاقات مع مصر، بل نعتقد أنه من الضروري جداً أن نأخذ قرارنا في هذا الصدد واضعين في الاعتبار مبادئ العزة، الحكمة والمصلحة التي هي الأسس الأصلية لنظامنا السياسى. إن ما يطرحه أو يضعه المسئولون المصريون كشروط لإقامة علاقات مع إيران مثل تغيير اسم شارع الشهيد خالد الإسلامبولي في طهران ومثل ذلك يعد مؤشرات دالة على وهن الجمهورية الإسلامية الإيرانية إذا ما تم القبول بها، ومن ثم فالأصل هنا هو أن يؤكد النظام الإسلامى وبشكل دائم على تمسكه بالثوابت التي وضعها وحددها لنفسه وتمسك بها على مدار السنوات السبع والعشرين الماضية.

الدبلوماسية الفعالة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

■ حنيف غفاري ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٦/١٤

الإيرانيين مع المسئولين العمانيين ومن بينهم السلطان قابوس كشف عن رغبة مماثلة لدى عمان تجاه دعم المسيرة الإقليمية الرامية إلى دعم القواسم المشتركة بين دول إقليم الشرق الأوسط.

الرسالة الأصلية لزيارة رئيس الجمهورية الإيرانية إلى دولة الإمارات يمكن إيجازها في أنها بمثابة خطة مضيئة لتعاون إقليمي طموح شرق أوسطى. لقد ترددت مشاعر ودعوات التعاون الإقليمي لفترة طويلة وظلت قائمة في أذهان السياسيين في المنطقة لكن البيت الأبيض بشكل خاص والغرب بشكل عام استناداً إلى الأدوات والوسائل التجارية والسياسية والإعلامية كان يمنع بقوة انتشار وتقوية هذه المشاعر.

إن احتلال العراق والوجود الأمريكى المباشر في الأراضي العراقية صار سبباً لأن تجد النيران التي كانت خامدة تحت الرماد - والتي كانت خاضعة لسيطرة الغرب - تجد طريقها نحو الاشتعال بل ترتفع شعلاتها أعلى وأعلى. مما لا شك فيه أن احتلال العراق يمكن اعتباره

الترحيب الإماراتى الملحوظ بزيارة الرئيس أحمدى نجاد كان أمراً نادر الحدوث في شكله ومضمونه ودلالاته. وقد جاءت هذه الزيارة بعد شهور من الهبوط الحاد في العلاقات الاقتصادية بين واشنطن وأبو ظبي وهو الهبوط الذى طال تلك العلاقات من الناحية الكيفية ومن الناحية الكمية أيضاً.

من هنا كانت القضية الرئيسية الملفتة للنظر في تلك الزيارة هي رغبة الطرفين في تطوير العلاقات الإيرانية - الإماراتية.

بعبارة أخرى نقول إن رئيس دولة الإمارات كان مستعداً حتى يثبت رغبة دولته في تقوية العناصر والقواسم الإقليمية المشتركة والبناءة والتي تدعم التعامل والتعاون الإقليمى، كان مستعداً لتحطيم العرف الشائع لدى النظام السياسى لدولة الإمارات تجاه استقبال السياسيين الأجانب والترحيب بهم من خلال خروجه شخصياً إلى المطار واستقبال رئيس جمهوريتنا.

كما أن اللقاء الذى جمع بين كبار المسئولين

بمثابة أولى المؤشرات المرة التي زلزلت الجسد الغافل لمنطقة الشرق الأوسط خاصة الدول العربية.

إن المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين الذين كانوا يعتقدون في أن إشاعة ونشر المشاعر الإقليمية القائمة على التعاون بمثابة موت تدريجي لهم وخصوصاً في دائرة استراتيجية وهامة وهي قطاع الطاقة، هؤلاء المسؤولون سعوا بشكل متزامن ومن خلال ثلاث طرق مختلفة الشكل متحدة ومتفقة في الوجهة والمقصد، سعوا إلى وضع المناخ الاستراتيجي والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط تحت سيطرتهم والإبقاء عليه في إطار أهدافهم المرسومة، والطرق أو الوسائل الثلاثة هي كالتالي:

١ - بث الاختلافات القومية والمذهبية - الدينية في المنطقة وخلق الفرضيات المفرقة ومنها الترويج لقضية الهلال الشيعي.

٢ - التدخل الواسع ل واشنطون، تل أبيب، ألمانيا، فرنسا وبريطانيا في النسيج السياسي لدول الشرق الوسط لمصلحة الغرب.

٣ - تقوية العلاقات الأمنية والعسكرية الأمريكية والإسرائيلية مع بعض دول الشرق الأوسط.

لكن الهزيمة العسكرية لتل أبيب في مواجهة حزب الله اللبناني في صيف العام الماضي أصابت جزءاً رئيسياً من الخطط الأمريكية والصهيونية في الشرق الأوسط بالخلل.

من ناحية أخرى فإن انخفاض شعبية أشخاص مثل بوش، بليز وأولمرت قد أسفر عن خلق مشاعر متباينة أخرى في أذهان قادة ورؤساء الدول العربية.

كما أن التحركات المتعجلة من جانب واشنطون والاتحاد الأوروبي بشأن إيجاد مناطق تركز جديدة قد خلقت بدورها أنماطاً مختلفة من الشكوك لدى الأغلبية العربية الشرق أوسطية تجاه كيفية وطبيعة المنطق الخفي الذي يسير ويوجه التحركات الأورو أمريكية في منطقة الشرق الأوسط. السؤال المطروح هنا كالتالي: هل باستطاعة الحكومات الجديدة في أوروبا والولايات المتحدة التي ستتخلف الحكومات القائمة بل وكذلك الحكومة الإسرائيلية الجديدة المتوقع تشكيلها بعد الإقالة المتوقعة لحكومة أولمرت، هل باستطاعة تلك الحكومات سداد الفاتورة الخاصة بالخسائر التي من الممكن أن تلحق بمصالحهم مع الدول العربية الحليفة لهم في ظل استمرار أعمال العنف والصراعات في داخل فلسطين المحتلة والعراق؟

حضر النيل المفتوح أمام الدبلوماسية الإيرانية:

التصريحات الأخيرة لرئيس جمهوريتنا بشأن استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإقامة علاقات كاملة مع القاهرة يمكن تقييمها وفهمها بأنها محاولة رامية إلى إعادة تعريف وتوصيف منطقة الشرق الأوسط في إطار تعميق العلاقات بين العرب وإيران.

في رد فعله على تصريحات الدكتور أحمدى نجاد قال الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان المصري: لا يوجد أى مانع يعوق استئناف العلاقات بين مصر وإيران وأضاف: إن الرئيس حسنى مبارك قد استقبل جميع المسؤولين الإيرانيين الذين زاروا القاهرة في السنوات العشر الأخيرة ومصر أعلنت مراراً معارضتها لأية جهود تهدف إلى القيام بعمل عسكري ضد إيران. وتابع: على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر والرؤى بين الدولتين بشأن الصراع العربى الإسرائيلى والشرق الأوسط إلا أننا لا نرى وجود أى مانع أمام التعاون المشترك بين الدولتين.

ووفقاً لبعض المصادر فإن الرئيس مبارك أكد في كل لقاء أو مناسبة مثل لقائه مؤخراً مع ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى أنه ضد ممارسة الضغوط على إيران. كذلك قال أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصرى فى رده على تصريحات أحمدى نجاد إن هذه التصريحات تعد أمراً إيجابياً فى علاقات الدولتين. المؤكد أن إقامة العلاقات بين طهران والقاهرة ستكون سبباً لتشكيل رؤى وأطروحات جديدة فى المنطقة يمكن بلورتها فى أن "التمركز داخل حدود الشرق الأوسط" أمر غير قابل للمساس ولا يمكن تبديله.

من جانبها قامت الصحف ووسائل الإعلام المصرية بالترحيب بتصريحات أحمدى نجاد حول تطبيع العلاقات مع مصر واعتبرتها بداية فصل جديد فى العلاقات بين الدولتين وأنها تصب - أى التصريحات - فى خدمة المصالح الإسلامية.

التصريحات الأخيرة للملك عبد الله - ملك الأردن - بشأن إيران جديدة بالتأمل هى الأخرى. لقد قال "عبد الله الثانى" فى حوار له مع الجريدة الأردنية "العرب اليوم": فى حالة وقوع حرب بين الولايات المتحدة وإيران فسوف تتعرض المنطقة كلها للخطر. وفيما يخص زيارة محمود أحمدى نجاد للأردن قال: إن أبواب الأردن مفتوحة أمام الجميع ونحن نرحب بضيوفنا دائماً.

وحول أوضاع العراق قال عبد الله الثانى: إن الوضع فى العراق خطير ومعقد وقوات الاحتلال ومعها الحكومة العراقية مسئولة عن الحيلولة دون إراقة المزيد

من دماء العراقيين، كما أن الأردن على استعداد لاستقبال واستضافة الجماعات العراقية من أجل إنهاء العنف وتحقيق الاستقرار والأمن الوطنى العراقى. من ناحية أخرى قام الملك عبد الله بتكذيب الأخبار التى راجت فى إحدى الصحف الإسرائيلية والتى تفيد أن الأردن تعتبر حماس وحزب الله اللبنايى بمثابة أعداء وفى هذا الصدد قال تحديداً: ما نشر محض إدعاء وليس له أساس من الصحة.

منذ فترة قصيرة شاهدنا ملك السعودية يعلن صراحة أيضاً أن دماء إخواننا وأشقائنا فى العراق تراق من الاحتلال. بنظرة سريعة وعامة يمكننا القول بأن ثمة حالة من الجراءة فى الخطاب العربى تجاه البيت الأبيض وأن الانتقادات الصادرة بشأن وجود واشنطن فى العراق هى انتقادات شديدة وغير مسبوقة.

هذه التصريحات والاعتراضات يمكن تفسيرها وفهمها فى إطار المناخ الجديد الذى صار سائداً فى المنطقة.

إن إلغاء لقاء منوتشهر متكى مع كوندوليزا رايس فى شرم الشيخ صار سبباً لأن يدرك العرب أن إيران غير محتاجة إلى البيت الأبيض أو إلى الغرب بصفة عامة. من هنا فإن الكثير من المؤشرات الإيجابية قد ظهرت فى علاقات طهران مع الدول العربية وهو ما يمكن إرجاعه أو تفسيره فى إطار الدور المستقل والمؤثر لإيران فى مؤتمر شرم الشيخ.

التحرك الدبلوماسى الإيرانى الفعال فى الشرق الأوسط:

إن تصريحات وخطب مرشد الثورة الإسلامية وتأكيداته على لزوم وضروة التعاون فيما بين الدول الإسلامية يمكن إدراكها ورؤيتها بشكل دقيق خلف - فى إطار - التوجهات الفكرية الإقليمية والدولية والتى بدأت فى التبلور لدى قادة ورؤساء الدول العربية.

بعبارة أخرى نقول إن هذه التصريحات صارت تشكل خلفية فكرية إيجابية بالنسبة لصانعى القرار فى الدول العربية. على سبيل المثال إذا أردنا قولبة تلك التصريحات فإنه يمكننا اعتبارها بمثابة نموذج "لميثاق وحدة إسلامية" جديد من جهة وكذلك نموذج للممارسات البناءة والدبلوماسية الإيجابية لطهران من جهة أخرى. وهنا تحديداً يمكن تفسير وفهم وقراءة الزيارات والرسائل الأخيرة التى قام بها الدكتور أحمدى نجاد إلى دول الشرق الوسط بوصفها - أى الزيارات والرسائل - نتاجاً عينياً وسلوكياً حركياً إيرانياً فى إطار قناعة خاصة بعتمية وبأهمية

الوحدة الإسلامية وهو ما يؤكد على حقيقة مفادها أن إيران الإسلامية على طول سنوات عمرها بعد الثورة الإسلامية لعبت دائماً دور المولد والمحي للقدرات الإسلامية فى المنطقة الشرق أوسطية. لكن الدور الخلاق لطهران يمكن دراسته وفهمه وقراءته فيما صدر عن "المخاطبين" لإيران فى الشهور القليلة الماضية. فالآن صرنا نشعر وللمرة الأولى منذ سنوات طويلة أن قادة الدول العربية باتوا يشعرون جيداً - وبشكل يصل إلى حد المعاناة - بحجم وطبيعة التدخلات الأمريكية - الأوروبية فى جميع شئون دولهم من شأنها أن تحول دون وجود تحرك حقيقى مستقل من جانب أى منهم، من هنا أخذوا يسعون من أجل نقل مشاعرهم - التى باتت رائجة فيما بينهم - إلى طهران والتى تعنى رغبتهم فى الوصول إلى قدر كبير من التحرر والاستقلالية عن الضغوط والوصاية الأمريكية الأوروبية فى أمر لا يخلو من دلالات أو معانى جديدة تماماً.

رسالة إلى واشنطن:

البيت الأبيض يشعر الآن وأكثر من أى وقت مضى بخطر كبير تجاه إيران. لقد أدرك القائمون على البيت الأبيض أن الاستراتيجيات الجديدة للمحافظين وحتى الديموقراطيين مثل العودة والتراجع عن النهج الذى اتبعته الولايات المتحدة على مدار ٢٧ سنة معتمدة ومملوءة بالصراعات مه - تجاه - إيران قد صارت أسيرة التخبط والفشل والضياع. إن القضية الرئيسية التى تشغل الآن عقل وأذهان المسئولين الأمريكين هى عدم نجاح نظرياتهم وأطروحاتهم الموجهة لسياسة واشنطن تجاه إيران.

هنا نذكر أن وضع الخطة العشرينية لتنمية إيران ونجاح الدبلوماسية الإيرانية الإقليمية والفوق إقليمية بل والدولية أيضاً قد أسفر عن خلق قناعة لدى سائر الدول بأن غيران دولة غير قابلة للسيطرة من جانب الغرب. على هذا الأساس فإن الاستناد إلى ممارسات وأساليب مثل تلك التى كان البيت الأبيض قد انتهجها فى أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين تجاه بكين والتى منها إعادة تعريف علاقاتها مع الصين بهدف إلحاق الضرر بالاتحاد السوفيتى السابق لن تكون مجدية فى التعامل مع إيران ولن تحقق هدف واشنطن الخاص بأعمال السيطرة عليها فى هذا المناخ الجديدة لن يكون أمام بوش وكذلك الرؤساء القادمين فى أمريكا.. لن يكون أمامهم حيلة سوى القبول بالوجه الجديد والقوى لطهران فى المنطقة.

البنية الجديدة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية

■ إيران ٢٢/٥/٢٠٠٧

اليوم إلى الثورة في المسيرة السياسية للعراق بعد الإطاحة بصدام حسين.

وفي الإطار ذاته يقول (جلال الدين الصغير) رئيس كتلة المجلس الأعلى بالبرلمان العراقي "أننا لسنا بحاجة اليوم إلى الحوار بشأن الثورة، والثورة تعني التغيير، ونحن اليوم قد حققنا التغيير عن طريق الدستور".

علت موجة الاتهامات بعد إعلان تغيير مسمى

المجلس الأعلى الإسلامي وحذف كلمة الثورة منه. ولكنها انتهت بعد ما أصدر المجلس الأعلى بياناً أكد فيه أن لهذه الجماعة العراقية أصول ومبادئ ثابتة. ولديها الاستقلالية في قرارها بشأن حذف لفظة (الثورة) من المسمى كذلك فقد أشار المجلس في بيانه لإيران، مؤكداً أنه لا يستطيع أحد أن ينكر المساعدات التي قدمتها إيران للعراق.

وكانت في عهد صدام قد استضافت مئات العراقيين على أراضيها.

تاريخ تشكيل المجلس الأعلى

شكل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في عام ١٩٨٢ بعد جولة من المباحثات بين بعض الشخصيات الدينية العراقية، ومن بينهم آية الله محمد باقر الحكيم، سيد عبد العزيز الحكيم، آية الله محمود هاشمي، إبراهيم جعفرى (أمين عام حزب الدعوة) والمرحوم محمود صالح الأديب.

وفي الواقع كان تشكيل المجلس الأعلى رد على ضرورة الوحدة ضد حزب البعث، بعد استشهاد آية الله محمد باقر الصدر، وعدم وجود الشخصية الكريزماتية التي تستطيع أن تملأ مكانه.

وهذا الشعور كان متواجداً عند بعض الزعماء والمناهضين لصدام بأن الذي يحل محل المرحوم الصدر ليس شخص ولكنه مجموعة من الزعماء يحملون هدف واحد بفكر واحد.

الشكل التنظيمي للمجلس الأعلى

يتشكل المجلس الأعلى من الأقسام التالية:-



خطى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وهو أكبر تنظيم شيعي في العراق خطوة هامة في مسيرة تحديث بنيته التنظيمية، الأمر الذي اعتبرته بعض الأوساط تغييراً في فكره وتوجهاته. ولكن زعماء المجلس الأعلى ومن بينهم عبد العزيز الحكيم رفضوا هذه الاستنتاجات.

وكان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قد تغير إلى المجلس الإسلامي وحذفت كلمة

(الثورة)، وهو الأمر الذي اعتبره زعماء المجلس الأعلى أمراً عادياً وعلامة على تغير الظروف الزمانية والمكانية. في عهد ما بعد صدام حسين، ولكن هذا الحدث بالنسبة للأوساط الخارجية قد تسبب في ظهور بعض المساومات بين الأطياف والتيارات المختلفة العراقية وغير العراقية.

اللافت هنا أن الأوساط الغربية والعربية ووسائل الإعلام سعوا إلى تفسير هذا الحدث على أنه علامة على ابتعاد المجلس الأعلى عن إيران.

وبالطبع فإن مسئولى المجلس الأعلى قد ردوا برفض هذه الادعاءات. وكانت صحيفة (نيويورك تايمز) قد أعدت تقريراً منذ فترة عن تغيير مسمى المجلس الأعلى وجاء في التقرير "أن حذف لفظة (الثورة) من مسمى المجلس الأعلى هو انعكاس لمساعي هذه المنظمة لكسب دعم العراقيين القوميين والمسئولين الأمريكيين ولو على حساب الجذور الإيرانية لهذا التنظيم".

وجاء أيضاً "أنه مع الإطاحة بصدام حسين، وحصول المجلس الأعلى على ربع مقاعد البرلمان، كان لابد من حدوث تغييرات راديكالية في هذا التشكيل".

هذا في الوقت الذي دافع فيه عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى وشقيق آية الله محمد باقر الحكيم الرئيس السابق عن التغييرات الحادثة في هذا التشكيل وأسباب حذف لفظة (الثورة) من عنوان هذا الحزب قائلاً "أن الثورة بمعناها الحقيقي كانت مرتبطة بعهد نضال هذا الحزب ضد النظام البعثي السابق".

وبالطبع هو يؤكد أن هذا التغيير يعنى أنه لا حاجة

أ-المجمع العام. وبه حوالى مائة عضو من الشخصيات ذات الخبرة العلمية والثقافية، والمجلس الأعلى لديه حاسبة عالية بالنسبة للإعلان عن أسماء هذه الشخصيات فى الصحافة ووسائل الإعلام، ويفضل أن تظل هذه الأسماء فى الظل.

ب-المجلس المركزى وبه على أقصى حد ١٥ عضو.

ج-مكاتب المجلس الأعلى وهى عبارة عن المكتب التنفيذي والمكتب السياسى والمكتب التنظيمى (وقد حل هذا المجلس بعد سقوط صدام حسين)، ومكتب الإعلام والثقافة، والمكتب الجهادى (وقد حل بعد سقوط صدام حسين) وتعلن القرارات بواسطة المجلس الأعلى، وتتخذ فى البداية فى المجلس المركزى ثم تعلن عن طريق الأمانة العامة للمجلس المركزى للتنفيذ.

وينتخب المجلس المركزى كل عامين من أعضاء الجمعية العمومية.

الذراع العسكرى للمجلس الأعلى

جيش بدر أحد أهم آليات المجلس الأعلى الإسلامى

العراقى فى عهد صدام حسين، وفى البداية كانت استعدادات هذا الجيش متوسطة المستوى، ولكن بعد انضمام الأسرى العراقيين لهذا التشكيل العسكرى، وبجهود محمد باقر الحكيم أصبح هذا التشكيل قوة مناسبة للحرب مع صدام، وكان السبب الرئيسى لوجود جيش بدر هو الإطاحة بديكتاتور العراق، ومع سقوط صدام زالت الفلسفة الوجودية له، وسعى المجلس الأعلى العراقى من أجل التواجد فى ساحة السلطة العراقية من خلال الطرق السياسية.

وطبقاً لدستور المجلس الأعلى فإن أهم أهداف هذا التشكيل العراقى:

١-النشاط ضد نظام صدام وتحرير الأمة العراقية من صدام ونظامه.

٢-إقامة حكومة صالحة على أساس احترام الدين الإسلامى باعتباره الأصل والعقيدة.

٣-إقامة علاقات على أساس حسن الجوار وعدم الاعتداء على الآخرين.

نظرة على الأزمة السياسية فى لبنان

■ ايران ١٦/٦/٢٠٠٧

على تشكيل حكومة وطنية وتوزيع الحقائب الوزارية، لكنه فى الأساس خلاف جذرى حول طريق إدارة البلاد وأسس المشروعية للنظام السياسى، وعلى هذا الأساس وصفه قادة حزب الله بأنه صراع على الهوية الثقافية للبنان. وحتى الآن قلما تعالج فى التقارير والتحليلات هذه الجوانب من جذور النزاع السياسى اللبنانى.

بخصوص قضية الحريرى يجب القول أنه توجد فى لبنان الآن وجهتا نظر، هناك جماعة ترى أنه يجب أن تتشكل محكمة دولية للتحقيق فى عملية اغتيال الحريرى، بما يمهد لخضوع البلاد للهيمنة الأمريكية، لكن الجماعة الأخرى تبذل قصارى جهدها من أجل الحفاظ على رؤية مستقلة للبنان فى هذه القضية وليست على استعداد لحل هذه القضية بالتدخل الأجنبى وخاصة الأمريكى والغربى. بالطبع حزب الله هو جزء من المنتقدين وله فى صراع لبنان اليوم بعض المطالب الأساسية التى من بينها تشكيل حكومة وحدة وطنية؟.

إن حزب الله يريد أن يكون شريكاً حقيقياً فى كل القرارات السياسية فى البلاد، ولا تكون مشاركته مجرد

على مدى الأربعة أو الخمسة شهور الماضية، حاول مراقبو الشئون اللبنانية التوصل إلى إجابة على السؤال التالى: هل اقتربنا من نهاية أحد الصراعات المهمة فى الشرق الأوسط؟

ومع ذلك لم توضع إجابة محددة لهذا السؤال، خصوصاً أن جهود الوساطة لتسوية الأزمة السياسية اللبنانية فشلت الواحدة تلو الأخرى، ويأس المستشارون الأجانب من حلحلة موقف الجناح الحاكم وخيمت السحب السوداء على سماء بيروت. وبعد أربعة شهور من بداية الصراع التاريخى بين مؤيدى الحكومة والمعارضة على إصلاح البنية السياسية اللبنانية لازال المشهد غائماً، وقلما أبدت قوى ١٤ آذار و٨ آذار مؤشرات على إجراء مرونة فى مواقفهما. ولازال المعارضون مصرين على مطلبهم وهو تشكيل حكومة شرعية والحصول على ١١ مقعداً أو ما يعرف بالثلث المعطل. وعلى الجانب الآخر يعمل مؤيدو الحكومة عن طريق افتعال الأزمات حول مسألة اغتيال الحريرى على تدويل أزمة بيروت السياسية.

إن صراع لبنان هو فى الظاهر نوع من الخلاف

شكل تمثيلي. واعتقد أن مطلب ثلث الحقائق الوزارية هو مطلب ضئيل للغاية من جانب المعارضة. هذا في حين أنه للأسف يقوم تيار ١٤ آذار ببذل جهود واسعة لتجاهل مطالب المعارضة. وأثبتت الأحداث الأخيرة أن المعارضة تتمتع بدعم الأغلبية اللبنانية، لكن ١٤ آذار يتمتعون بأغلبية البرلمان فقط. وللأسف حتى الآن فشلت كل المقترحات لحل هذه الأزمة بسبب عناد التيار الحاكم. هم ليسوا قادرين على اتخاذ القرارات وتفيد الشواهد أنهم قد تركوا الأمر للأمريكيين الذين يستخدمون بشكل بديهي ورقة لبنان في الأزمة الإقليمية.

البعض يرى أن صراع لبنان ليس مسألة وطنية وداخلية وإنما يرتبط بشكل ما بقضايا الشرق الأوسط الكبرى، فإلى حد ما ارتبط مصير لبنان بشكل مباشر وغير مباشر بأزمات المنطقة وعلى رأسها أزمة العراق، ولو حدث تفاهم بشكل ما بين القوى الإقليمية والدولية في قضية العراق فسوف تصل الأزمة السياسية في بيروت إلى حل، أما لو ظل الأمر على ما هو عليه في العراق فلن تصل أزمات المنطقة إلى حل قاطع. ومن المؤكد أن الأمريكيين وتيار ١٤ آذار يسعون من زاوية أخرى لتدويل الصراع فيما يخص المحكمة الدولية، أي

من زاوية ملف الحريري ويجب أن نؤكد ثانية أن حزب الله منذ البداية موافق على تشكيل المحكمة لكشف حقائق هذا الملف، لكن بشرط ألا تكون ميسسة وينظر إلى القضية من زاوية فنية فقط.

وليس من حق جماعة ١٤ آذار أن تتخذ قراراً نهائياً في موضوع يخص كل اللبنانيين ومع الأسف يجب القول أن خطأ جماعة ١٤ آذار الكبير هو إخراج هذا الموضوع من دائرة المصالح والقضايا الوطنية. وهم يسعون لقصر ملف رفيق الحريري عليهم وكأنه يخصهم وحدهم. اغتيال رفيق الحريري قضية وطنية، وبناء على هذا فغن إحالة هذه القضية إلى المؤسسات الدولية ستؤدي إلى إحداث فرقة بين الأطياف المتعددة في البلاد. وعلى مدى هذه العدة أشهر تمت محاولات كثيرة لتقريب وجهة نظر التيارين المتصارعين وخاصة في ضوء المشاورات الإيرانية والسعودية، حيث بذلت إيران والسعودية جهوداً كبيرة لحل أزمة بيروت السياسية، وهي جدية بالإشارة، لكن للأسف الشديد قوبلت جهود هاتين الدولتين بـ "فيتو" أمريكي، حيث وضعت واشنطن العراقيل أمام هذه المشاورات عن طريق بعض القوى الداخلية ليستمر مسلسل الاحتقان السياسي في لبنان مستمرا.

السياسات الإقليمية الأمريكية ضد إيران

■ اعتماد (الثقة) ٢٠٠٧/٦/٢٠

الأمريكية متمركزة في المنطقة، وواقع الأمر أن دخول هذه القوات أفغانستان بدون تحديد تاريخ محدد للخروج منها فضلاً عن تأسيس أكثر من ١٤ قاعدة عسكرية أمريكية في العراق والمنطقة كل ذلك ساعد على نمو الأوضاع العسكرية للمنطقة مما قد أدى إلى خلق حالة من الرعب حيال ظهور القوات الأمريكية في الشرق الأوسط.

حتى الديمقراطيين أنفسهم الذين كانوا ضد الحرب في نهاية الحرب على العراق لم يتحدثوا مطلقاً عن سحب كافة القوات الأمريكية والخروج الكامل من العراق، بل قالوا إن هذه المسألة يمكن الاستفادة منها من أجل أعمال السيطرة التامة على دول المنطقة أيضاً. وفي هذا الصدد، كان ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي وأثناء زيارته الأخيرة إلى دول المنطقة قد أعلن أن إيران يمكنها أن تخلق المشكلات عبر تغييرها لتوازنات القوى في المنطقة.

جدير بالذكر أن قيام الرئيس الإيراني أحمدى نجاد مؤخراً بزيارة أبو ظبي يمثل خطوة جيدة وإيجابية من أجل استقرار هذه المنطقة، واعتقد أنه يمكن تحقيق هذه

حتى خطوط الطيران في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية تهتم وبجدية بمسألة إيران النووية. والواقع أن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه إيران تتسم بالتناقض، إذ أنها تحذر إيران من امتلاك السلاح النووي من جانب بينما تقوم بتجيش أسطولها العسكري في الخليج (الفارسي) من جانب آخر. ورغم أنها تسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، إلا أنها تنكر حق استغلال إيران للتكنولوجيا النووية للاستخدامات المدنية. في المقابل تحاول غض الطرف عن هذا الحق، ومن ثم تسعى وبشты السبل الدبلوماسية وغيرها للحيلولة دون حصول إيران على أي من تلك الحقوق، والغريب أنها تعطي أطرافاً أخرى وفي المنطقة هذا الحق وأكثر دون وجه حق. لكن ينبغي على إسرائيل أن تلتزم بالمعاهدة هي الأخرى لأننا لا يمكن الانتظار أن تلتزم إيران بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إسرائيل. فهذا العمل من شأنه أن يغير توازنات القوى في المنطقة الأمر الذي ينعكس بدوره على النفوذ الإيراني حيال المنطقة. حتى قبيل مسألة أفغانستان والعراق فقد كانت القوات العسكرية

المسألة عبر تلك الخطوة الإيجابية، نظراً لكون الولايات المتحدة الأمريكية تمر الآن بظروف معقدة وصعبة والمتصور أن خروجها لن يتم بشكل فوري إنما على فترات بعيدة وغير محددة ولكن من المسلم به أن القوات الأجنبية في المنطقة قد أصبحت في سبيلها للتقلص. وأتصور أن الصراعات بين السنة والشيعة لسوف

تتقلص تبعاً، وعلى أية حال، فلو لم تتغير السياسات الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة الأمريكية واستمرت على حالها حيال المنطقة فمن الممكن أن تلقى القوات الأجنبية في المنطقة خطر حقيقى بينما يمكن التغلب على كل تلك المعوقات عبر المحادثات بين الأطراف.

الشرق الأوسط الكبير: حلم الولايات المتحدة الضائع

■ كيهان (الدنيا) ٢٨/٥/٢٠٠٧

من جانب المنظرين الاستراتيجيين بالولايات المتحدة وإسرائيل، إنها تضم دول شمال أفريقيا مثل المغرب والجزائر ودول آسيا الوسطى مثل أوزبكستان وطاجيكستان حتى دول أفغانستان وباكستان أيضاً. ومن منطلق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية التي تعتمد على استراتيجية عسكرية استباقية، وتقسم العالم إلى قوى الخير والشر، ترى الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة غير المستقرة في العالم وأن عليها محاربة الاستبداد ونشر الديمقراطية واستئصال جذور المتشددین تحت شعار الشرق الأوسط الكبير واستئصال الحكام المستبدین من أهم أولويات مكافحة الإرهاب من منطلق دعمهم للإرهاب وخوفاً من حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة نووية بواسطتهم. وترى واشنطن أنه مثلما ساهم مشروع حلف هلسينكي في توحيد أوروبا وفي تقويض أركان ودعائم الاتحاد السوفيتي السابق، يمكن لمشروع الشرق الأوسط الكبير القضاء على الراديكالية الإسلامية في المنطقة. على هذا النحو تم تدوين مشروع الشرق الأوسط الكبير على غرار مشروع هلسينكي، المشروع الذي اعتمد على حقوق الإنسان في جميع أنحاء أوروبا خاصة في الكتلة الشرقية.

برنامج الشرق الأوسط الكبير يدعى وجود نقص رئيسي في ثلاثة قطاعات من الضروري تعويضه وهي قطاعات:

١- الحريات الأساسية.

٢- التربية والتعليم.

٣- حقوق المرأة.

وبالرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يشير بصفة أساسية إلى نقاط محددة مثل الانتخابات الحرة، والأحزاب الديمقراطية، وحرية المرأة، وتوفير وسائل إعلام مستقلة، وتطوير المدارس، وتحقيق برامج إصلاح اقتصادي وعضوية في منظمة التجارة العالمية WTO، إلا

لأن الشرق الأوسط منبع الحضارات القديمة ومصدر الثروات فقد حظى باهتمام القوى الكبرى خاصة خلال العقود الأخيرة حيث تم طرح عدة مقترحات من جانب هذه القوى. بعضها تم تفعيله في إطار تأمين مصالحها. والبعض الآخر فشل أو ظل في صورة مقترح. وفي هذا الإطار نجد أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس الطرح الأول الخاص بهذه المنطقة، فقد اقترح شيمون بيريز رئيس إسرائيل مشروع الشرق الأوسط الجديد، وظل هذا المشروع لسنوات موضع بحث. كذلك حظيت مقترحات اقتصادية من أجل إيجاد سوق شرق أوسطى مشترك وإنشاء منظمة إقليمية كبرى بعضوية جميع دول منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب باهتمام بالغ من الأوساط الإقليمية والدولية. ومن نماذج هذه المقترحات يمكن الإشارة إلى مشروع تعاون الدول الأوروبية والمتوسطية.

في هذا المجال أيضاً توجد نوعية أخرى من المقترحات وهي مقترحات تتناول القضايا الإقليمية بشكل منفصل مثل المقترحات الخاصة بحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وإذا تعمقنا في إحصاء تلك المقترحات فإن عددها على مدى الخمس والثلاثون عاماً الماضية يتعدى الـ ٧٥٠ مقترح، كان مصير جميعها متشابه من منطلق أنها مقترحات أطلقت ليس بهدف التنفيذ وإنما من أجل توفير مناخ ملائم لتحقيق سياسات خاصة وفي هذا الصدد تم طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير. وقد تم اختيار مصطلح الشرق الأوسط الكبير من جانب الاستراتيجيين الأمريكيين والإسرائيليين، من أجل احتواء جميع الدول الإسلامية مثل (باكستان، وأفغانستان، وآسيا الوسطى، وإيران، وتركيا) وهي جميعها دول مؤثرة في التطورات بالعالم الإسلامي.

لذلك ورد في تعريف حدود الشرق الأوسط الكبير

أنه يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وعسكرياً أكثر من منفعته لدول وشعوب الشرق الأوسط.

فاستقرار المنطقة يضمن تحقيق المصالح الأمريكية حيث يرى الاستراتيجيين الأمريكيون أن الشرق الأوسط الكبير هو مركز ومحور مكافحة الإرهاب الدولي. ومن ثم فتجفيف مصادر الإرهاب في تلك المنطقة هو السبيل لتحقيق "الأمن المطلق" الأمن والاستقرار هو تأمين بقاء إسرائيل وتحقيق هيمنة أمريكية على المنطقة.

خلال حقبة الحرب الباردة كانت الأخطار التي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، هي توغل النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، وانتشار القومية العربية وتعرض مصادر النفط بالمنطقة إلى أخطار، أما الآن وبالرغم من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على ذرائع الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط إلا أنها تواجه تحديات أخرى في المنطقة على النحو التالي:

١- السلام العادل في الشرق الأوسط.

بالرغم من الجهود الأمريكية لإقرار سلام عادل في الشرق الأوسط لم يتحقق حتى الآن أي سلام يذكر. وحقيقة الأمر أن انتصار حزب الله على جيش النظام الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة والدول الغربية، كان بداية فصل جديد من العلاقات والتوازنات بالشرق الأوسط. لقد اضطرت إسرائيل إلى قبول تسوية بعد أن هاجمت لبنان مدعومة بالضوء الأخضر الأمريكي بسبب ما تعرضت له من مقاومة مستميتة ما ترتب عليه سطوع نجم حزب الله على الساحة السياسية اللبنانية من ناحية وعلى صعيد الحركات الإسلامية بوجه عام من ناحية أخرى.

٢- النفط: يتزايد احتياج الولايات المتحدة للنفط، في حين أن التحكم بأسعاره ليس بيد واشنطن. لأن عوامل عديدة تؤثر في تحديد أسعار النفط، وعلى رأسها قضية السلام في الشرق الأوسط، والملف النووي الإيراني والحرب في العراق.

٣- إيران: الملف النووي الإيراني وصمود الجمهورية الإسلامية في الدفاع عن حقها المشروع وضع الولايات المتحدة أمام تحدي صعب في ساحة السياسات الدولية. يرى المحافظون الجدد بالبيت الأبيض أن إيران دولة لديها القدرة على الإطاحة باستقرار المنطقة وفي هذا الصدد تصف واشنطن إيران بأنها أنشط دولة داعمة للإرهاب بما أنها تعارض مسيرة سلام الشرق الأوسط ولا تراعي حقوق الإنسان والديمقراطية وتدعم حزب الله اللبناني والجماعات الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي، لكن أكثر المساعي الأمريكية في هذا الصدد

تركز على مسألة امتلاك إيران للقنبلة النووية، فيرى بعض المحللون أنه بالرغم من التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق، إلا أنها عاجزة عن شن هجوم عسكري ضد إيران إما لتغيير النظام أو لتدمير القدرات النووية الإيرانية. وعلى كل حال فإن نظرة المحافظين الجدد لأزمة الملف النووي الإيراني، تركز على مدى تأثير إيران في حالة دخولها النادي النووي على التوازنات الدولية من منطلق أن إيران ستستغل قدراتها النووية من أجل تفعيل نفوذها السياسي بما يمثل تحدي للسياسة الأمريكية. لذلك تأمل حكومة بوش في توقف إيران عن ممارسة نشاطاتها النووية من خلال توحيد المجتمع الدولي وتفعيل الضغوط عليها.

٤- العراق: الأوضاع غير المستقرة في العراق حولت هذه الدولة إلى جحيم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ووسعت الفجوة بين الديمقراطيين والجمهوريين مما وضع المحافظين الجدد بالبيت الأبيض أمام تحدي صعب.

لقد اعتقد المسؤولون الأمريكيون في البداية أن دخول العراق سيحظى بترحيب الشعب الأمريكي، لكن هذا الترحيب لم يحدث بل تعرضت الولايات المتحدة لمقاومة شرسة حتى داخل المحافظات العراقية.

٥- كراهية الولايات المتحدة في المنطقة:

غزو العراق بطريقة غير قانونية نشر أجواء من السخط في الأوساط الحكومية والشعبية بالمنطقة ضد السياسات الأمريكية. لدرجة أن دعم الحركات السياسية الإسلامية المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة في الأراضي المحتلة ولبنان وانتقاله إلى باقي دول الشرق الأوسط، بات تهديد هو الأحدث ضد الولايات المتحدة. فيرى المنظرون الأمريكيون أن أسلحة الدمار الشامل ليست التهديد الرئيسي للأمن الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية في القرن ٢١، وإنما هذا التهديد يتمثل في التحول الذي طرأ على المسلمين نتيجة جذور عقائدية وأفكار سياسية، هذا التحول نشأ بعد الثورة الإسلامية في إيران والتي تبنت أفكار مناهضة للوجود الصهيوني وتحض على عدم تمكين الولايات المتحدة من السيطرة على العالم والشرق الأوسط.

ومن أجل تحقيق الأمن المطلق بالنسبة للاستراتيجيين الأمريكيين والإسرائيليين يجب استئصال جذور الفكر الأصولي بين المسلمين بالمنطقة وطبقاً لهذه الرؤية من الضروري استهداف الحكومات الداعمة والناشرة لروح التصدي لإسرائيل بين المسلمين، ثم يأتي في المرحلة الثانية تغيير جذري في الهيكل الثقافي والاجتماعي والديني لجميع الدول الإسلامية تحت عنوان الإصلاحات والتنمية الديمقراطية.

إسرائيل والهندسة السياسية التركية

■ كسرى صادقى زاده ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٥/١٣

تقوية علاقاته مع إسرائيل وإن كلفه ذلك الخروج من العالم الإسلامي ضرورة تملئها عليه مجابهة التيار الناصري في المنطقة والتصدي للنفوذ الشيوعي في إيران. الأحزاب العلمانية في تركيا أيضاً تفكر على هذا النحو فقد رأت في زعامة عبد الناصر عدواً من الدرجة الأولى ومن الضروري التصدي له بأسرع ما يمكن لحماية العلمانية التركية.

لذلك اكتملت أركان ائتلاف إقليمي من دول غير عربية تعادى العرب وترى فيهم خطر محقق.

فإسرائيل التي شنت حرب ضد العرب عام ١٩٤٨ ورأت أن العرب بمثابة تهديد للأمن القومي الإسرائيلي، انضمت إليها إيران البهلوية التي اعتبرت أن القومية العربية خطر على الدول الرجعية والملكية بالمنطقة وفضلاً عن تركيا انضمت إلى هذا الحلف أيضاً دولة أثيوبيا التي استشعرت الخطر من جانب السودان ودول القرن الإفريقي تحت ضغط من الأقلية اليهودية في أثيوبيا. خلال تلك الحقبة تعرضت إسرائيل إلى أزمة هوية ولم تكن أي دولة بالمنطقة على استعداد للاعتراف رسمياً بإسرائيل، لذلك استغلت إسرائيل الفرصة لإقرار علاقات طيبة مع دولتين إسلاميتين حتى يتثنى لها إيجاد خلل في صفوف الدول الإسلامية، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. وإذا كان قبح العلاقة مع إسرائيل لم يتثنى إيران وتركيا في ذلك الوقت عن تقوية علاقاتهما بإسرائيل فإننا نشهد مؤخراً إقرار علاقات علنية بين إسرائيل وعشرة دول إسلامية فيما يعد نجاحاً كبيراً لإسرائيل.

وبالنظر إلى تركيبة الدول الأربع يلاحظ وجود عامل مشترك بينهم يتلخص في كونها دول ليست عربية حاولت التصدي للعرب الناصريين، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق ومخاوف تركيا وإيران من التفوق الاستراتيجي السوفيتي على حدودهما.

من ناحية أخرى خشيت الولايات المتحدة من هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق على مياه الخليج الفارسي (العربي) فبدون إيران سيكون للاتحاد السوفيتي مطلق السيطرة على الخليج لذلك شهدنا في ذلك الوقت

مر حوالى ٥٧ عاماً على بداية العلاقات التركية - الإسرائيلية، خلال تلك الفترة مرت العلاقات بعدة تغيرات.

في عام ١٩٢٣ تأسس الحزب الجمهوري الجديد على يد مصطفى كمال أتاتورك، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن احتكرت الأحزاب العلمانية السلطة السياسية في حين احتكرها الجيش أوقات الضرورة وهو بالقطع مؤسسة علمانية ضيققت الخناق على التيارات الأخرى وعلى رأسها الإسلاميون، وقد وضع العلمانيون خطوطاً حمراء أمام دخول غيرهم، وتحول الخلاف السياسي إلى خلاف أيديولوجي. وقد أثبت الأتراك أنهم مستعدون لتوطيد علاقاتهم بالغرب وانضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي على حساب العالم الإسلامي بالرغم من أن هذا الفكر مطروح من جانب العلمانيون ولا يمثل فكر غالبية السياسيين الأتراك.

وفي هذا المقال نتعرض إلى أسباب تقوية العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثير انتخابات الرئاسة التركية على العلاقات بين الدولتين.

أسباب الاعتراف رسمياً بإسرائيل

يعتقد خبراء العلاقات الدولية أن تركيا إلترزمت بالسياسة الواقعية على الصعيد الدولي بعد أتاتورك لذلك فهي تتبع سياسة تأمين مصالحها القومية. بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ألقى العلمانيون باللائمة على الإسلام وجعلوه السبب في خسائرهم ومشكلاتهم، لذلك تخطوا الإسلام وعادوا إلى عصر التورانيون بوصفهم أساس الشعب التركي قبل الإسلام وهو ما حدث تفصيلاً في إيران. أضمر هؤلاء الكره للعرب لأنهم تعاونوا مع بريطانيا وحملوا شعار الانفصال لذلك هم يشعرون دائماً أن عرب شبه الجزيرة العربية قد وجهوا إليهم طعنة في ظهورهم، ولذلك تأصل شعور مناهض للعرب في أعماق الحزب الجمهوري الجديد منذ تأسيسه على يد أتاتورك. وقد ظهر فكر القومية التركية ضد القومية العربية والتصدي لأي تهديد يتعرض له أمنها القومي ومن أجل الوقوف على حقيقة هذا الأمر ينبغي الإشارة إلى اعتناق الشاه مثل تلك النظرية وتوطيده العلاقات مع إسرائيل معتقداً أن

تقارب قوى بين إيران وإسرائيل وتركيا وأثيوبيا شمل اتفاقيات استخباراتية وأمنية فى إطار نظرة واقعية تبناها قادة الدول الأربعة.

النزاع بين الإسلاميين والعلمانيين

أعرب قادة العلمانية عن قلقهم حيال وصول الإسلاميين إلى السلطة فى تركيا واعتبروا أن ذلك بمثابة تقويض لمبادئ العلمانية. من هذا المنطلق حلت وسائل الإعلام الإيرانية هذا الحدث على أنه بمثابة انهيار للعلاقات التركية الغربية، لصالح العالم الإسلامى، معتبرين أن حزب الاعتدال والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان ومرشحه لرئاسة الجمهورية عبد الله جل وزير الخارجية قد أعاد تركيا فعلياً إلى أحضان العالم الإسلامى، لكن القضية تمضى فى اتجاه معاكس ومن غير المنطقى تعميم تجربة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه المنحل القائمة على تنمية العلاقات مع الدول الإسلامية وخفض حجم العلاقات مع إسرائيل، على أردوغان وحزبه.

فبالنظر إلى العلاقة بين تركيا وإسرائيل خلال العقد الأخير يمكن استنتاج أن العلاقات بين الدولتين قد تضاغت خلال تلك المدة وأن أردوغان وعبد الله جل لم يعارضوا زيارة تل أبيب أو عقد اتفاقيات عسكرية وأمنية واتفاقيات أخرى خاصة بزيارة حجم الصادرات

إلى إسرائيل، وإذا كانت زيارتهم إلى إسرائيل بهدف دعم الحقوق الفلسطينية، فكيف ذلك فى حين لم يسمح الإسرائيليون مطلقاً بدخول الأتراك إلى دائرة النزاع الفلسطينى الإسرائيلى.

وبنظرة متأنية يبدو أن الجيش التركى هو ترمومتر العلاقة بين تركيا وإسرائيل، وفى هذا الصدد ينبغى الإشارة إلى تحديث الأسلحة التركية، الأمريكية الصنع. فقد التزمت الولايات المتحدة بتجهيز الجيش التركى حتى عام ١٩٩١ بهدف التصدى إلى أى تهديد سوفيتى، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى انقطعت المساعدات الأمريكية عن الأتراك فى هذا المجال. لذلك تم تحويل مشروع تحديث ١٧٠ دبابة أم - ٦٠ و ٥٤ طائرة مقاتلة ١ ف - ٤ و ٤٨ طائرة مقاتلة ١ ف - ٥ بقيمة ٤٠٠ مليون دولار إلى الشركات الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك شراء ١٠٨ طائرة مقاتلة بدون طيار والإنتاج المشترك لصواريخ أرو - ٢. لقد حولت إسرائيل الأتراك إلى حجر عثرة فى مواجهة صواريخ شهاب الإيرانية، وفى حالة استهداف هذه الصواريخ لإسرائيل تستطيع تركيا اعتراض صواريخ شهاب قبل وصولها إلى سماء وأجواء إسرائيل. من ناحية أخرى يعتبر نقل الماء العذب ضمن أهداف إسرائيل من تركيا.

أفغانستان: أرض الاضطرابات

■ فريده شريفى ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٥/١٧

فالإسلام هو الشئ الوحيد الذى يجمع بني الأفغان. وقد دفعت الصراعات المتعاقبة فى هذه الدولة، الأسر إلى بيع ممتلكاتها تدريجياً بمرور الوقت فشرعت فى الهجرة إلى المدن أو إلى دول أخرى لذلك تراجع بشدة معدل الاقتصاد وعانى معظم الشعب الأفغانى من الفقر. ولأن أفغانستان من الناحية التاريخية كانت الطريق التجارى الأول بين أوروبا والصين فقد ارتبطت بصلات قوية مع إيران وآسيا الوسطى، كما ارتبط مصيرها لفترة طويلة بمصير شبه القارة الهندية، ومع كل هذا ظلت أفغانستان منفصلة عن جيرانها، وفى حين أثر شعبها العيش فوق الجبال المرتفعة إلا أنه دافع عن صلاته بقوافل التجارة.

تقع أفغانستان شرق إيران، وتحتل المرتبة ٤٧ على مستوى العالم من حيث عدد السكان بحوالى ٢٢ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٢٨ مليون نسمة بعد عودة اللاجئين الذين بدءوا فى النزوح من عام ١٩٨٠. وتعتبر مدينة كابول أكبر المدن الأفغانية من حيث الكثافة السكانية وبها ٣ مليون نسمة. بسبب النظام القبلى والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعدم وجود وسائل النقل الكافية، والطرق الممهدة، وانعدام الوظائف والدخول وتعقد الحياة فى المدن وعدم القبول بأى أفراد من خارج القبيلة، نجد أن ٨٠٪ من السكان يعيشون فى الغالب داخل المناطق التى ولدوا بها. لذلك

الجغرافيا الأفغانية كانت كذلك عاملاً أساسياً ساهم في تهريب المواد المخدرة، وقد سعى الاستعمار لترويج هذه التجارة من أجل السيطرة على البلاد. بالرغم من ذلك ناضل الشعب الأفغاني للحصول على استقلاله وبعد نضال دام قرابة العشرة أعوام حصل على استقلاله رسمياً من الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٩ وبعد وصول طالبان إلى السلطة شنت الولايات المتحدة الأمريكية هجوماً ضد أفغانستان عام ٢٠٠١ في أعقاب أحداث سبتمبر بحجة الحرب على الإرهاب والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وبذلك أكملت قبضتها على تلك المنطقة الحساسة في الشرق الأوسط، ومن ثم حصلت على مصالحها الاستعمارية. لقد تم التدخل في أفغانستان من خلال طريقتين، الأولى هي الاحتلال العسكري، والثانية هي تمكين حكومة عملية من الوصول إلى سدة الحكم. لذلك ليس من السهل تحقيق سلام دائم في هذه الدولة وهي القضية الأهم بالنسبة للحكومة الحالية في أفغانستان. بالرغم من ذلك تزايد الحديث مؤخراً عن إقرار السلام والاستقرار بعد أن أصبحت أفغانستان بؤرة الاهتمام الدولي وبعد أن سعت قوى إقليمية لمضاعفة نفوذها في أفغانستان، الأمر الذي يجعل من احتواء هذه النوعية من التدخلات والتحركات ليس مسئولية حكومة بعينها. ويبدو أن غدارة هذه التدخلات يجب أن يحظى بأولوية من جانب الحكومة الأفغانية، لأن التجربة أثبتت أن التدخل الأجنبية أطاح بالتوازن القومي في تلك الدولة، كما أن تمركز قوات متعددة الجنسيات في أفغانستان سيحدد طريقة تعامل حكومة كابول مع تلك الدول.

من أهم القضايا والمشكلات التي تواجه الحكومة الأفغانية الحالية وبدونها لن يتشئ لحكومة حامد كرزائي القدرة على توفير الأمن والاستقرار في هذه الدولة، نزع سلاح الجماعات، وإيجاد جيش منظم لإقرار الأمن على الحدود وداخل المدن، وإعادة بناء أفغانستان وتنظيم اقتصاد الدولة المنهار والتصدي لتهريب المخدرات ومكافحة مشكلة التصحر، وإعادة اللاجئين وتحقيق الوحدة والتوافق بين القوميات الجماعات.

الأهداف الأمريكية من اجتياح أفغانستان:

في أعقاب أحداث سبتمبر والهجوم على أفغانستان تحت ستار الحرب على الإرهاب، أعلن وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت "دونالد رامسفيلد" أن القوات الأمريكية المتمركزة في هذه الدولة ستستقر في قواعدها بالأراضي الأفغانية حتى ستة سنوات قادمة على الأقل، وفي الواقع يبدو أن الأمريكيين قد حولوا هذا التهديد المتمثل في أحداث سبتمبر إلى فرصة ذهبية، وصمموا على الاستفادة من هذه المكانة للتغلب على عقبات تعترض استراتيجية مشروع النظام الدولي الجديد. وإذا كان هدف الولايات المتحدة الحقيقي التصدي للإرهاب، فإنها لم تكن بحاجة إلى الانتظار حتى تقع أحداث سبتمبر، وقد بات من الواضح أن التصدي للإرهاب ما هو إلا غطاء لتثبيت النظام العالمي الجديد والحصول على أهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها منذ ظهور طالبان وحتى الآن. لذلك يمكن القول أن تمركز القوات الأمريكية في هذه المنطقة هو دعامة لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية حيث منحت الحرب ضد طالبان الولايات المتحدة شرعية البقاء في أفغانستان على المدى الطويل. وفي هذا الإطار نجد أن من أهم الأهداف الأمريكية، الاقتراب من روسيا وبناء قواعد عسكرية وإنشاء منصات صواريخ محملة برؤوس نووية، وإيجاد خلل في العلاقة بين إيران وآسيا الوسطى من ناحية وبين روسيا والقوقاز من ناحية ثانية وبين باكستان والهند من ناحية ثالثة، ثم الحد من تحول الصين إلى قوى عظمى واحتواء ومجابهة الإسلاميين، والحصول على الثروات الاقتصادية الضخمة ببحر قزوين والخليج الفارسي (العربي)، وهي بالقطع أهداف لا يمكن التغاضي عنها. على هذا النحو شكلت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد اللعبة تبعاً لمصالحها وفي إطار فرض سيادتها ومنطقها، ويبدو أن الساحة الدولية تساهم حالياً أيضاً في تذكية هذا الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة بما يمكنها من تحقيق أهدافها.

تحديات الناتو في أفغانستان

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/٦/١٠

ولهذا أيضاً يتمتع الناتو بوجود قوات له في خمس مدن أخرى - بخلاف كابل - في أفغانستان. في هذا المقال سوف نقوم بدراسة أهم التحديات التي تواجه مهمة حلف الناتو في أفغانستان.

الواقع أن مهمة الناتو في أفغانستان صارت خاضعة أو أسيرة لأزمة كبرى. فمع تولى الناتو القيادة الدائمة للايساف (القوات الدولية المساعدة في



تحقيق أمن أفغانستان) ومع اتساع رقعة مهمة الناتو أصبحت قوات الناتو في حالة حرب دائمة مع طالبان هذا في الوقت الذي لا تتمتع فيه قوات الناتو في أفغانستان بالجهوزية الكاملة لمثل هذه الحرب سواء من حيث الهيكل الخاص بها وسواء من حيث عدد أفرادها وتسليحها.

يوجد الآن حوالي ٤٠ ألف جندي أجنبي في أفغانستان ٢٠ ألف منهم أمريكيين و ٢٠ ألف آخرين تابعين لحلفاء الولايات المتحدة.

منذ فترة ليست قصيرة يشكك قادة الناتو في أفغانستان من نقص الذخيرة وطائرات الهليكوبتر وبعض التجهيزات الأخرى لكن مع هذا فإن الدول الأعضاء في هذه القوات لم تتمكن حتى من إرسال قوات إضافية أخرى تلبية لمطالب قادة القوات الأطلنطية في أفغانستان.

من غير المتوقع أن يحدث توافق ما بين قادة الدول الأعضاء في حلف الناتو بشأن تلبية - ولو محدودة - لمطالب قادة القوات عبر إرسال العتاد المطلوب لتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من الذخيرة. حتى لو قامت الدول الحلفاء في الناتو بتوفير ألفين جندي إضافيين كما هو مطلوب وكذلك تلبية مطالب قادة القوات في أفغانستان من السلاح والتجهيزات والمعدات العسكرية فمن غير المأمول أن يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف التي وضعها السياسيون وبافتراض المستحيل وهو أن يتم مضاعفة عدد قوات الناتو في أفغانستان ليصل إلى ٨٠ ألف جندي سيكون هناك شك في أن يتمكن الحلف بالاعتماد على هذه الآلة العسكرية من حل المشكلات الأمنية القائمة في أفغانستان.

يمكن اعتبار وجود الناتو في أفغانستان أحد أهم التحولات التي طالت هذه المنظمة منذ تشكيلها وحتى الآن. مرجع ذلك أن هذا الوجود في مثل هذه المنطقة يعد تحولاً نوعياً خطيراً من شأنه إعادة تشكيل الترتيبات الأمنية الإقليمية والعالمية، فالمؤكد أن وجود الناتو في أفغانستان له تبعات ونتائج عسكرية ومن ثم نتائج غير عسكرية على صعيد

التعاون الثنائي في المجالين الاقتصادي والسياسي سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي متعدد الأطراف فيما بين دول آسيا الوسطى وهذا الحلف.

كما أن ذلك من شأنه تعظيم عملية التنافس فيما بين دول آسيا الوسطى بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة وهو الأمر الذي من شأنه توسيع مجال ومستوى التحركات والبرامج والمشروعات الخاصة بالحلف في المنطقة.

في ١١ أغسطس ٢٠٠٣ تولى الناتو مسئولية قيادة القوات الدولية المكلفة بمساعدة أفغانستان من أجل تحقيق الأمن. ومن هنا صارت هذه الخطوة هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها الدور الأمني - الوظيفي للحلف، النطاق الجغرافي لأوروبا لينطلق منها نحو أكبر قارات العالم يعني قارة آسيا. في هذا الصدد - أو على هذا النحو - يمكن قراءة وجود الناتو في أفغانستان بوصفها دولة خارج النطاق الجغرافي الرسمي لعمل الحلف. وهي الخطوة التي تعتبر تحركاً للأمام نحو توسيع النطاق الجغرافي للحلف وهي النظرية التي تدافع أمريكا عنها.

لكن مع ذلك ثمة خوف أفرزته تلك التحركات عبر عنه "جاكو بسون" سفير أمريكا في طاجيكستان في كلمته التي ألقاها أمام ندوة: "أفغانستان والأمن الإقليمي .. خمس سنوات بعد سقوط طالبان" والتي عقدت في مدينة "دوشنبه" عاصمة طاجيكستان، حيث قال: لقد وضعت أمريكا برنامجاً طويلاً للأجل بالنسبة لأفغانستان ومن هنا يعد زيادة التعاون مع أفغانستان من البرامج والأهداف الاستراتيجية لحلف الناتو في المنطقة.

عن سياساتها المعادية للأفغان المقيمين فيها أو للمواطنين الباكستانيين المنتمين إلى الأصول الأفغانية. يجب على الغرب أن يمارس ضغوطاً أكبر على باكستان لصرفها عن الاستمرار في تلك السياسات مستفيداً في ذلك من الأدوات والوسائل المتعددة المتاحة له هذه واحدة وأما الثانية فهي أنه من اللازم على الغرب أن يقدم برامج وخطط مؤثرة من أجل حل المشكلات الداخلية لأفغانستان وأن يأخذ بها نحو منصة التنفيذ.

لو أننا قمنا بحصر شامل للمعدات المالية الدولية التي تدفقت إلى أفغانستان في السنوات الخمس الأخيرة ثم قارنا بينها وبين مجموع الاستثمارات الداخلية والأجنبية التي تمت في أفغانستان طوال القرن العشرين كله فسندرك أن حجم المساعدات المالية في السنوات الخمس يفوق كل الاستثمارات التي تمت في القرن العشرين كله. لكن مع ذلك فإن النتائج المتحققة من وراء تلك المساعدات أقل بكثير من الأهداف التي كان مأمولاً تحقيقها بعد مؤتمر "بون" وهو ما ينعكس على حالة السلم المضطرب الذي لا زال سائداً في أفغانستان. هنا يمكننا القول باطمئنان إلى أنه لو كان قد تم استخدام وتوظيف تلك المساعدات المالية بشكل صحيح والتي وصلت إلى أفغانستان على مدار السنوات الخمس السابقة لكان من المؤكد أن تتعاظم النتائج المترتبة عليها عما هو قائم الآن.

إن غلق القنوات والأساليب المهلكة للطاقات وخلق القدرات المبتكرة لجذب وتوفير المساعدات المالية والفنية الدولية وتخصيص المساعدات والاعتمادات المالية الجديدة التي تكون متناسبة مع الاحتياجات الخاصة بالإعمار السريع يجب أن تشكل جميعها أهم السياسات الغربية الجديدة بشأن أزمة أفغانستان.

هنا لا بد من التأكيد على أن استمرار وجود أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى القيادات والمليشيات التي تحظى بدعم من جانب البنتاجون يعد مانعاً جوهرياً فيما يخص بسط سيادة الحكومة الأفغانية على جميع أجزاء الدولة من جهة وجائلاً يمنع دون ترسيخ واستقرار حكم القانون في أفغانستان من جهة ثانية. لقد أثبتت التجربة أنه بدون إزالة هذه العقبات فإن استقرار السيادة الحكومية في جميع أرجاء الدولة، تأمين النظام والأمن والاستقرار سيظل أمراً غير ممكناً.

فيما يخص إعادة بناء القوات المسلحة الأفغانية يمكن القول بأنه في حالة توافر الإرادة السياسية والمصادر المالية ومصادر التسليح والمعدات والأجهزة العسكرية فإن وصول أفغانستان إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص ضمان الأمن ومكافحة الاضطرابات

الداخلية يظل أيضاً أمراً غير ممكناً. ولكن مع ذلك فإن مسيرة بناء القوات المسلحة الأفغانية طوال السنوات الخمس الماضية كانت على نحو من الرداءة لم تمكنها من سد مجرد الرمق الذي تحتاج إليه تلك القوات. مرجع ذلك أن الغرب لم يقوم بتلبية المطالب المتكررة من جانب المسؤولين الأفغان بشأن المساعدات المالية والفنية والتسليحية اللازمة لإعادة بناء الجيش الوطني وكذلك قوات الأمن الداخلي الأمر الذي أسفر عن ضرب الودع والتخمينات لتفسير هذا السلوك الغربي. من ذلك أن أمريكا لا تثق في كادر الزعامة العسكرية الأفغانية وأنها تخشى لو أنها قامت بتلبية مطالب الجيش والشرطة فإن ذلك ربما يقوى من شوكة العناصر التي لا تطمئن إليها أمريكا إليها والموجودة في هيكل المؤسسة العسكرية.

الواقع أن أمريكا تريد من هذه السياسات أن تقود وتوجه وجودها الدائم في أفغانستان. أيضاً من التخمينات الخاصة بتفسير السلوك الغربي - الأمريكي القول الخاص بأن أمريكا تخشى من تدخل العسكريين في الشؤون السياسية فيما لو تحققت مطالبهم بشأن إعادة البناء الخاصة بالقوات المسلحة الأفغانية.

كذلك تخاف أمريكا - واضحة في اعتبارها الملاحظات الأمنية الباكستانية - من أنه في حالة امتلاك أفغانستان جيشاً قوياً فربما أدى ذلك بقيادة أفغانستان إلى استخدام الحل العسكري أي الخيار العسكري لحل خلافاتهم الطويلة مع باكستان إلى غير ذلك من تخمينات تصور كلها لسيناريوهات كارثية في المستقبل.

لكن حقيقة الأمر تبدو مغايرة لذلك إذ من غير المتوقع على الإطلاق أن يلجأ القادة العسكريون الأفغان إلى حل مشكلاتهم مع باكستان عبر الخيار العسكري حتى وإن أصبح الجيش الأفغاني مكوناً من سبعين ألف أو حتى مائتي ألف جندي لسبب بسيط للغاية يتمثل في تلك الكفاءة والمكانة والقدرة العالية المتوفرة للجيش الباكستاني.

إن الاهتمام الفوري والعاجل بتحقيق نمو سريع في الكم والكيف للقوات المسلحة الأفغانية بعد أفضل اختيار وأفضل إجابة على التحديدات الموجودة في أفغان في شقها العسكري.

لا يوجد شك في أنه لو حدث وأصبحت القوات المسلحة الأفغانية على كفاءة عالية من حيث العدد والتدريب والتسليح والتجهيزات على النحو المنشور الذي يضمن تحقيق الأمن لأفغانستان فإنه لن تكون هناك حاجة لمزيد من قوات حلف الناتو في داخل أفغانستان فحسب وإنما ستكون الخطوة التالية هي أن يبدأ حلف الناتو في التفكير في خفض قواته في أفغانستان أو على أقل تقدير أن يقلل الحلف من مشاركة تلك القوات في العمليات العسكرية.

من شأن ذلك أيضاً أن يقلل من ضغوط الرأي العام داخل الدول الغربية على حكوماتها نتيجة لزيادة الخسائر التي تلحق بجنود حلف الناتو في أفغانستان. أيضاً ستخفف حدة المشاعر المعادية لقوات الناتو المتواجدة داخل المناطق السكنية نتيجة لانسحابها خارج المدن وحلول القوات الحكومية الأفغانية مكانها ومن ثم سيظل تتور الدعاية الإعلامية المضادة التي يقوم بها الإرهابيون بحق القوات الخاصة بحلف الناتو، بلا نتيجة وبدون أثر يذكر.

عندما سافر وزير الدفاع الأفغاني إلى واشنطن وتقابل مع نظيره الأمريكي الذي وعده بوضع عدة طائرات هليكوبتر وعدد آخر من الطائرات النظامية تحت تصرف الحكومة الأفغانية كان الحق مع الأفغان في أن يسألوا وزيرهم بل ويسألوا أنفسهم قبل ذلك عن هدف ونية أمريكا تجاه أفغانستان وعما إذا كانت أمريكا تنظر إلى أفغانستان بوصفها دولة صديقة أم أن الأمر برمته يبدو غير ذلك؟

لقد توصلت التخمينات إلى ثلاث احتمالات بشأن النوايا الأمريكية - الغربية تجاه أفغانستان. وهي إما أن أمريكا وحلفائها لم يأتوا إلى أفغانستان من أجل مصائب الأفغان وأنهم إنما يتحركون وراء مصالحهم الجيو استراتيجية الكبرى ولهذا جاءوا إلى أفغانستان. أو أن الحضور والتواجد في أفغانستان يشكل فرصة عظيمة لأمريكا وحلف الناتو ليمكنوا من مراقبة القوى النووية المجاورة لأفغانستان من جهة وإيجاد طريقاً بديلاً لهم يأخذهم إلى آسيا الوسطى من جانب أو جهة أخرى.

فإذا ما قمنا بمد البصر تجاه الهدف الظاهري الرسمي المعلن بشأن وجود أمريكا والناتو في أفغانستان فسوف نكتشف انطلاقة من كلام "توني بلير" الذي قاله في قمة "ريجا" حيث قال: لا يوجد أي تحدي من أجل ضمان الأمن العالمي أهم من ضمان تحقيق الأمن في أفغانستان.

من الواضح أن الشعب الأفغاني يمكنه أن يقبل بتحالف دولته مع أمريكا والناتو بوصف ذلك ركناً مهماً من أركان السياسة الخارجية الأفغانية، فقط في حالة ما إذا أدرك أن في ذلك التحالف ضمان لتحقيق المصالح الوطنية الأفغانية.

لكن لو أن أمريكا والغرب لم يضعوا التوجهات التوسعية الموجودة داخل الأوساط والمحافل العسكرية الباكستانية ضد أفغانستان بعين الاعتبار، وإذا لم

يرقبوا جيداً عيون إسلام أباد المنفتحة على القضايا الأفغانية وإذا لم تقم أمريكا والغرب بتقديم المساعدات الحقيقية اللازمة لاعمار وتعمير أفغانستان بحق، وإذا لم تراع أمريكا والغرب حرمة الشعب الأفغاني عند ذاك سيصبح الفرد الأفغاني المراقب للأمور له الحق في أن يسأل السؤال التالي: لماذا يجب على أفغانستان وحدها أن تدفع ثمن مخاطر وجود التحالف الاستراتيجي مع الناتو وأمريكا؟

لقد مضت خمس سنوات على انتظار الشعب الأفغاني لكي تتحقق وعود السلام والديموقراطية وإعادة البناء والتعمير التي كان الغرب وأمريكا قد وعد الأفغان بها. منذ خمس سنوات وعدت أمريكا ببناء مشروع مارشال لأفغانستان وهو ما استقبله الأفغان بحفاوة كبيرة. لكن الآن وبعد خمس سنوات لم يتحقق شئ من هذا ولم تعد أمريكا ولا الغرب بقادرين على كسب ثقة الشعب الأفغاني من جديد. لكن الشئ المؤكد أن استرجاع واسترداد هذه الثقة إنما يتحقق عبر طريق واحد فقط هو تلبية المطالب والاحتياجات المحقة للأفغان، لا أن يقوم الغرب وأمريكا بتقديم تلك المساعدات فقط متى ما كانت تصب في مصلحة الاستراتيجية والمصالح الغربية - الأمريكية فحسب.

المشكلة الأخرى أن النخب الأفغانية لم تتمكن حتى الآن من وضع وتقديم تعريف محدد وواضح للمصالح القومية والاستراتيجية الأفغانية لكي يتم بلورة الخطط والاستراتيجيات اللازمة لاعمار وبناء أفغانستان وفقاً لها. من المؤكد أنه متى ما يتمكن الأفغان من وضع تصور لما هي المصالح القومية والاستراتيجية الأفغانية انطلاقة من أن عدم وجود هذا التصور إنما يشكل في حد ذاته معضلة كبرى .. إذا ما نجح الأفغان في ذلك فمن المؤكد أنهم سيصبحون أقرب من أي وقت مضى إلى الوصول نحو حلول جذرية لمشكلاتهم الداخلية والأمنية والسياسية والاقتصادية من جهة وتجاوز العديد من المشكلات التي يواجهونها على الساحة الدولية من جهة أخرى الأمر الذي من شأنه أن يخلق نظرة إيجابية لهم بوصفهم شركاء جديدين بالشراكة مع أي من القوى الدولية أو الإقليمية فإذا ما تحقق ذلك فعلاً فيعندها يمكن القول بأن أمريكا والناتو سيتمكنان فعلاً من تلبية المطالب الأفغانية، ليس هذا فحسب وإنما لن يقدران على الإطلاق على تجاهل مطالب الأفغان بالشكل المذري والمخذي الذي نراه قائماً الآن.

نظرة على دور ومكانة إيران في المعادلات العالمية

■ إيران ١٧/٥/٢٠٠٧

تجربة الحظر التجارى والاقتصادى الذى فرض على إيران لسنوات عديدة، كان بمثابة سيف مسلط على رقاب الدول التى فرضت هذا الخطر وكان يهدد مصالحها الاقتصادية والتجارية.

واستراتيجية التنمية لكل دولة يمكن أن تعد إطار كلى وأساسى للتفكير بشأن برنامج التغير والتطور فى تلك الدولة.

ولكن الظروف العالمية الحالية دعت إلى ضرورة ارتباط هذه الاستراتيجية بالتطورات العالمية الدائمة، لأن هذه الساحة العالمية أظهرت فرص جديدة للحصول على أسواق السلع والخدمات والاستفادة من المصادر الجديدة للعلم ورأس المال وزيادة المهارات التنظيمية والعملية.

ويشير التعاون والترابط الدولى إلى أن الارتباط برأس المال والتكنولوجيا والسياسات التسلطية الأجنبية لا يعنى إضعاف أسس الاستقلال السياسى والاقتصادى للدولة.

والسياسات التى تجذب الإنتاج المحلى إلى الركود، وتزيد من أعداد البطالة، تغلق طريق التنمية، والتنمية الصناعية. وتقلل من إمكانية ظهور الاستعدادات والقدرات، بل وتؤدى إلى خسائر مادية ومعنوية لا يمكن تداركها.

وبالطبع وبصرف النظر عن التوجهات والتطورات التى حدثت فى السنوات الأخيرة، يمكننا القول أن دولتنا لم تبذل جهداً فى هذا الطريق والحديث عن الاستفادة من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية يكون بحذر كبير.

وبتفسير كلى للمسألة يمكن أن يعد هذا التوجه والتطور نتيجة لتوجه المسئولين فى الدولة واهتمامهم بالدبلوماسية الاقتصادية فى السنوات الأخيرة.

ولو تذكرنا فى عام ٢٠٠٥ طرح بعض المسئولين والخبراء هذه النقطة من خلال ندوة الدبلوماسية

تعد التنمية الاقتصادية هى الهدف الرئيسى للمعنى الشامل لكلمة تنمية. فهذه الكلمة بها شمولية معقدة.

فهى من ناحية تشمل التنمية فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومن ناحية أخرى تشمل التعاون البناء والنتائج المتناسقة العملية فى هذه المجالات وتقوم إستراتيجيات التنمية على محاور مختلفة، فمثلاً يعتبر البعض أن الاستثمارات الأجنبية هى محور التنمية فى حين يعتبر البعض الآخر أن الشرط الأول للتنمية هو تعلم القوى البشرية، لأن وجود قوى بشرية متخصصة ماهرة لها دور هام وحيوى خاصة فى مسألة التقدم الصناعى ولذا كان اعتماد دولتنا فى السنوات الأخيرة على القوى البشرية المتخصصة والماهرة، والتى استطاعت بخبرتها أن تقدم دوراً هاماً، فى ساحة التقدم الصناعى والتكنولوجى وهذا ما تم فى مجال الطاقة النووية السلمية وهى خطوة قفزت بإيران قفزة هائلة فى مجال التنمية الصناعية ووضعتها فى مصاف الدول المتقدمة، وأصبحت بمثابة حجر الأساس للتنمية الثابتة.

النقطة الأخرى الهامة أن استراتيجيات وبرامج التنمية عادة تكون معتمدة على الإمكانيات والاستعدادات والقدرات الداخلية ولكن التطورات العالمية أظهرت التزامات فرضت على حكومات العالم ضرورة الأخذ فى الاعتبار واقع الساحة الخارجية فى تنظيم السياسات والاستراتيجيات التنموية.

وبالطبع هذا الإلزام للدول التى لديها قابلية واسعة للتنمية فى كل الجوانب. خاصة الدول التى لديها موقع حيوبولتيكى لا مثيل له وأيضاً مكانة اقتصادية وسياسية عظيمة وهى المكانة التى تجعل دولة إيران صاحبة علاقات ممتدة مع كل دول العالم، ومن ناحية أخرى لا يمكن فرض العزلة عليها. وهذا ما أثبتته

الاقتصادية وأكدوا فيها أن الدبلوماسية والاقتصادية يرتبطون معاً في علاقات معقدة لا يمكن فصلهما عن بعض. وأن كل توجه وتطور اقتصادي له مفهوم وانعكاس سياسي، ومن ناحية أخرى فإن التطورات الاقتصادية لابد أن يكون لها نتائج وتبعات سياسية والمثال الجامع لهذا الأمر هو مسألة حصول إيران على الطاقة النووية السلمية، الأمر الذي كان بمثابة توجه وتطور علمي وصناعي وتم اعتماده على العلم والاستفادة من القدرات البشرية الإيرانية المتخصصة، وارتقى بمكانة دولتنا في العالم وزاد من قابلية دولتنا للاستقرار والمن في العالم تزايد فيه التوتر. ويحتاج فيه الاستثمار الأجنبي للمكان الآمن والمستقر. وعلى الرغم من التهديدات الأمريكية المتوصلة، حققت الجمهورية الإسلامية المعادلة الصعبة وصارت ملاذاً وأماناً للاستثمارات الأجنبية في المجالات الصناعية والخدمية وعلى سبيل المثال مشاركة (ألمانيا) في إنشاء شبكة قطارات سريعة بين طهران ومشهد، وهي قطارات تتحرك بسرعة ٥٠٠ كم في الساعة، وتنفيذ مثل هذا المشروع سوف يتكلف المليارات. ولكن السؤال هنا، هل كانت مشاركة ألمانيا في هذا

المشروع الكبير بدون دراسة؟ أم أنها لم تهتم بمسألة أمن واستقرار الجمهورية الإسلامية؟ وهل لم تسمع بتهديدات الولايات المتحدة لعزل إيران والتهديدات الإسرائيلية الجوفاء للقيام بحملة عسكرية ضد إيران؟ ألم تعرف بمشروع وبرنامج الحظر الاقتصادي على إيران وتجميد أرصدها في الخارج؟ والإجابة على هذه التساؤلات بسيطة للغاية وهي واقع إيران اليوم، فقد أصبح دور إيران في المعادلات العالمية والعلاقات الدولية وخاصة في الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط أكبر من أن يتجاهل. ومثال آخر للأمر ذاته، وهو رد فعل اتحاد الصناعات والمؤسسات المالية الألمانية أمام قرار الحظر الدولي على بنك (سياه)، يقول (هاتف هشة) الأمين العام لهذا الاتحاد أن نتيجة هذا القرار يعنى منع الأموال التي تقرر أن تدفع للشركات الألمانية. بمعنى آخر أن الدول التي تريد فرض حظر ومقاطعة ضد الجمهورية ستتضرر مؤسساتها المالية والاقتصادية مثل إيران تماماً، ولذا عليهم أن يفكروا كثيراً قبل اتخاذ مثل هذه القرارات.

أمريكا وأمن إيران

■ جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٧/٥/٢٠٠٧

قطاع الاستخبارات الخاص بإيران ثم استقال مؤخراً، قال أنه لا يكذب هذا الخبر ولا يؤكد، لكنه يعتقد أن هذا الطرح يتماشى مع سياسات واشنطن تجاه إيران. من ناحية أخرى أعلن رئيس لجنة السياسة الخارجية بالكونجرس أن المساعي المبذولة لإعادة إعمار العراق غير مجدية في ظل تخاذل حلفاء الولايات المتحدة. في حين وجه خطابه إلى أعضاء هذه اللجنة قائلاً: نظراً إلى ماضي حكومة بوش التخريبي، من غير المدهش، أدائها الفاشل في إعادة إعمار العراق. وقد ورد في التقرير الخاص بإعادة إعمار العراق منذ ثلاثة أسابيع أن العراقيين حتى وقت قريب لم تكن لديهم القدرة على إدارة عملية الإعمار بدولتهم، وهذا التقرير يعكس أوجه الفساد الإداري والرقابي في العراق، كما ورد في هذا التقرير أيضاً أن حرب العراق وجهود إعماره الفاشلة حتى الآن تكلفت حوالي ٤٠٠ مليار

وقع الرئيس الأمريكي على مشروع سري للغاية لزعزعة الاستقرار في إيران. وقد أعلنت وكالة أنباء "نوستي" نقلاً عن قناة "أي بي سي" الأمريكية أن توقيع بوش هذا، كلف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بمهمة الإخلال بالأمن القومي الإيراني. وقد ورد في هذا الخبر نقلاً عن مصدر مطلع في السى أى إيه، أن بوش سمح للاستخبارات خلال عمليات العبث بالأمن القومي الإيراني، بإجراء نشاطات من قبيل تزوير العملة المحلية الإيرانية والعمل على تفعيل الضغوط المالية على إيران، وقد نفت هذه المصادر القيام بعمليات تخريب مسلحة. ورد أيضاً في هذا الخبر أن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي "جوردون جوندرو" رفض الإدلاء بتوضيحات في هذا الشأن، لكن مسئول سابق آخر رفيع المستوى في السى أى إيه "بروس ريدل" والذي تولى مسئولية

دولار. من ناحية أخرى وفي تقريرها الذي عرضته على الكونجرس أدعت مؤسسة أبحاث الكونجرس أن حكومة بوش تقول أنها أنفقت حوالى ٢٥ مليار دولار من أجل المساعدة فى إعمار العراق، فى حين صرح "لانتوس" أنه طبقاً لموظفى التفتيش السنوى يوجد خمسة مليارات دولار مغلوبة، ما يعنى وجود عشرين مليار دولار من المبالغ المغلوبة على مدى أربعة أعوام من الحرب فى العراق.

بوش يلجأ إلى الأمم المتحدة للهروب من المستقع العراقى.

فى حالة عدم تأثير مشروع بوش الرامى إلى تحقيق الاستقرار من خلال زيادة عدد القوات فى هذه الدولة، ستطلب الولايات المتحدة الأمريكية من الأمم المتحدة المساعدة فى حل الأزمة العراقية. فى هذا الصدد كتبت صحيفة الجارديان: أن تزايد العنف فى العراق وعجز الجيش الأمريكى عن التحكم فى الأوضاع العراقية من ناحية وتوالى الضغوط على بوش داخل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل اتخاذ قرارات أكثر فاعلية من ناحية أخرى، سيدفع الرئيس الأمريكى للتفكير فى طلب المساعدة من الأمم المتحدة لحل الأزمة العراقية والولايات المتحدة من خلال تسليم جزء من سيادتها على الأراضى العراقية إلى الأمم المتحدة تريد التقليل من دورها فى العراق حتى يتثنى لها إخراج قواتها تدريجياً من العراق الجاردين كررت الإدعاءات البريطانية الأمريكية الخاصة بدور إيران فى تدهور الوضع الأمن بالعراق، مضيضة: لم تبدى

إيران الراححة من الحرب فى العراق أى رد فعل على قرار بوش زيادة القوات الأمريكية فى العراق، للحد من الصرامات فى هذه الدولة، وفى السابق لم يساهم إرسال "بيتر بتريوس" من قبل إلى العراق فى حل أى من المشكلات الأمريكية. وبالرغم من كفاءة وخبرة بتريوس، إلا أنه كان بمثابة ريان لسفينة غارقة. فى الوقت ذاته يصف المسئولون البريطانيون الحكومة العراقية بأنها مثل جهاز تليفون معطل لا يرد ولا طائل من استخدامه.

دخول حاملتين للطائرات الأمريكية مياه الخليج "يو اس اس نيمتز" و"يو اس اس جان سى استيس" ومجموعة من الطائرات الهجومية مياه الخليج الفارسى (العربى) بهدف دعم القوات الأمريكية فى العراق والقيام بمناورات تدريبية. وطبقاً لما ورد فى وكالة الأنباء الفرنسية نقلاً عن بيان الأسطول الأمريكى الخامس المستقر فى دولة البحرين، فإن هذه الطائرات المقاتلة ومجموعة الطائرات الهجومية البحرية - البرية، والقوات المرافقة لها ستقوم بمهام تقديم الدعم المباشر للعمليات فى العراق، وهى كذلك تنفذ مناورات قوات الرد السريع. كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت فى شهر يناير أنها بصدد إرسال حاملتين للطائرات إلى مياه الخليج خلال عدة أشهر، وأعلنت القوات البحرية الأمريكية أن مناورات التدريب التى تتم من خلال حاملتى الطائرات النوويتين ليس لها علاقة بإيران وملفها النووى.

إيران وروسيا وإعادة للتاريخ

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٥/١٢

بزعامه الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة جعل العلاقات متوترة بين الدولتين، فإيران باعتبارها الراعى الإقليمى لمصالح الولايات المتحدة عدت كقوة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الخطر القوى للاتحاد السوفيتى، الأمريكيون كانوا يشجعون إيران باعتبارها سداً قوياً أمام نفوذ الروس فى المياه الدافئة فى الخليج وكانوا يولون لتجهيزاتها العسكرية اهتماماً خاصاً. ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران وسقوط النظام البهلوى الموالى للغرب والولايات المتحدة، اعتقد كثير من المحللين أن الثورة سوف تميل إلى الاتحاد السوفيتى ضد الغرب والولايات المتحدة ولكن بعد مرور مدة قصيرة من

مرت العلاقات بين الدولتين الجارتين إيران وروسيا بأطوار متباينة ما بين صعود وهبوط على مر التاريخ. والذاكرة التاريخية لشعب إيران تحتفظ بخبرات مريرة أكثر من الذكريات الحلوة، وأشد الذكريات مرارة فى العلاقات بين الدولتين يعود للهجوم الروسى على إيران وتوقيع الاتفاقيات الاستعمارية واللتين أدتا فى النهاية إلى انفصال مدن كثيرة عن إيران "إبان العصر القاجارى".

فى العصر البهلوى وخاصة العصر البهلوى الثانى "محمد رضا شاه" واقترب شاه إيران من الولايات المتحدة، ثم العداوة بين المعسكرين الشرعى والغربى

ولن تشاركها دولة أخرى، ولكن بعد وقوع الثورة الإسلامية تلكاً الروس وأخذوا يختلقون الأعذار لإتمام العمل. ومع طرح الملف النووي الإيراني وضغوط الدول الغربية على الأنشطة النووية السلمية أخذ الروس في الوقت الذي يرى فيه بعض المحللين أن طرح الملف 'لنوى الإيراني والموضوعات



المصاحبة - له فرصة جيدة لتعميق العلاقات الإيرانية - الروسية وأن الضغوط غير القانونية للمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد خلق فرصة جيدة للحكومات الإيرانية في أن يعمق الروس أقدامهم في إيران ومن هنا فإن المعارضين لإيران في موضوع الأنشطة النووية من المعسكر الغربي يحسبون حساباً للعداء التقليدي لروسيا ويتوقعون أن الروس يلعبون دوراً في تعديل المناخ ضد إيران ولكن خلاف ما يتوقعه الجميع.

وتشير روسيا في تعاطيها مع الملف النووي الإيراني إلى تعمدتها خلق المعوقات في طريق إقامة المفاعل النووي في بوشهر وأنها لا تملك الإرادة القوية لإكمال هذا الدور وأن الاتفاقيات الأخيرة ما هي إلا عودة بالذاكرة التاريخية للشعب الإيراني باتفاقيات العهد القاجاري، الذي خدع فيه الروس إيران وربطوا مصالحهم مع عدوهم ضد إيران فهل يكرر التاريخ نفسه؟

وقوع الثورة الإسلامية في إيران ظهرت بوضوح ماهية هذه الثورة للجميع إذ أعطى الإمام تكليفاً لإيران في أن تتعامل في سياستها الخارجية على محور لا شرقية ولا غربية وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست تابعة إلى المعسكر الشرقي وفكره الشيوعي ولا إلى المعسكر الغربي وفكره الرأسمالي وأنها مستقلة وتابعة لنهج الإسلام.

لهذا السبب وعلى الرغم من حالة العداء الكامل التي كانت بين الدولتين آنذاك اتفقا في وجهات نظرهما على كيفية مواجهة خطر الجمهورية الإسلامية ومقتضيات ذلك، وحتى الوقت الذي كان فيه النظام الشيوعي قائماً في شمال إيران لم يكن هناك علاقات مناسبة بين إيران والاتحاد السوفيتي، ولكن بعد سقوط النظام الشيوعي "الاتحاد السوفيتي" وقيام نظام سياسي جديد دخلت العلاقات الإيرانية - الروسية مرحلة جديدة، ويعتقد كثير من الخبراء أن العلاقات بين الدولتين قويت في الجانب العسكري، وأن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين لم ترف إلى مرحلة القبول. ولو أننا نقبل بهذه المقولة فليس بمقدورنا أفكار المشروع العظيم والحساس المفاعل النووي في بوشهر، وبعد نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، فالروس تعهدوا في بنود إقامته "بأنها الدولة الوحيدة المنوطة بإقامته

العرب قلقون من رؤية الإليزيه الجديدة

■ إيران ٢٠/٥/٢٠٠٧

المستوى السياسي، فاللبنانيون يعتبرون فرنسا بيتهم الثاني وأضافت على لسان أحد الساسة اللبنانيين قوله: "أن انتصار ساركوزي لا يعني انقلاباً أو ثورة ولكنه يعني أن فرنسا قد تعود إلى سابق عهدها في علاقاتها الخارجية".

لكن ثمة قلق من جانب العرب من التغييرات التي أحدثتها الانتخابات، خاصة أن فرنسا في عهد جاك شيراك كانت تتمتع بعلاقات مميزة مع العالم العربي مؤكدة أن العرب قد فقدوا صديقاً قوياً هو جاك

تابعت الدول العربية بقلق وحذر نتائج انتخابات الرئاسة الفرنسية الأخيرة، وقد افاضت وسائل الإعلام بكافة صورها والخبراء في تحليل انتخابات ٦ مايو الأخيرة والتي أكدوا أن للعرب دوراً كبيراً في حسم نتائجها.

وكانت بعض الصحف قد كتبت عقب فوز (ساركوزي) "أن انتصار ساركوزي سيترك أثراً كبيراً على العلاقات الفرنسية العربية".

وقد عكست هذه الصحف رد الفعل اللبناني على

شيراك وإن كانت الأسس الحاكمة على العلاقات الخارجية لفرنسا لن تتغير بشكل فوري وكلى. ولكن الواقع أن فرنسا بفوز (ساركوزي) قد دخلت مرحلة جديدة وفي هذه المرحلة، سيزداد تقرب فرنسا إلى الولايات المتحدة بالشكل الذي يجعلها تفقد نفوذها على أجزاء جديدة من العالم ومد بينها العالم العربي. وفي الوقت الذي سيقتررب فيه ساركوزي من إسرائيل سيبعد بنفس القدر من العرب.

أمل في علاقات أقوى:

تابعت سوريا باهتمام بالغ الانتخابات الفرنسية خاصة أن العلاقات بين البلدين في الفترة الأخيرة كانت الأسوء، خاصة بعد اغتيال رفيق الحريري الصديق المقرب لفرنسا في عام ٢٠٠٥، ومن وقتها ارتفعت حالة التوتر بين البلدين.

واليوم وبعد فوز ساركوزي يأمل السوريون أن تنتهي حالة التوتر بين البلدين، والتي كان شيراك سببها على حد قول السوريين، ويتوقعون أن العلاقات الخارجية لفرنسا خاصة في هذا الجزء من العالم العربي تحتاج إلى شفافية، وإن كان ساركوزي يريد تنظيم دوره في البحر المتوسط، فإنه يحتاج إلى إعادة نظر أكثر من ذي قبل.

شهر عسل بالأسلوب الجزائري:

الجزائر هي أقرب الدول العربية إلى باريس، وقد راهنت على فوز ساركوزي لأن العلاقات بين الدولتين ستشهد طفرة قوية في هذه الحالة بين البلدين.

هذا في حين يعتقد مسئولون حكوميون في دول شمال أفريقيا أن فوز (رويال) المنافس لساركوزي، كان يعني التحول لأحد الأقاليم التابعة لفرنسا ويقول الجزائريون "أن ألمانيا احتلت فرنسا خمس سنوات ولكن اليوم وبعد خمسون عاماً أصبحوا دولتين مستقلتين يرتبطون معاً بعلاقات صداقة، ولكن فرنسا احتلت دولتنا مائة وثلاثون عاماً، جعلت ثقافتنا وسياستنا تحت سيطرتها، وقبل أربعين عاماً كانت تمارس نفوذها واحتلالها، وقد قتلت ٥ مليون جزائري، ورغم ذلك لا توجد علاقات صداقة معها. وقد عكست جريدة الشرق الأوسط نظرة الجماعات الأخرى من دول الشرق الأوسط وكتبت هذه الجريدة أن معظم العرب قد تضرروا من فوز ساركوزي وأن ساركوزي كان رغبة الفرنسيين وليس رغبة العرب أو الولايات المتحدة، وفرنسا لن تخجل من انتخاب مثل ذلك الرجل، لكن بشأن العرب فالأمر مختلف، لأن ساركوزي يمثل أكبر جبهة ضد المهاجرين ومعظم المهاجرين من العرب. وقد أفادت الجريدة تحلق بعض الزعماء بالنسبة للدبلوماسية المستقبلية لساركوزي وأكدت أن ساركوزي في الدول العربية يمثل الوجه السياسي المعاند للعرب والذي تنفر منه العرب، والأفضل أن تجلس وتنتظر انتخابات الدول الأخرى لكي تحل مشاكلنا الداخلية. والواقع أن العرب يخشون من أن تكون مواقف ساركوزي موافقة للولايات المتحدة ضد العرب، وهي النقطة التي تثير قلق العرب جميعاً.

كيف: محور المواجهة الكبرى

■ إيران ٢٠٠٧/٥/١٤

إجراء مشابه تم في جمهورية جرجستان، أحدث ما يسمى بالثورة البرتقالية أو المخملية (ضد الروس وسيطرتهم على أوكرانيا وجرجستان). وقد اعتبر البعض أن هذا الإجراء بمثابة نقطة تحول في مسيرة كشف السلطة العملية لروسيا في حاشيتها الأمنية أي في الجمهوريات المستقلة المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره حتى أنهم توقعوا استمرار هذه المسيرة وتزايدها يوماً بعد يوم مما يؤدي إلى تزايد النفوذ وتفرع التيارات والأفراد والجماعات التابعة للولايات المتحدة والغرب في الدائرة والحوزة الأمنية لروسيا وفي جمهورية أوكرانيا كان الشعار الرئيسي (ليوشجنكو) ورفاقه بين العام والشعب، هو القيام بعمليات إصلاح في

بعد انتهاء فترة الرئيس الأوكراني (لتونيد كوجما) والذي يعد أحد بقايا العهد الشيوعي البارد في معسكر الكتلة الشرقية في جمهورية أوكرانيا، أجريت انتخابات الرئاسة منذ عامين في هذه الدولة وعلى عكس المتوقع وعلى خلاف توقعات خبراء الساحة السياسية والعلاقات الدولية وخاصة في قضايا المنطقة حقق (فيكتور يوجشنكو) المدعوم من الغرب والولايات المتحدة والذي تموله مؤسسات (NGO) الأمريكية والغربية انتصاراً على منافسه، لينهي بذلك سنوات من النفوذ الروسي في إدارة شئون هذه الجمهورية. وقد اعتبر البعض أن هذا الحدث أمراً هاماً في إطار

فن تنسيق الحدائق والبساتين عند الإيرانيين

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

ومن الكتب المسماة بأسماء الحدائق والبساتين أيضاً كتاب "حديقة الحقيقة وشريعة الطريقة" الذى نظمه الشاعر سنائى الغزنوى عام ٥٢٥ هـ (١١٣٠م) ويضم عشرة آلاف بيت فى عشرة أبواب فى التوحيد وصفات النبى (صلعم) وصفة العقل وفضل العلم وما إلى ذلك . ونذكر من كتب التاريخ كتاب "روضة الصفا" الذى تناول فيه مؤلفه ميرخواند مؤرخ القرن التاسع الهجرى التاريخ العام للعالم وأهداه للأمير على شير نوائى الوزير العالم للسلطان حسين بايقرا، ووصل المؤلف فى تأريخه للأحداث حتى عصر تيمور وخلفائه أى حتى عام ٨٧٣ هـ (١٤٦٨م)، وقد أضاف عليه بعد ذلك رضا قلى خان هدايت فى العصر القاجارى ثلاثة مجلدات أخرى بعنوان "روضة الصفاى ناصرى"، وتناول فيه تاريخ الصفويين والقاجاريين حتى عصر ناصر الدين شاه وحتى عام ١٢٧٤ هـ (١٨٥٧م) .

وقد استخدمت كلمة "روضة" و "رياض" فى كثير من أسماء المؤلفات الفارسية مثل كتاب "روضة الأنوار" وهو مثبوت فى التصوف نظمها خواجوى كرماتى شاعر القرن الثامن الهجرى، و"روضة الشهداء" الذى ألفه ملا حسين واعظ الكاشفى (متوفى ٩١٠ هـ / ١٥٠٤م) . و"روضة العقول" وهو ترجمة لكتاب "مرزبان نامه" المؤلف بلغة طبرستان القديمة فى القرن الرابع الهجرى، وقد نقله إلى الفارسية الدرية محمد بن غازى الملطوى فى القرن السادس الهجرى . وكتاب "روضة المنجمين" تأليف شهرمدان بن أبى الخير فى عام ٤٦٦ هـ (١٠٧٣م) . وهناك أيضاً "رياض الشعراء" الذى ألفه عليقل واله داغستانى، ويتناول فيه مؤلفه حياة ألفين وخمسمائة شاعر من الشعراء المتقدمين والمتأخرين، وقد أتم تأليفه عام ١١٦١ هـ (١٧٤٨م) ويشتمل على مقدمة وثمان

تطلق كلمة "باغ" فى الفارسية على الحديقة، ومنها كلمة "باغبان" أى : البستاني أو عامل البستان .

أما كلمة "بستان" أو "بوستان" التى نستخدمها فى العربية فهى كلمة فارسية أصلاً، وهى كلمة مركبة من : "بو" بمعنى رائحة أو عبير، و "ستان" : لاحقة مكانية تدل على الكثرة أو الوفرة ؛ فيكون معناها مكان العطر أو العبير، أما حارس البستان فهو فى الفارسية "بوستان بان" .

وتعرف المعاجم العربية والفارسية كلمة "الحديقة" بأنها كل أرض ذات شجر مثمر ونخل أحاط به حاجز . كما يعرف البستان أيضاً بأنه : كل أرض أدير عليها جدار وفيها شجر وزرع . وتطلق كلمة "بوستان" كذلك على تلك المنظومة التى نظمها الشاعر الإيراني الشهير سعدى الشيرازى (متوفى عام ٦٩١ هـ = ١٢٩١م) وتتضمن قصصاً ومواعظ يمجدها فيها الشاعر العدل والتواضع والإحسان وغير ذلك من الموضوعات، وله أيضاً كتاب الـ "كلستان" (الروضة) وهو كتاب فى التربية والأخلاق، ويعد من أشهر الكتابات المنشورة، دونه سعدى الشيرازى عام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨م) ويشتمل على مقدمة وثمانية أبواب فى سير الملوك، وأخلاق الدراويش، وفضيلة القناعة، وفوائد الصمت، والعشق والشباب، والضعف والشيخوخة، وتأثير التربية، وآداب الصحبة . وهو يسمى كتابه بهذا الاسم وكأنه يقدم للقارئ روضة مليئة بالزهور والرياحين يقطف منها ما يشاء ويستمتع بما فيها .

وقد ألف عبد الرحمن الجامى بعد ذلك كتاباً نثرياً على غرار كلستان سعدى عام ٨٩٢ هـ (١٤٨٦م) هو كتاب "بهارستان" (الروضة) - مكان كثير الأكمام والأنوار) تناول فيه أيضاً القضايا الأخلاقية والتربوية بأسلوب أدبى متكلف .

فسقية أو بركة ماء، تحاط بأسوار عالية مزخرفة تتسلقها النباتات المزهرة، وتحاط الممرات الرئيسية بصفوف متناظرة من الأشجار .

وقد رسمت الحدائق الفارسية على أنسجة السجاد العجمي، فكانت لوحات بديعة سجلت ما كانت عليه هذه الحدائق من جمال وحسن تنسيق، وقد وضعت في المنازل حتى يمكن رؤيتها في وقت الشتاء حيث تكسو الثلوج الحدائق . وهي إحدى المميزات المهمة التي انفرد بها الفرس عن غيرهم وقد أملت عليها ظروف البيئة الباردة التي يعيشون فيها" . (أنظر كتاب : العمارة الإسلامية والبيئة ص ٢١٢) .

ويمكن القول بأن التصوير القرآني للفردوس ولوصف العديد من الأحاديث النبوية للجنة بما تحويه من متع حسية وروحية إلى جانب محاولة التغلب على الظروف البيئية القاسية كان دافعاً قوياً للمسلمين لمحاكاة هذا التصوير المثالي في تصميم وتنسيق الحدائق وجعلها صورة مصغرة ونسخة مقلدة للفردوس أو الجنة . وأهم ما كان يميز الحديقة في العصر الإسلامي الخصوصية، لذلك أحيطت بالأسوار العالية أو أشجار النخيل لحجب المناظر الداخلية، وغلب على تخطيطها التقسيمات الهندسية، كما إهتم المسلمون باستخدام المياه في حدائقهم بصور متنوعة ومتميزة . والماء يرمز في الرؤية الإسلامية إلى أصل الحياة، كما أنه رمز للتطهر والصفاء . وقد استخدم في الحديقة الإسلامية بصور متنوعة منها ما هو على شكل مسطحات مائية مظلة بالأشجار أو على شكل نافورات تساعد على تحريك سطح الماء أو على شكل سلسبيل، وكانت بعض أحواض الماء تحتوي على بعض الأسماك والطيور والنبات . كما تم تزويد الحدائق الإسلامية بالأرائك والمجالس وخاصة بالقرب من النباتات والمسطحات المائية، فاستعملت المجالس المكشوفة من الخشب أو الحجر أو المكسوة بالبلاط القيشاني الملون، واستعملت كذلك الأكشاك الخشبية كمجالس مظلة، وكان لها فتحات صغيرة بجدرانها تمكن الجالس بداخلها من مشاهدة ما يجري خارجها . وقد روعي في النباتات المستعملة في الحديقة الإسلامية أن تكون ذات رائحة جميلة أو فواكه ذات رائحة زكية، كما أن الأصوات الجميلة التي كانت تصدر عن النافورات وخريف مياهها وزقزقة الطيور كانت تشكل لحناً متكاملًا داخل المبنى .

وقد استخدمت الكتابة العربية بالخطوط المختلفة لكتابة الآيات القرآنية في أجزاء كثيرة من الحديقة

الإسلامية، خاصة على أبوابها، تيمناً وتذكيراً بنعم الله وفضله، إلى جانب الأحاديث النبوية .

كان الأسلوب الأساسي المتبع في تخطيط الحديقة الإيرانية منذ عهد الساسانيين أسلوب يعرف بإسم "جهار باغ"، حيث تقسم الحديقة عن طريق محورين أساسيين يتقاطعان عادة في منتصفها، وتشكل المحاور الرئيسية بقنوات المياه والممرات الواسعة الطويلة، أما المحاور الفرعية فتتقاطع مع المحاور الرئيسية بحوض ماء، ولتحقيق المزيد من الخصوصية فإن الحديقة تحاط بأسوار عالية تبنى عادة من الطوب، وفي حالة الحدائق الملكية فإنه يتم تدعيم هذه الأسوار بالأبراج .

وبالنسبة لأسلوب استخدام الماء في الحديقة الإيرانية فإن القنوات المستقيمة تحدد مساحات الحشائش والمناطق الخضراء، أما أحواض الماء فتتنوع أحجامها من الكبيرة جداً إلى الصغيرة، وغالباً ما تحتوي على نافورة واحدة أو عدة مخارج لقاذفات الماء، كما تتنوع أشكال الأحواض المائية ما بين المربعة والدائرية والمثلثة وغيرها .

وتعتبر مدينة أصفهان من أهم أمثلة المدن الإسلامية التي تتميز بتنسيق شوارعها وميادينها الرئيسية، فقد أنشأ الشاه عباس طريقاً يطلق عليه طريق الحدائق الأربعة، وكذلك ميدان الشاه عباس، الذي يعتبر من أكبر الميادين في العالم وكان يستخدم للعبة الصولجان (البولو) في عهده، أما الآن فهو مزروع بالنباتات والأشجار والمروج الخضراء، ويحيط بالميدان جدار من طابقين به بوائك ذات عقود مدببة سلجوقية الطابع، ويقطع هذه البوائك ثلاث بوابات عالية تؤدي إلى : بوابة "على قابو" وكانت تؤدي إلى القصر الذي كان يقيم به الشاه، وبوابة جامع "الشيخ لطف الله" وكانت تؤدي إلى مسجد الشيخ لطف الله، وأخيراً بوابة مسجد الشاه التي تؤدي إلى مسجده . (أنظر كتاب : العمارة الإسلامية ص ٢٢٦) .

ويرى البعض أن أقدم الحدائق الإيرانية كان موجوداً في "پاسارگاد" (بازار جاده) عاصمة قوروش الهخامنشي في النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، وكانت عبارة عن مساحة مستطيلة الشكل يتصل محورها الطولي بالقصر الأصلي، وهي مقسمة إلى أربعة أقسام عن طريق قنوات المياه المستقيمة . وهذا يعني أن مبدأ تقسيم الحدائق الإيرانية إلى أربعة أقسام أو "جهار باغ" هو مبدأ ثابت منذ أقدم العصور، وربما كان قوروش هو مبتكر هذه النوعية من التقسيم أو على الأقل كان سائداً في عصره .

وقد إستمر بناء الحدائق بعد قوروش. ونجد أمثلة لذلك فى سهل "كوهر" على الشاطئ الغربى لنهر "بلوار"، وحديقة أخرى فى "تخت رستم" أو "تخت كوهر" بالقرب من "تخت جمشيد" التى يوجد بها مدفن كمبوجيه (٥٢٠ حتى ٥٢٢ ق.م)، ويبدو أن داريوش قد جرب نوعاً جديداً من الحدائق وفضل أن يكون مختلفاً عن نموذج پاساركاد، وقد عرفت مجموعة من الحدائق والقصور فى شوش ترجع إلى عصر سلطنة أردشير الثانى الهخامنشى على ضفاف نهر "شاور".

ولم يمنع - بطبيعة الحال - دخول إيران فى الإسلام من إنشاء الحدائق وتنسيقها، بل أدى إلى إنتشارها والتوسع فيها. وإذا وصلنا إلى العصر السلجوقي وجدنا ملكشاه (٤٦٥ - ٤٨٥ هـ) ينشئ العديد من الحدائق فى أصفهان مثل حديقة "باغ بكر" وحديقة "باغ أحمد سياه" وحديقة "باغ فلاسان" وحديقة "باغ كاران"، وكانت الأخيرة عامرة حتى أوائل القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) عندما أشار إليها الشاعر حافظ الشيرازى فى إحدى غزلياته.

ويشير رشيد الدين فضل الله (توفى ٧١٨ هـ / ١٣١٨م) صاحب كتاب "جامع التواريخ" إلى تخطيط وتصميم الحدائق فى العصر الإيلخانى، فيذكر مخطط حديقة "باغ اوجان" التى تم إنشاؤها خلال ثلاث سنوات وقد أحاطت بها الأسوار من كل جانب، وكانت تجرى بها القنوات، وزرعت أشجار الصفصاف على جانبي ممراتها، وأقيم فى وسطها قصر، كما تحدث حمد الله المستوفى القزوينى فى كتابه "تاريخ كزیده" (ألفه سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٩م) عن حدائق كثيرة فى أنحاء متفرقة من إيران.

كما إعتنى حكام الآق قويونلو بإنشاء الحدائق والبساتين، وكان من أهمها حديقة "هشت بهشت" (الجنان الثمانية) فى تبريز، وقد أحاطت بها أشجار الحور، وبنى كشك مئمن الأضلاع فى وسطها على منصة من المرمر، بالإضافة إلى حوض ماء به أربع نافورات على شكل ثعبان فى كل زاوية منه. وكسيت ممرات الحديقة وطرقها بالمرمر أيضاً، كما كان يوجد بها حوض آخر تطفو فوق سطحه بعض القوارب، بالإضافة إلى عيون الماء والقنوات الصغيرة. (أنظر دائرة المعارف بزرگ اسلامى).

وما أن نصل إلى العصر الصفوى إلا ونجد الشاه عباس وقد شيد العديد من القصور والمباني، وأنشأ

الحدائق العامة وخطط الميادين الفسيحة.. وقد نقل عاصمة الدولة الصفوية من قزوین إلى أصفهان عام ١٠٠٦ هـ (١٥٩٨م) وحرص على تزيينها وتشييد العديد من المباني الفخمة فيها، وكذلك أنشأ الميادين والحدائق العامة بها.. ونتيجة لما بلغته أصفهان من رقى وتقدم لم تبلغه فى أى عصر من عصورها السابقة، راج تعبير مشهور وهو (أصفهان نصف جهان) أى (أصفهان نصف العالم)... وكثير من الآثار التى شيدت فى عصر الشاه عباس قائمة حتى اليوم، وأهم الآثار التى خلفها الشاه عباس فى أصفهان تلك التى شيدها حول ميدان "نقش جهان" وفى أماكن أخرى من المدينة، مثل قصر "عالى قاپو" (أى: الباب العالى) الذى أحضرت عتبهته من النجف، ويشتمل على ثلاثة طوابق رئيسية، و"مسجد الشيخ لطف الله" الذى يقع فى الضلع الشرقى من ميدان "نقش جهان"، وما زال هذا المسجد قائماً حتى اليوم وأعيد تجديده وترميمه فى عام ١٢٠٧ هـ (١٨٨٩م) أى فى عهد رضا شاه بهلوى. و"مسجد الشاه" الذى يقع فى الضلع الجنوبى من ميدان "نقش جهان" أى أنه يتوسط عمارة "عالى قاپو" و"مسجد الشيخ لطف الله". وقد أصدر الشاه عباس أوامره إلى عماله أثناء إنشغالهم ببناء ميدان "نقش جهان" والمباني المطلة عليه بشق طريق يربط بين هذا الميدان ونهر "زاینده رود"، وأن يعبر هذا الطريق النهر بواسطة إنشاء قنطرة عرفت فيما بعد بإسم "قنطرة الله وردى خان" ثم يواصل الطريق إمتداده بعد ذلك حتى أسفل الجبل الموجود جنوبى أصفهان، على أن تغرس على جانبي هذا الطريق أربعة صفوف من أشجار الدلب، ولهذا عرف بإسم شارع الحدائق الأربع، وقد بلغ طول هذا الطريق أكثر من ثلاثة كيلو مترات. وعلى مدخل هذا الطريق أقيمت عمارة صغيرة يستطيع الجالس فيها مشاهدة الطريق من مكان مرتفع.. وقد عرفت هذه العمارة بإسم "جهان نما" أى "الكاشفة للعالم" وقد عرف هذا القسم الذى يربط بين "جهان نما" ونهر "زاینده رود" بإسم: "طريق چهار باغ السفلى". كما أنشئت فى نهاية الطريق حديقة عظيمة واسعة متدرجة بين مرتفع ومنخفض، تصل إلى تسع طبقات، وأطلق عليها إسم حديقة "عباس آباد"، وأنشئ وسط الحديقة قصر عظيم عرف بإسم (هزار جريب) أى (البالغ مساحته ألف ألف متر). وقد عرف هذا الجزء الممتد من نهر "زاینده رود" حتى قصر "هزار جريب" بإسم "چهار باغ العليا".

ولكى يضمن الشاه عباس سرعة تجميل الشارع وزراعته بالحدائق، فقد قسمه على أمراء الدولة

وأعيانها، وذلك لكي يتولى كل واحد منهم إنشاء حديقة فى القسم الذى وكل إليه به ؛ وكان الإيرانيون يخرجون للتنزه فى حدائق هذا الطريق للتمتع بمناظره الجميلة وبرائحة الورود المنتشرة على جانبيه (أنظر كتاب : تاريخ الصفويين وحضارتهم ص ٢٨٧ و ٣٠١) .

وقد راج فى العصر الصفوى وجود رسوم وتصميمات على شكل حدائق جميلة مليئة بالزهور والنباتات والطيور على السجاد الإيراني، ولهذه الحدائق محوران أساسيان على شكل جدول ماء يتقاطعان مع بعضهما ويقسمان أرضية السجادة إلى أربعة أقسام . والمعروف أن معظم حدائق العصر الصفوى أنشئت فى مدينتى قزوین وأصفهان، وقد بقى فى قزوین جزء صغير من هذه الحدائق الصفوية .

ويروى المؤرخون أن من وسائل الترفيه التى كانت تتمتع بها نساء بلاط الشاه عباس وغيرهن من نساء المدينة التجول والتنزه فى يوم الأربعاء فى "جهار باغ" أصفهان وفوق جسر "پل سى وسه چشمه" (الجسر ذو الثلاث والثلاثين عيناً) وقد كشف عن وجوههن وخلعن النقاب، ويقضين قسماً كبيراً من الليل هناك على أضواء المشاعل والشموع، وهن مشغولات بالحديث والضحك والأكل والشرب . وفى هذا اليوم يحظر على الرجال من سكان المدينة المرور بجانب الحديقة بشدة وصرامة من قبل موظفين مخصوصين، وفى هذا اليوم أيضاً يكون كل الباعة الموجودين فى الـ "جهار باغ" من النسوة . وقد بدأ التنزه المخصص لنساء

أصفهان فى "جهار باغ" من يوم الأربعاء الموافق ٢٣ صفر سنة ١٠١٨ هـ (١٦٠٩م) . (أنظر زندكاني شاه عباس اول ص ٢٢١) .

وقد تطور إنشاء الحدائق فى العصر القاجارى بعد ذلك، وأنشئت حدائق كثيرة فى طهران يملكها الملك أو كبار رجال الدولة، ووجدت بعض العناصر الجمالية الغربية طريقها إلى تصميمات الحدائق الإيرانية، ومن ذلك إقامة روابى زهور الزينة وإحاطة الحديقة بأشجار البقس أو الصفصاف (شمشاد) . وكانت الحدائق عادة تضاء بالمصابيح، كما كانت الشموع

الضخمة تستخدم أيضاً للإضاءة عند الإحتفالات وتوضع فى شمعدانات كبيرة . ويعتبر أحد المستشرقين قصر "قاجار" الصيفى الذى بناه فتح على شاه عام ١٢٢٢ هـ (١٧٠٨م) "أفضل دليل على أهمية الحدائق فى هذا العصر، إذ يمكن الوصول إلى أجنحة القصر عبر عدد من مصاطب الحدائق المتدرجة والمتصلة بمساقط شلالات مائية، كما يعكس القصر الصيفى لنادر الدين شاه المعروف بإسم "عشرت آباد" الذى بنى عام ١٢٠٦ هـ (١٨٨٨م) بالقرب من قصر "قاجار" تأويلاً شخصياً وقتياً للمباني فى الحديقة" . (أنظر : الثقافة الحضرية فى مدن الشرق ص ٦٦ و ٦٧) .

وهكذا نجد أن حياة الإيرانيين قد إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بتسيق الحدائق، وإذا لم يكن للإيراني حديقة داخل منزله فإنه لابد وأن يستمتع بالتنزه فى الحدائق العامة التى إمتلأت بها المدن الإيرانية على مر العصور . ومن خلال تاريخ هذه البلاد يتبين لنا أن كثيراً من حكامها قضوا معظم سنى عمرهم فى قصور أقيمت داخل حدائق واسعة، وما زالت بعض هذه الحدائق تحتفظ برونقها حتى يومنا هذا، ومن ذلك حديقة "جمال آباد" التى تقع على إرتفاع ١٦٢٥ متراً فوق سطح البحر، وبها عين ماء تبتثق من بين الصخور، وهى قريبة من العاصمة طهران، وقد ظلت على حالتها منذ زمن بعيد .

مراجع البحث :

- ١- تاريخ الصفويين وحضارتهم - الجزء الأول - د . بديع جمعة، د . أحمد الخولى - القاهرة ١٩٧٦م .
- ٢- دائرة المعارف بزرگ اسلامى - جلد يازدهم - تهران ١٣٨١ ش .
- ٣- زندكاني شاه عباس اول - نصر الله فلسفى - جلد دوم - تهران ١٣٣٤ ش
- ٤- سفرنامه - ناصر خسرو - ترجمة د . يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٩٣م
- ٥- العمارة الإسلامية والبيئة - د . م . يحيى وزيرى - الكويت يونيو ٢٠٠٤م .
- ٦- لغت نامه - على أكبر دهخدا .

على بن الحسين (زين العابدين) الإمام السجاد

إعداد: أحمد فتحي قبال

سيد شباب أهل الجنة. و كانوا على وشك أن يقتلوه ، لولا احتضنته عمته زينب وصرخت فيهم فتركوه. ومن ذلك الوقت أصبح على بن الحسين زين العابدين هو العصب امتدادا لنسل آل البيت.

الإمام زين العابدين هو الإمام الرابع عند الشيعة الاثني عشرية ، ويحظى بقدسية كبيرة لدى الشيعة بصفة عامة ، في حين يحظى بقدر عظيم من المحبة عند المصريين ، فهو ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، وعمته السيدة زينب وأختاه السيدتان سكينة وفاطمة النبوية وهو أيضا عم سيدى حسن الأنور، وجد السيدتين نفيسة وعائشة ومن أبنائه سيدى زيد إمام الزيدية فى اليمن.

أهم مؤلفات الامام:

رسالة الحقوق : يبحث بعض الناس عن الدرجات العلى فى الإيمان ويتساءلون : كيف نجتهد حتى نصبح مؤمنين حق الإيمان ؟. لمثل هؤلاء كتب الإمام زين العابدين رسالة الحقوق التى تشرح واجبات المؤمن ومسؤولياته تجاه الخالق والناس ، وتحدّد - بالتالى - طبيعة العلاقة القائمة على أسس متوازنة وعادلة الصحيفة السجادية: تشتمل على عشرات الأدعية

اسمه : على بن الحسين بن على بن أبى طالب

أبوه : الحسين بن على بن أبى طالب .

أمه : سلافة بنت يزد جرد ، وتلقب - شاه زنان -

أى ملكة النساء وكنيتها أم سلمة

ألقابه : أشهرها زين العابدين ولقب به لكثرة عبادته ، سيد العابدين ، ذو النفقات ، ورابع الأئمة ، والأمين ، والزكى ، والسجاد ، والبكاء.

كنيته : أبو الحسن وقيل : أبو محمد ، وكناه

بعضهم بأبى بكر ، أو أبو عبد

ميلاده رضى الله عنه : ولد يوم الخميس الخامس

من شعبان سنة ثمان وثلاثين بالمدينة فى عهد جده

على بن أبى طالب .

نشأ رضى الله عنه فى كنف أبيه الحسين سيد

شباب أهل الجنة فتهل منه العبادات فنشأ صواما قوام

تقيا ورعا ، وصحب بعد أبيه عمته السيدة زينب وقال

عنه على بن سعيد : ((إنه أفضل هاشمى فقها وورعا

((. حضر رضى الله عنه مع أبيه فى (كربلاء)

حيث كان مريضا لا يستطيع الوقوف على قدميه ،

وكانت تمرضه عمته السيدة زينب ورأى فيها من

الأهوال ما رأى وما حدث من قتل لآل البيت ولأبيه

ما قال لا قط إلا فى تشهده xxx لولا التشهد
 كانت لاؤه نعم
 مشتقة من رسول الله نبعته xxx طابت
 عناصره والخيم والشيم
 حمال أثقال أقوام إذا فدحوا xxx حلو الشمائل
 تحلو عنده نعم
 إن قال قال بما يهوى جميعهم xxx وإن تكلم
 يوما زانه الكلم
 هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله xxx بجده أنبياء
 الله قد ختموا
 الله فضله قدما وشرفه xxx جرى بذاك له
 فى لوحه القلم
 من جده دان فضل الأنبياء له xxx وفضل أمته
 دانت لها الأمم
 عم البرية بالإحسان وانقشعت xxx عنها
 العماية والإملاق والظلم
 كلتا يديه غياث عم نفعهما xxx يستوكفان ولا
 يعرفهما عدم
 سهل الخليفة لا تخشى بواذرهم xxx يزينه
 خصلتان الحلم والكرم
 لا يخلف الوعد ميمونا نقيبته xxx رحب الفناء
 أريب حين يعترم
 من معشر حبه دين وبغضهم xxx كفر وقريهم
 منجى ومعتصم
 يستدفع السوء والبلوى بحبههم xxx ويستزاد به
 الإحسان والنعم
 مقدم بعد ذكر الله ذكرهم xxx فى كل فرض
 ومختوم به الكلم

إن عد أهل التقى كانوا أئمتهم xxx أو قيل من خير
 أهل الأرض قيل هم
 لا يستطيع جواد بعد غايتهم xxx ولا يدانيهم
 قوم وإن كرموا
 هم الغيوث إذا ما أزمة أزمته xxx والأسد أسد
 الشرى والبأس محتدم
 يأبى لهم أن يحل الذم ساحتهم xxx خيم كريم
 وأيد بالندى هضم
 لا يقبض العسر بسطا من أكفهم xxx سيان ذلك
 إن أثروا وإن عدموا
 إن القبائل ليست فى رقابهم xxx لأولية هذا أو
 له نعم
 من يعرف الله يعرف أولية ذا xxx فالدين من
 بيت هذا ناله الأمم
 بيوتهم فى قریش يستضاء بها xxx فى النائبات
 وعند الحكم إن حكموا
 فجده من قریش فى أرومتها xxx محمد وعلى
 بعده علم
 بدر له شاهد والشعب من أحد xxx والخندقان
 ويوم الفتح قد علموا
 وخيبر وحنين يشهدان له xxx وفى قريظة يوم
 صيلم قتم
 مواطن قد علت فى كل نائبة xxx على الصحابة
 لم أكتم كما كتموا
 وكانت أبيات هذه القصيدة كوقع السيوف على قلب
 هشام فغضب منه وطرده، وأرسل إليه الإمام على بن
 الحسين (ع) مالا فلم يقبله وقال: "ما قلته إلا لله ولا
 أريد مالا".

المبادأة بأساليب ناعمة

■ إعداد: أحمد سامي عنتر
باحث في الشؤون الإيرانية

دفاعي صرف إلى موقع المبادأة وذلك عن طريق عرض المبتكرات أو الأفكار الجديدة من خلال بالونات اختبار. إن السياسة الخارجية لأي دولة لا تبدأ من الصفر فطبيعي أن ترسخ إيران أسس العلاقات الخارجية الضخمة بما يتناسب مع طريق الثورة الإسلامية ودون تغيير، وقد انتقت أساليب مختلفة في السياسة الخارجية في كل ناحية مع مراعاة الظروف العالمية المختلفة، وعلى سبيل المثال فلم يغير مرشد جمهورية إيران الإسلامية موقفه في البرنامج النووي سواء في الحكومة السابقة أو الحالية، وكان المرشد حافظاً لحقوق الأمة الإيرانية المشروعة، لكن في عهد الحكومة السابقة تم اختيار اتجاه لم يستطع أن يصل لحقوقه رغم وجود صداقة وتواضع وتعاون وقبول أكثر من صيغة اعطتها الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، ورغم أنها سعت وأثبتت أن نشاطها هو السلام، فإنها لم تصل بالمفاوضات إلى نتيجة حاسمة، ولهذا ومع ثبات موقف المرشد تم اعتماد المبادأة بأساليب ناعمة لإحداث تحول في موقف دول الاتحاد الأوروبي من خلال فريق جديد للمفاوضات ينسجم مع الحكومة الجديدة. وتغيير الاتجاهات ليس معناه الإبطاء أو الإسراع في حركة الدبلوماسية بل يقوم أساليب التعامل مع البيئة العالمية، فلو لم يوجد الرد المناسب فطبيعي أنه لا بد من معرفة الداء واتخاذ اتجاه آخر، وبالتأكيد فإن تغيير الاتجاه لا يوجد فضاء خاصاً، وإنما يطرح مفهومي في بداية الأمر أو يتم الاتفاق في حالة الحدوث، أو يتم تسريع الساحة، والنتائج الأولية تكون متسارعة جداً في مثل هذه الحالة، ويجب الصبر حتى تتضح آثار وضع كل حركة. وإيران على أساس الثوابت الاعتقادية أو على أساس السياسات أيضاً فإنها حتماً تتبع السلم والسكينة والأمن بانتهاج هذا المفهوم. وتسعى حتماً لازالة التوتر نهائياً، ولكن هناك خطوة تمهيدية قبل ذلك وهي معرفة أسباب حدوث التوتر، ولكن لازالة أسباب التوتر التي تعرف اليوم فمن الضروري بحث الخطوات في اتجاه قبول ما يقوله الآخرون، أو إلقاء الموضوعات مورد الخلاف أسفل الطاولة.

من جدليات سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية في الفترة الراهنة، ما يدور حول مصطلح سياسة المبادأة ولكن بأساليب ناعمة وحسب الأحداث الدولية. لأن هذا المصطلح يسهم في صياغة الأحداث الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهو لا ينفصل أو ذي تأثير في علاقات إيران الخارجية مع دول المنطقة، أو دول تدخل دائرة الاهتمام الثانية مثل الجزائر، وتتم متابعة البيئة الدولية وبحث التطورات المختلفة في المنطقة والعالم من خلال مفهوم هذا المصطلح، ويقوم مشرعو السياسة الخارجية الإيرانية بتكليف جهاز دبلوماسي الدولة بإنجاز متطلباته بهذه الطريقة، بحيث يعرض أصحاب القرار في الدولة على هذا الجهاز أهداف وأسس الجمهورية الإسلامية بعلم كامل ودراية بالأحداث الموجودة في العالم من خلال هذا المنظور. ومن هذا المنطلق وفي إطار أبحاث الخطاب السياسي، تتم دراسة طريقة العرض والميادين القابلة في الساحة العالمية للتنظيم الدولي تنظيماً بشكل يضمن مصالح كل الدول، وقد اقترحت رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران أصل العدالة بين الدول في معالجة فقدان الأصل النظامي المقبول على الساحة العالمية باعتباره التأصيلي، حتى لا يزيد من الفوضى الأخلاقية والسلوكية والفرقة المنتشرة ويزيد من نسبة الموضوعية الموجودة في النظام العالمي، كما حدث في موضوع الهولوكوست أو المحرقة اليهودية. ونظراً لملائمة هذا المصطلح لمعتقدات الإيرانيين ولأسباب منطقية فإنه يمكن أن يرسخ كقاعدة عمل بسهولة في مختلف الميادين. ومن خلال بحث المراجع في الحوزات العلمية الدينية اهتمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أيضاً بالثقة المتبادلة في التعاملات، وضمن مساهمة من كافة السياسات التأصيلية، والاعتقاد بكفاءة البرامج في محيطها الزمني ولأجل التوجه أكثر نحو سياسات ضرورية مثل ازالة التوتر، لدعم هذا المصطلح، ولكنها في نفس الوقت اخرجت النظام من وضعه في موقع

الحرس الثوري: رقم مهم في صنع القرار الإيراني

■ محمد عباس ناجي

باحث متخصص في الشؤون الإيرانية

أصبح الحرس الثوري رقما صعبا في معظم الملفات الداخلية والخارجية في إيران، فبالإضافة إلى مهمته الأساسية التي تتمثل في حماية الدولة من أية اعتداءات خارجية وتدعيم حالة الأمن والاستقرار الداخلي، يشارك الحرس في صنع قرار السياسة الخارجية، وأصبح أداة أساسية في تنفيذ هذه السياسة خصوصا في العراق ولبنان وفلسطين وغيرها من الملفات الإقليمية الساخنة. لذا لم يكن غريبا أن يكون الحرس محور اتهامات متعددة لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار وفي هذا السياق، وجه نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى جيمس جيفري اتهامات للحرس الثوري، خصوصا لواء القدس، واعتبره بمثابة مصدر قلق أمريكي، حيث أكد أن قوات لواء القدس مسئولة عن تهريب أسلحة إلى العراق، وقتل أمريكيين وعراقيين، وإرسال شحنات من الأسلحة إلى أفغانستان، مضيفا أن واشنطن، وبعد التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وتحسبا لإرسال طهران أسلحة أو أموالا إلى حماس، طلبت من كل حلفائها في المنطقة بذل جهودهم لمنع تدفق الأموال والأسلحة والمسلحين المدربين إلى غزة.

كذلك لم يكن الحرس الثوري بعيدا عن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧ الصادر في ٢٤ مارس الماضي، بفرض عقوبات على إيران نتيجة رفضها الامتنثال لمطالب المجتمع الدولي بوقف عمليات

تخصيب اليورانيوم، حيث تضمن إجراءات تهدف إلى تضيق الخناق على الأنشطة الخارجية للحرس الثوري من خلال تجميد أرصدة أفراد من قادة الحرس والمنظمات التي يشرف عليها، ودعوة كل الدول إلى توخي الحذر حيال بيع أو نقل أسلحة من وإلى إيران، أو تزويدها بأية مساعدات مالية وتكنولوجية ذات علاقة بتعزيز قدراتها العسكرية. ومن المتوقع أن تزداد إجراءات التضيق الدولية على النشاطات الخارجية للحرس الثوري، في القرار الجديد المزمع صدوره من مجلس الأمن بعد رفض إيران المهلة الأخيرة لوقف عمليات تخصيب اليورانيوم. هذه الاعتبارات في مجملها تفرض ضرورة الوقوف على طبيعة تكوين هذه المؤسسة ودورها على المستويين الداخلي والخارجي وتأثيرها في عملية صنع القرار.

بيئة داخلية محقنة

نشأ الحرس الثوري في خضم بيئة حبلى بالاضطرابات وعدم الاستقرار دعمت من مكانته على الساحة الداخلية الإيرانية. حالة عدم الاستقرار التي تعرضت لها الجمهورية الإسلامية بعد قيامها مباشرة كانت نتيجة للتباين الحادث بين رجال الدين الذين وصلوا إلى سدة الحكم وجماعة مجاهدي خلق، وتصاعد الموقف في أعقاب قيام الإمام الخميني بإصدار تعليمات بتسليم العناصر غير المنضوية ضمن القوات المسلحة النظامية (المنتسبين لجماعة مجاهدي خلق) أسلحتهم وهو ما رفضته الجماعة التي بدأت في يونيو من العام ١٩٨١ تنفيذ سلسلة اغتيالات طالت

بعض رموز النظام الإسلامي، مثلما حدث مع تفجير مقر رئاسة الجمهورية ما أودى بحياة رئيس الجمهورية آنذاك محمد علي رجائي، ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر. وفي خضم هذه البيئة العنيفة تأسس الحرس الثوري، وكانت الوظيفة الأساسية له الحفاظ على النظام الإسلامي وحماية قادته وتعقب الأعداء خاصة جماعة مجاهدي خلق.

لكن إلى جانب ذلك، فإن ثمة عوامل أساسية أربع ساهمت في تدعيم دور الحرس الثوري في عملية صنع القرار في إيران: الأول، اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية (الحرب المفروضة كما يطلق عليها الإيرانيون وتمتد من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨)، والتي أكسبت الحرس الثوري قاعدة جماهيرية واسعة، كما دفعته إلى تطوير قدراته العسكرية بحيث أصبح يمتلك جيشاً كاملاً التجهيز. والثاني، أن دور الحرس لم ينحصر في المجال الأمني والدفاعي فقط، بل امتد ليشمل المشاركة في المشروعات العمرانية الكبرى التي تقوم بإنشائها الحكومة، الأمر الذي حول الحرس إلى مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانياتها وكوادرها وجامعتها ومساهماتها الإنتاجية الواسعة. والثالث، شبكة العلاقات الواسعة التي أقامها الحرس مع مؤسسات صنع القرار الأخرى في إيران وعلى رأسها مؤسسة المرشد، الذي يدين له بالولاء التام، ويتمتع مقابل ذلك بامتيازات أهمها الاستقلال النسبي في مواجهة المؤسسات الأخرى وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، كما أن للحرس علاقات قوية مع الحوزة الدينية في مدينة قم والمؤسسات الخيرية الواسعة الانتشار في إيران.

لكن تطورات عديدة أدت في مجملها إلى إعادة النظر مرة أخرى في مهام ودور الحرس على الساحة الإيرانية، كما صبت في اتجاه تصعيد الدعوة إلى دمج قوات الحرس داخل الجيش، كان أهمها وفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني عام ١٩٨٩، وتولى هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية في العام نفسه، وما رافقها من تطورات على الساحة الدولية أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء حالة الاستقطاب الدولي، وتقلص تأثير الخطاب الأيديولوجي على الساحتين الداخلية والخارجية، وفي هذه اللحظة بدا أن إيران في طور التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة، بما يعنيه ذلك من إقامة دولة المؤسسات وشبكة واسعة من العلاقات على الساحة الخارجية. وزد على ذلك أن الحرب العراقية - الإيرانية أثبتت أن المحك في ساحة القتال لا يتركز على الالتزام الأيديولوجي بقدر ما يتركز على الاهتمام برفع كفاءة جميع أفرع القوات المسلحة. كما أن حادثة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها هاشمي رفسنجاني عام ١٩٨٨ واتهم فيها بعض رجال الحرس الثوري، دفعته إلى بذل جهودا حثيثة لتقليص

حدة تأثير الحرس على الساحة الداخلية وضبط العلاقة بين الحرس والجيش، وساعده في هذا السياق دعوة آية الله حسين علي منتظري نائب المرشد في هذا الوقت إلى دمج الحرس الثوري داخل الجيش. وكادت هذه الجهود أن تثمر عن شيء، خصوصا بعد الاتفاق على تكوين لجنة ثلاثية من الجيش والحرس لبحث سبل تطوير القوات المسلحة في عام ١٩٨٩، لكنها باءت بالفشل في النهاية، على خلفية تنحية آية الله منتظري من منصبه كنائب للمرشد وتحديد إقامته (تم رفعها في عام ٢٠٠٤)، وتعيين علي خامنئي مرشدا عاما للجمهورية، والذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع قادة الحرس الثوري، لدرجة ممارسته ضغوطا قوية لتعيين بعض كوادر الحرس في حكومتى هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) ومحمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥)، وليس أدل على ذلك من تعيين علي شمخاني، قائد القوات البحرية للجيش والحرس مع قيادة قاعدة خاتم الأنبياء البحرية، وزيرا للدفاع ودعم القوات المسلحة في حكومة الرئيس خاتمي عام ١٩٩٧. وعند إجراء انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية عام ٢٠٠١، استثناه المرشد علي خامنئي من الاستقالة من الوزارة لترشيح نفسه في الانتخابات أمام محمد خاتمي. كذلك عين خامنئي قائد قوات الحرس الثوري خلال فترة الحرب مع العراق الجنرال محسن رضائي أمينا عاما لمجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه هاشمي رفسنجاني، ويتولى مهام تحديد السياسة العليا للدولة والفصل في الخلافات بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور، بعد أن رفض الرئيس السابق محمد خاتمي تعيينه وزيرا في حكومته، على خلفية تصويت رضائي ضد خاتمي في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠١.

وقد بدا من تعاظم الحرس الثوري مع مجمل التطورات التي طرأت على الساحتين الداخلية والخارجية، أن ثمة تحولا ملفتا في دوره من مؤسسة ذات طابع عسكري وأمني بحث إلى أحد أهم مراكز صنع القرار في إيران. هذه الحقيقة بدت جلية في أعقاب فوز الإصلاحيين بانتخابات رئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٧، حيث انتهج الحرس سياسة مناهضة لبرامج ومشروعات الإصلاحيين، وهو ما أسفر عن حدوث مواجهات عديدة بين قيادة الحرس وحكومة الرئيس السابق محمد خاتمي، ففي عام ١٩٩٩ نظم طلاب جامعة طهران مظاهرات ضخمة منددين بمصادرة الحريات السياسية، ووجهوا انتقادات عنيفة للمرشد الأعلى على خامنئي، وقاموا بالاعتصام بالمدينة الجامعية، الأمر الذي دفع قوات الحرس الثوري إلى التدخل لفك الاعتصام وقمع المظاهرات، وقد أدت هذه الأحداث إلى تصاعد حدة الخلاف

هل يتحول العراق إلى منطقة نفوذ إيرانية؟

■ خالد السرجاني

كاتب متخصص في الشؤون الإيرانية والتركية

الأمر لم يتحقق حتى الآن ذلك أن الوجود الأمريكي المباشر في العراق يحول دون تحقيق هذا الأمر، ولكن إيران تسعى لأن يصبح العراق الجديد بعد رحيل الولايات المتحدة منطقة نفوذ لها وهي تحسب السيناريوهات المتوقعة في العراق من أجل معرفة أيها يحقق مصالحها الوطنية.

فيكاد يتفق المحللون والخبراء على أن هناك سيناريوهات متعددة لصورة العراق في المستقبل منها اثنين متشددتين وبينهما ثالث مثالي ومعتدل حسبما يرى المتخصصون، ويرى هؤلاء أن هذا السيناريو المعتدل يتمثل في قيام دولة عراقية تعددية من الناحية السياسية وديمقراطية تكون نموذجا يحتذى لدول المنطقة فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية، خاصة تلك التي تعاني من وجود تعددية سياسية وثقافية أو مذهبية أو طائفية. وفي رأي معظم المهتمين بعلاقة إيران بالعراق فإن هذا هو السيناريو الأسوأ بالنسبة لإيران لأنه سوف يدفع الشعب الإيراني للمطالبة بدولة أكثر ديمقراطية لا يسيطر عليها رجال الدين، والذي سوف يزيد من شرعية مطالبهم هو أن رجال الدين في العراق سيكونون راضين عن هذا الوضع بما يعنى ضمنا خطأ التصور الذي يسعى رجال الدين في إيران إلى تسييده لدى المواطنين من أن حكمهم هو الوحيد القائم على أساس سليم من الدين. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى الخلاف الذي برز في ثمانينات القرن الماضي بين مرجعيات كل من النجف وقم حول نظام ولاية الفقيه وكان الرأي السائد لدى مرجعيات النجف هو أن هذا النظام ليس الوحيد الصحيح لدى الشيعة وإنما هناك صور أخرى للحكم تتوافق مع صحيح الدين وفقا للمذهب الشيعي. ومن هنا فليس خافيا أن العراق الديمقراطي التعددي ليس هو النظام الذي يحقق المصالح الوطنية الإيرانية. يضاف إلى

تعدد التحليلات التي ترى أن العراق أصبح ساحة للنفوذ الإيراني، خاصة مع سيطرة الشيعة العراقيين على العملية السياسية، ومعظم التشكيلات الشيعية الممثلة في الحكومة ذات طابع ديني له صلة سابقة بإيران مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة و تيار مقتدى الصدر، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة أجرت حوارات مع إيران فيما يتعلق بالعراق وأشركتها في معظم الاستحقاقات المتعلقة بها، أي أنها تتعامل معها باعتبارها طرفا رئيسيا فيما يتعلق بهذا الأمر وهذا السلوك الأمريكي لم يكن ليحدث لو لم تكن الولايات المتحدة مقتنعة بأن إيران لاعب رئيسي في مجريات تطور الوضع بالعراق. يضاف إلى ذلك أن معظم المحللين المتابعين للشأن الإيراني يرون أن هناك ارتباطا كبيرا بين ما يحدث في العراق من تطورات وبين المصالح الوطنية الإيرانية، فمن يقرأون التاريخ يعرفون أن العراق ظل على الدوام منطقة صراع بين الدولة الصفوية الفارسية الشيعية التي تعد إيران امتدادا لها في الوقت الراهن حتى ولو تغيرت التسميات، والإمبراطورية العثمانية السنية التي تمثل تركيا الامتداد الحقيقي لها في الوقت الراهن. من هنا لا يستطيع أي محلل سياسي أن يتجاهل أن ما سوف يحدث في العراق من تطورات سوف يؤثر سواء بالسلب أو بالإيجاب على إيران ومصالحها الإقليمية خاصة في وقت تسعى فيه إلى أن تكون دولة مركزية في نظام إقليمي يعاد تشكيله في الوقت الراهن، والمجمع عليه أن إعادة التشكيل هذه سوف تنطلق من صورة العراق وما سوف تؤول إليه أوضاعه الداخلية والإقليمية. من هنا لا يستبعد أي من هؤلاء المراقبين أن تسعى إيران لأن تكون الدولة الجديدة في العراق تابعة لها ومن المهم الإشارة إلى أن هذا

